چـول جوردون
حقيقة
ثورة يوليو
NASSER'S
BLESSED
MOVEMENT
Egypt's Free Officers and the July Revolution
JOEL GORDON
ترجمة
عادل عبد الصبور
الدار العالمية للكتب والنشر

حقيقة

ثورة يوليو

تأليف : جول جوردون

ترجمة : عادل عبد الصبور

الناشر

الدار العالمية للكتب والنشر

* حقيقة ثورة يوليو .

* تأليف : جول جوردون .

* ترجمة : عادل عبد الصبور .

* الطبعة الأولى (٢٠٠٠) .

* الناشر : الدار العالمية للكتب والنشر .

* رقم الإيداع : ٤٣١٥ / ٢٠٠٠ .

مقدمة

إعادة كتابة الثورة

فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ ، وتحديداً بعد ستة عشر شهراً من استيلائهم على السلطة ، وبصفة أكثر تحديداً بعد قرابة عام من حظر الأحزاب السياسية ، كان أعضاء الانقلاب الحاكم يمشون فى جنازة حفنى محمود الباشا سابقاً ، وأحد أفراد النخبة المالكة لمساحات شاسعة من الأراضى والموالية للنظام القديم ، ذلك النظام الذى كان من العسير على الضباط أن يفخروا به .

ويذكر أن حفنى محمود كانت لديه مسحة من حرية التفكير ، إلا أنه كان يمثل إحباطاً للمثقفين –اليساريين خاصة– من خلال أطروحاته فى الاجتماعات الليلية التى كان يعقدها بمكتب رئيس تحرير جريدة المصرى اليومية واسعة الانتشار ، تلك الاجتماعات التى كان يحضرها ناصر وآخرون من رفاقه العسكريين ، والتى كانوا يرون خلالها أطروحات حفنى محمود بمثابة نكات لاذعة لفيلسوف ساخر .

وقد عكست صورة الموكب الجنائزى –والتى نشرت بجريدة المصرى– مجموعة فريدة من التناقضات ، فمن ناحية ظهر بالصورة أحمد عبد الغفار (زعيم ليبرالى آخر) متكئا على عصاه وعلى رأسه طربوش ، مجسداً بذلك نظام الباشوية القديم ، بينما كان يمشى بجانبه أربعة ضباط من حكام مصر الجدد والمؤسسين للعهد الجديد ، اثنان منهم كانا يرتديان زيا عسكريا (عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) بينما كان الآخران يرتديان زياً تقليدياً (عبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم) ... ومن ناحية أخرى أبرزت الصورة نقطة التحول فى دولة خلعت نظامها السياسى وأخذت طريقاً مغايراً تحت اسم الثورة ، كذلك كان حضور عبد الغفار جنباً إلى جنب مع الضباط يمثل تذكاراً على أن محاولات الغدر والخيانة من قبل سياسيى النظام القديم لا تزال مستمرة ، إذ منذ شهر مضى كان عبد الغفار يواجه محاكمة نجا منها بأعجوبة ، بينما هو فى هذا اليوم –يوم الجنازة– كان يمشى جنبا إلى جنب مع متهميه بما فيهم قاضى المحاكمة الرئيسى (البغدادى) .

ورغم أن معايشة هؤلاء السياسيين القدامى قد جعلت آمال العودة البرلمانية -أى العودة إلى النسق البرلمانى الذى كان قائماً قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢- حية ، إلا أن الغطاء الشرعى لأعضاء الانقلاب الثورى قد أشار إلى مستقبل بعيد مختلف ، حيث قام الضباط فى السنة التالية لاستيلائهم على السلطة بإزاحة كل العوائق التى كانت تعترض طريقهم لحكم مصر ، فقمعوا خصومهم السياسيين بقسوة وثبتوا سلطتهم فى الدولة بقوة السلاح ، ثم قاموا بتشكيل مجلس قيادة عسكرى من الضباط للعقد القادم دون وضع أهداف محددة .

ويذكر أن الضباط الأحرار كانوا قد تولوا شئون البلاد بالتعاون مع حكومة مدنية واستمر ذلك حتى أوائل شهر سبتمبر ١٩٥٢ ، حينما شرعوا فى وضع برنامج الإصلاح الزراعى وأمروا كل الأحزاب السياسية بالتقدم لإعادة استخراج الترخيص بمزاولة نشاطها ، ثم كان إلغاء الدستور فى ديسمبر ١٩٥٢ .

وقد شهدت الأعوام من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥ العديد من التغييرات الدراماتيكية التى أثرت على مجرى الحياة السياسية فى مصر بصورة كبيرة ، ففى عام ١٩٥٣ تمت تسمية النخبة العسكرية الحاكمة بمجلس قيادة الثورة ، وتم إعلان مصر جمهورية ، وعين محمد نجيب أول رئيس لها ، كما تم حظر الأحزاب السياسية فى أوائل نفس العام .

وفى يناير ١٩٥٤ حظرت الحكومة حركة الإخوان المسلمين ، وفى ٢٨ فبراير من نفس العام وصف مجلس قيادة الثورة محمد نجيب بأنه طاغية وقام بتنحيته .

وتصاعدت الأمور حدة فى الشهر التالى من خلال ما عرف فى التاريخ المصرى بأزمة مارس ١٩٥٤ ، وهى الأزمة التى على أثرها عقد الضباط العزم على الإمساك بالسلطة بصورة مطلقة ، كما حطموا كل الحصون المعارضة لحكمهم (الجيش - الصحافة - النقابات المهنية - أساتذة الجامعات ... إلخ) .

وفى ٢٦ أكتوبر ، وتحديداً بعد يومين من توقيع مصر وبريطانيا على اتفاقية لإجلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية ، حاول الإخوان المسلمون اغتيال ناصر وسط الحشود بمدينة الإسكندرية ، وهى المحاولة التى على أثرها تحرك النظام بسرعة لتدمير حركتهم ، وفى ٩ ديسمبر سيق الرجل المسلح وخمسة من زعماء الإخوان إلى المشنقة .

وفى عام ١٩٥٥ ، ومع الاستمرار فى قمع المعارضة الداخلية ، بدأت الشئون الخارجية تسيطر على اهتمامات النظام ، وتمثل ذلك فى إعلاء أفكار من قبيل العروبة وعدم الانحياز و ...و .. إلخ .

ولكون الناصرية مثلت نموذجاً للتحرر السياسى والتنمية الوطنية فى الدول حديثة الاستقلال ، وبسبب الدور الذى لعبته مصر فى الشئون الدولية ، فقد كتبت العديد من الدراسات عن مصر الناصرية ، وكل هذه الدراسات ركزت بوجه عام على بناء الدولة الذى أعقب انتصار ناصر السياسى فى أزمة السويس ، والدور الذى قام به ناصر فى إحداث ثورة اجتماعية .

وفى هذا السياق أثيرت العديد من الأسئلة من قبيل : ما الأفكار التى تبناها الزعماء السياسيون المصريون الجدد عقب تداعى النظام القديم ؟ وهل كان لدى الضباط الأحرار خطة عمل مسبقة ؟ وعندما تم الاستيلاء على السلطة ، ما العراقيل التى واجهها الضباط فى مختلف النواحى ؟ وإلى أى حد قاموا بترتيب الأحداث ؟ ثم ما القوى التى ساندتهم والقوى التى نافستهم للتأثير على مسار التنمية السياسية ؟ وإلى أى مدى وجهت الأيديولوجية -إذا كانت موجودة- والاعتبارات السياسية والسلطة هذه القوى ؟

بالإضافة إلى ذلك تلح بعض الاستفسارات من قبيل : ما الدور الذى لعبه الضباط فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ ، تلك الفترة التى كان المصريون

فيها ينظرون للوراء لتحديد قضايا النظام القديم ؟ وما الأدوار الخفية المؤثرة التى لعبتها القوى الأجنبية ؟ وما أهداف واستراتيجيات هذه القوى ؟ وأخيراً لماذا فاز الضباط فى النهاية ؟

والآن ، وبعد مضى ما يزيد على أربعة عقود على ثورة يوليو ، وعقدين على وفاة ناصر ، لا تزال العديد من هذه الأسئلة والاستفسارات وغيرها دون إجابة شافية.

وها هى القوى السياسية التى سجن أنصارها ونفوا وعزلوا عن الحياة السياسة خلال الحقبة الناصرية تؤكد الآن أنها عانت الاضطهاد على مدار ثلاثة عقود من حكم الدولة الناصرية ، ذلك الحكم السياسى الذى يزعمون أنه الميراث الحقيقى للصراع فى مصر الحديثة .

كذلك يمثل البناء السياسى للدولة الناصرية نقطة محورية فى الجدل الدائر بشأن تلك الحقبة ، إذ بعد أن ثبت الضباط سلطتهم ركزوا على ستة أهداف كانوا قد تبنوها عبر تنظيمهم السرى فى الجيش من قبل ، وهى : محاربة الامبريالية وطابورها الخامس من المصريين ، والقضاء على الإقطاع وأعوانه ، وتحطيم الاحتكارات وسيطرة رأس المال الأجنبى ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإقامة جيش وطنى قوى ، وإقامة نظام ديمقراطى سليم .

وعلى أية حال يعتبر الهدف الأخير من الأهداف الستة -وهو أهمها جميعا- مألوفاً من قبل أى حزب أو جماعة سياسية ، إلا أنه يظل -بالنسبة لمصر الناصرية- غير واقعى ، إذ رغم المحاولات الجادة لتأسيس حزب جماهيرى فقد ظلت مصر خلال الفترة الناصرية تحت حكم نخبة ذات طبيعة عسكرية سيطرت على الحزب وبيروقراطية الدولة دون إبداء أية رغبة فى تنمية التجربة السياسية .

وبعد فترة وجيزة من تولى السادات السلطة فى عام ١٩٧٠ قام بعملية تطهير للرموز الناصرية من الحكومة والجيش والحزب ، ثم قام بحل الحزب (الاتحاد

الاشتركى) وأسس حزبه الخـاص ، وخطا خطوات بطيئـة نحـو نظـام التعددية عـازلاً نفسه عن التحالفات الناصرية ، وباحثاً عن بناء قاعدة لسلطته هو .. كما انقلب علـى الخصوم السابقين للنظام الناصرى ، والذين أطلـق هـو بنفسـه صراح العديد منهـم ، لدرجة جعلت الكثيرين يركزون على اهتمام النظام بالسلطة أكثر من الاهتمام بالقضايـا الأساسية للشرعية السياسية .

أما إذا عاودنا الحديث عن ناصر ، فنجد أنه لم يسلم من الانتقادات والشـائعات التى وصمته بالفساد الشخصى ، وإن شعر العديـدون بـأن اللـوم يجـب أن يلقـى علـى القوى التى كانت تحيط بناصر ، والمعروفة باسم مراكز القوى .

أيضاً ، فقد ظهر نوع من المذكرات ربما يعد أكثر خطورة من الانتقـادات التـى وجهها إليه خصومه ، وسرعان ما بدأ يعاد إنتاج مضامينهـا ، ويعـود ذلـك بالأسـاس إلى أن معظم أصحاب هذه المذكرات إما سياسـيون سـابقون وأكـاديميون وإمـا ضبـاط سابقون عايشوا دولة ناصر والسنوات المبكرة لحكمه العسكرى .

وقد ملأت شروحات هـؤلاء صفحـات الدوريـات المصريـة ، معيديـن بذلـك فتـح الجـروح القديمـة ، ومشـجعين علـى إثـارة الجـدل ، ذلـك الجـدل الـذى تغـير بصـورة دراماتيكيـة فـى ١٩٧٧ حينمـا منـح السـادات الوفـد (حـزب الأغلبيـة فـى الفـترة مـن ١٩١٩-١٩٥٢) تصريحا بإعادة نشاطه السياسى ، مما حدا بالوفد إلى تغيير محطات الجدل عبر الهجوم المباشر على شرعية ثورة يوليو والتركيز على أن الناصرية كانت على خطأ ، وتجلى ذلك بوضـوح حينمـا أعلـن فـؤاد سـراج الديـن أن انقـلاب الضبـاط الأحرار مثل إهانة لثورة مصر الحقيقية التى ظهرت مع نشوب ثورة ١٩١٩ .

وبعد موت السادات ، ونتاجاً لجو الحرية السياسية الـذى شـهدته مصـر بتولـى الرئيس مبارك ، عاد الجدل حول الميراث السياسى الناصرى بصورة قوية ، وتركـزت

المناقشات حول مستقبل مصر السياسى وعلى ذات الموضوعات التى طرحت فى أوائل عام ١٩٥٠ .

وفى ضوء ما سبق يمكن إيجاد تفسيرات للأحداث التاريخية عن الحقبة الناصرية فيما تبلور من اتجاهين سياسيين متناقضين هما : أنصار الاتجاه البرلمانى الليبرالى والناصريون ، أو بصورة أخرى حزب الوفد الذى سيطر على الحقبة البرلمانية قبل يوليو ١٩٥٢ ، والذى استند منفرداً إلى دعوى التقليد البرلمانى ، متزعماً بذلك العديد من السياسيين المستقلين من التكنوقراط من ناحية ، ومن ناحية أخرى أحزاب الأقلية ، والذين بحكم عداوتهم الطويلة للوفد ساندوا النظام العسكرى .

وبين هذين الاتجاهين السياسيين وقفت القوى التى شكلت حركات شعبية –وفى مقدمتها الإخوان المسلمون– تعارض الإرث الناصرى كليةً .

أما اليسار المصرى الذى تأسس قبل ثورة الضباط الأحرار ، والذى أيد الضباط فى البداية ثم انقلب عليهم فى أواخر ١٩٥٠ ، فإنه إيثاراً للسلامة قام بمساندة النظام فى اتجاهه صوب الاشتراكية ، ومن ثم بقى متصلاً بالقاعدة الاجتماعية والتوجهات الاقتصادية للناصرية .

وأيما كان الأمر ، فإن فهم التوجهات السياسية خلال الحقبة الناصرية يقتضى تأصيل ومزج التفسيرات المختلفة للأحداث ، تلك التفسيرات التى تنعكس مدلولاتها فى مصر اليوم أكثر من العقود الأربعة الماضية ، وذلك بعيداً عن الروايات الرسمية للأحداث ، والتى سيطرت على التأريخ المصرى لمدة عقدين ، والتى كان الضباط قد شرعوا فى بنائها منذ اللحظة التى استولوا فيها على السلطة من خلال احتكارهم للصحافة على وجه السرعة ، حتى تتاح لهم إمكانية نشر تفسيرات رسمية لجذور حركتهم وتوليهم المسئولية ، والقيام باختلاق دور لخصومهم من مثيرى المشاكل ، والاعتماد على مشاركة المدنيين فى كتابة التحليل السياسى الاجتماعى لحركتهم ، أضف إلى ذلك البيان الناصرى الذى جسد فلسفة الثورة فى أواخر ١٩٥٤ ، ثم

سلسلة المقالات التى كتبها السادات بالجمهورية فى أوائل ١٩٥٥ ، والتى تـم نشـرها فى كتب وتضمينها فى العديد من الكتابات .

وبناء على ذلك ، تعد التفسيرات غير الرسمية للأحداث هى الأسـاس الـذى ينطلق منـه هذا الكتـاب ، والـذى يهدف -من بين مـا يهدف- إلـى تسليط الضـوء الكاشف على أسباب فشل الليبرالية فى مصر ، وايضاح الجذور الحقيقية للناصرية .. وكيف سقط نظام قديم وصعد نظـام جديد ؟ ثم كيف أثر ذلـك بصـورة مباشـرة علـى مستقبل مصر فى مرحلة ما بعد الناصرية ، أو بالأحرى ما بعد الثورية ؟

المؤلف

جول جوردون

الفصل الأول

دولة الفشل

استيقظت مصر فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ مهللة لسماع أخبار الانقلاب العسكرى بعد حقبة انتظار عصيبة ، بينما قام السياسيون ورفاقهم بالاتصال ببعضهم البعض لتبادل الأخبار والشائعات ، وكان العديدون قد تجمعوا بفندق سان ستيفانو بالإسكندرية بوصفه المنزل الصيفى للمؤسسة السياسية ، ولأنه أصبح من الواضح خلال الأسبوع التالى أن تكلفة الجيش ستكون قليلة ، وأن القليل من الدماء سوف يسفك (قتل جنديان فقط نتيجة لإطلاق النار خارج قصر رأس التين فى ٢٦ يوليو) فقد تنفس المصريون الصعداء ، وإن كان القليلون قد تحسروا على سلوك الجيش ، كما أصيب النظام البرلمانى ، -بما اكتنفه من عدم استقرار- بما يشبه الصدمة الكهربية ، ومن ثم تمت مباركة خلع الملك الفاسد .

وكانت الاستجابة الأولى الحذرة -ولكن تحدوها الآمال- لصعود الضباط الأحرار قد غرست على مدار ثمانية وعشرين سنة غير مريحة من الحكم البرلمانى ، وهى الفترة التى هدمت فيها الثقة فى الليبرالية ، وتركت علامة بارزة فيما يتعلق بإذعان المثقفين المصريين لخيار تدخل العسكريين فى العملية السياسية ، ومن جانبهم قدم الذين عايشوا النظام المصرى القديم تفسيرات لانحطاط الملك وحاشيته من الباشوات والسياسيين ، وما كان منهم من ممارسات مفضوحة .

وتجدر الإشارة إلى أنه فى منتصف سنة ١٩٣٠ أصبحت الحياة الحزبية مرادفاً للفساد الشخصى .. وفى أواخر سنة ١٩٤٠ تحدث المصريون بصورة أكثر إلحاحاً عن الثورة ، البعض منهم كان يتحدث بصورة مازحة ، والعديد منهم بوعى وفهم ، وبحلول يوليو ١٩٥٢ كان النظام البرلمانى قد توقف بالفعل عن أداء وظيفته .

وتعتبر السهولة التى سيطر بها الجيش على السلطة انعكاساً لفساد الملك وسفاهة النخبة السياسية .. أما النظام البرلمانى فقد انهار لعدم مقدرته على التعامل مع الاختلالات الهيكلية السياسية وما تولد عنها من نتائج مدمرة .

وبإحساس حقيقى جداً فإن التجربة الليبرالية قد فشلت منذ البداية ، ولم يشف النظام البرلمانى على الإطلاق من الإزاحة تحت تهديد الأسلحة البريطانية فى نوفمبر ١٩٢٤ حين تم تشكيل أول حكومة منتخبة ، ورغم ذلك عانى النظام طيلة ٣٠ سنة من سيطرة نفس الممثلين ، مع بعض الاختلافات القليلة ، ورغم ما كان يعانيه النظام من مرض مزمن بوجه عام ، فقد ظل العديدون معتقدين فى قابليته للشفاء حتى بعد انقلاب الضباط الأحرار .

ولفهم أسباب انقلاب الضباط الأحرار -وما تلى ذلك من نزاع سياسى- بوضوح ، فمن الضرورى الوقوف على طبيعة النظام البرلمانى فى السنوات الأخيرة ، وتحديداً فى الفترة ما بين يناير ١٩٥٠ و ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إذ خلال هذه الفترة تصارع أصحاب الأفكار الإصلاحية للمؤسسة السياسية مع أولئك الذين تجاهلوا المزايا الشخصية المكتسبة أو أحيطوا بالفساد عبر الاستمرار فى اللعبة السياسية كالمعتاد .

عندما ألقى الضباط الأحرار بأنفسهم إلى بؤرة الحياة السياسية فى يوليو ١٩٥٢ ، فشل العديد من النخب السياسية فى ملاحظة التهديد الواقع ، وإلى حد ما فقد أربكوا الضباط ، حيث كان البعض أكثر أمانة من الآخرين .

والحادث تاريخياً أن جذور النظام البرلمانى المصرى تعود إلى ثورة ١٩١٩ ، وما آلت إليه من الفشل فى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى ، وما تلى ذلك من إعلان بريطانيا فى ١٩٢٢ عن أن مصر دولة مستقلة ، ولكنها احتفظت بحق التدخل فى شئونها الداخلية من خلال أربعة تحفظات هى : المحافظة على المصالح الأجنبية ومصالح الأقليات ، والدفاع عن مصر ضد أى عدوان خارجى أو أى تدخل أجنبى فى شئونها ، وقناة السويس ، والسودان .. وألحق بهذه التحفظات الأربعة بقاء السيطرة البريطانية على الجيش المصرى ، كما ظلت القوات البريطانية مرابطة فى الدولة .

واستكمالا لذلك أصبحت مصر ملكية دستورية ، وأصبح السلطان فؤاد الأول ملكا لها ، ووضع دستور ١٩٢٣ ، وأجريت انتخابات فى يناير ١٩٢٤ ، وشكل سعد زغلول حزب الوفد -الذى أصبح فى حينه حزبا رسمياً- وأول حكومة برلمانية فى الحقبة الليبرالية .

إلا أن أول حكومة مصرية منتخبة انفضت بعد أقل من أحد عشر شهراً ، إذ على الفور شرع سعد زغلول فى اختبار قوة وزارته بالنسبة للقصر والوجود البريطانى .. ففى نوفمبر ١٩٢٤ هدد سعد زغلول -مدفوعا بتدخل القصر فى الشئون الحكومية- بالاستقالة ، وفوجىء الملك فؤاد بصياح الجماهير ((سعد أو الثورة)) ، الأمر الذى جعل الملك يخضع لرغبة الجماهير .

وعندما قررت بريطانيا أن تطيح بسعد زغلول رفعت قائمة مهينة من المطالب أجبرت سعد زغلول على الاستقالة .

وعلى أثر ذلك قام الملك بتعيين رئيس جديد للوزراء ، قام بحل البرلمان مرسياً بذلك سابقة لم يشف منها النظام البرلمانى المصرى على الإطلاق .

إن صراع المصالح الأجنبية والوطنية أحاط بالنظام البرلمانى منذ البداية ، وانقسمت السلطة بميزان دقيق بين البريطانيين والقصر والوفد وأحزاب الأقلية ، وهذه القوى وضعت كل منها الأخرى تحت المجهر ، وحينما تتحرك إحداها لتدعيم مركزها تتصدى لها القوى الأخرى -سواء منفردة أو مؤتلفة- بالضغوط دفاعاً عن مصالحها ، بينما ظلت السلطة البرلمانية بأيدى الملك ، حيث كان باستطاعته حل البرلمان متى شاء ، كما أدرك الملك أن عرشه ومصيره مرتبط بالبريطانيين ، وأنهم الذين يمنحونه عصا السلطة ، ومن ثم اتخذ فؤاد الإنجليز مرجعاً للاسترشاد فى الأمور التى تتعلق بالحركة الوطنية ، وأساء استعمال سلطاته الدستورية الواسعة

والوقوف حجر عثرة أمام تطلعات المثقفين الليبراليين الجدد ، ولم يجد البريطانيون الذين حازوا مصادر القوة فى الدولة حرجاً فى إسقاط أية حكومة مصرية يمكن أن تهدد وجودهم .

ونتيجة لعدم الاستقرار الدائم قام البريطانيون بإجبار الملك على إجراء انتخابات جديدة ، والتى كانت ستقود حتما إلى انتصار آخر للوفد إذا كانت حرة ، وسوف يترتب على ذلك عادة إبداء شروط تفاوضية عقيمة بشأن الاحتلال البريطانى ، وسوف يدفع العناد الوفدى البريطانيين إما إلى الأمر مباشرة بتغيير الحكومة وإما إلى إدارة ظهورهم والسماح للملك بعزل حزب الأغلبية وإملاء خياره هو ، وبنفس الدرجة من الاستخفاف سوف يكرر السيناريو نفسه بلا نهاية .. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه طوال الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢ أمسك الوفد بزمام السلطة قرابة سبعة سنوات فقط .

وبصورة مستمرة ، حارب الوفد -سواء تحت زعامة سعد زغلول أو خليفته مصطفى النحاس- التطلعات الأوتوقراطية للملك والقصر ، وذلك بغض النظر عن الاختلالات الموجودة داخل صفوفه ، والتى قادت إلى تشكيل أحزاب أقلية (الحزب الدستورى ١٩٢٢ -حزب السعديين ١٩٣٨- الكتلة الوفدية المستقلة ١٩٤٢) فشلت فى تحقيق أى نجاح انتخابياً ، ومن ثم دفع الاستياء من حيازة الوفد للسيطرة الانتخابية إلى أن لاذت أحزاب الأقلية بالقصر كوسيلة منفردة لكسب السلطة .. الأمر الذى سمم المناخ السياسى بين الوفد ومنافسيه ، فى حين سخرت الحياة السياسية لخدمة المصالح البريطانية ومصالح القصر ، كما غذت السياسة البرلمانية المتبعة اتجاها ضاراً بين أولئك الذين تنافسوا من أجل السلطة ، وأولئك الذين كانوا يسعون لكسب ثقة القصر .

وهكذا اصطبغت الحياة المصرية بالفساد السياسى والشخصى والترميمات المتعاقبة للبيروقراطية أو للإدارة الإقليمية والمحلية طبقاً لتعاقب وتغيير الحكومة .

وقد شهد عام ١٩٣٦ تغييرين مهمين تمثلا فى مراجعة المعاهدات مع بريطانيا وظهور ملك جديد ، إذ فى أغسطس من ذلك العام أقام البريطانيون علاقات دبلوماسية طبيعية مع مصر ، وتعهدوا بإلغاء الامتيازات التى يحصل عليها الأجانب أو المصريون الذين يحملون جوازات سفر أجنبية ، والموافقة على سحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس .. صحيح أن الامتيازات ألغيت بعد عام ، لكن المعاهدة التى وصفها البعض بأنها ((جهزت من قبل طرف واحد ليقبلها الطرف الآخر)) كانت غير ذات تأثير فعال على العلاقات المصرية البريطانية فى ظل اندلاع الحرب العالمية الأولى .

أما فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢) الذى امتطى العرش عن عمر يبلغ ستة عشر عاماً ، فلم يكن شأن والده الذى تخيل نفسه وطنياً وكيف لنفسه موقفاً ضد البريطانيين ، وإنما حكم فاروق مصر بأيد غير ماهرة ، وانعكست شخصيته المقهورة فى أفعاله الفاضحة الشائنة .. وقد وصف السفير البريطانى بمصر خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥) ((رالف ستيفنسون)) الصراع الداخلى بين إحساس الملك بواجبه تجاه شعبه وشخصيته النهمة ، ذلك الصراع الذى عكسته مجموعة مستشاريه ، حتى أنه تعلم دروساً فى الفكر السياسى من بعض العقول السياسية اللامعة فى الدولة مثل إسماعيل صدقى وعلى ماهر وأحمد حسين وحافظ عفيفى .. إلخ .

وللتعرف على ملابسات ما سبق بصورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً يجب الرجوع إلى عام ١٩٣٠ حينما تعالت صيحة الجماهير منادية بالاستقلال التام والسيادة غير المنقوصة وإلغاء التحفظات الأربعة التى حددتها بريطانيا .

وخلال عام ١٩٣٠ بدأ سوء الأحوال السياسية يتسع ، وهو الأمر الذى تبدت أهم ملامحه فى غلبة الطابع اللا مؤسسى رغم طرح أفكار سياسية واجتماعية بديلة ، وتنظيم المعارضة فى الشوارع المظاهرات للإعلان عن ضرورة قيام بنية مؤسسة سياسية مصرية ، ويذكر أنه فى منتصف عام ١٩٣٠ كانت حركة الإخوان المسلمين

-والتى تأسست بمدينة الإسماعيلية فى عام ١٩٢٨ على أيدى حسن البنا- قد انتشرت فى مصر ، واختلطت دعوة حسن البنا بضرورة قيام النظام السياسى على المبادىء والأحكام الإسلامية بالمناداة بالقومية المصرية ، ولقى ذلك استجابة من قبل أفراد الطبقة الوسطى ومن ذوى النشأة الريفية . وحوالى عام ١٩٤٠ أقام الإخوان عيادات ومدارس وبدأوا فى تنظيم عمال المصانع وتجنيد أفراد من البوليس والجيش.

أما حركة مصر الفتاة فقد تأسست فى عام ١٩٣٣ على أيدى اثنين من خريجى الحقوق هما أحمد حسين وفتحى رضوان ، محتذين فى ذلك بالحركات الشبابية الفاشيستية فى أوروبا ، وقد جذبت حركة مصر الفتاة طلاب الجامعة والمدارس العليا ، وألبستهم ملابس خضراء وأرسلتهم إلى الشوارع للتظاهر ضد البريطانيين والوفد ، وأصبحت الشوارع تمثل منتديات سياسية ضد البريطانيين والقصر ، ولكن بالتمثيل البرلمانى للحركات الشبابية عبر حركة مصر الفتاة ، قام الوفد والإخوان المسلمون بقلب الحركة الوطنية مستغلين الاستياء والاحتقار العام الذى كاد يتفجر فى أواخر ١٩٤٠ .

ثم زادت تجربة مصر أثناء الحرب العالمية الثانية من حدة التوترات بين مصر وبريطانيا ، وكذلك حدة التوترات بين أنصار وخصوم المؤسسة السياسية ، إذ كان اندلاع الحرب -وخاصة فيما يتعلق بتهديد القوات الإيطالية فى ليبيا واتصالات فاروق مع المستشارين الإيطاليين- ذريعة لأن تعيد بريطانيا فرض الأحكام العسكرية وإعادة احتلال الدولة فى يونية ١٩٤٠ .. وحينما عارض على ماهر رئيس الوزراء إعلان الحرب على المحور ، قامت بريطانيا بعزله فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فى حادث محزن لأى ذاكرة وطنية مصرية ، إذ قامت السلطات البريطانية بالزحف على قصر عابدين وحاصرته بالدبابات ، وهددت بخلع الملك إذا رفض تعيين حكومة وفدية .

وبسبب موقفه السيىء ترك فاروق -بذكاء- الوفد يتحمل عبء تشكيل الحكومة ، وبعد مرور عامين انقضى تهديد الحرب وأدار البريطانيون ظهورهم مرة ثانية للوفد عندما قام فاروق بإزاحة حزب الأغلبية .

أيضاً احتكر القصر صراعات السلطة الداخلية من خلال الوفد لخلق المنازعات ، وقد فصل مكرم عبيد -الرجل رقم اثنين فى الوفد- فى كتابه المسمى ((الكتاب الأسود)) الفساد الذى حدث من خلال الوفد ، وعندما أقاله الوفد قام بتشكيل حزبه الخاص المعروف باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، إلا أن رغبته فى الانضمام لأحزاب الأقلية قد شوه صورته ودمر آمال أجندة الإصلاح التى ظهرت عبر المؤسسة البرلمانية .

وفى الفترة التالية على الحرب ، غيرت حركات المعارضة طبيعة المعركة السياسية فى الدولة ، حيث عكست معارك الشوارع فى ١٩٣٠ عدم القدرة على تحقيق الانسحاب البريطانى .

إذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حاولت الحكومات المتعاقبة إقناع بريطانيا بالتفاهم بشأن منطقة قناة السويس على أساس معاهدة ١٩٣٦ ، ثم إعادة التفاوض بشأن نصوص المعاهدة ذاتها .. وفى نفس الوقت كان ارتفاع الأسعار والنمو السكانى والتدنى الاقتصادى العام عوامل مؤثرة فى اشتعال المطالبة بالإصلاح الاجتماعى ، وكان أرباب الصناعات قد نادوا فى الفترة من (١٩٢٠-١٩٣٠) بفرض الحماية الجمركية وتشجيع الاستثمار فى القطاع الصناعى كواجب وطنى .

وبحلول عام ١٩٤٠ أحيط الإصلاح الاقتصادى بخطط تنشد الخلاص من الأمراض الاجتماعية التى تعانيها طبقتا العمال والفلاحين .. وحينذاك عرف المصلحون خططاً للتعليم الإلزامى والمساكن العامة ، ومشروعات الصحة ، والتأمين الاجتماعى والتعويضات العمالية .. كما سيطر الإصلاح الزراعى على أجندة الإصلاح.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٤٠ كان الملاك الكبار للأراضى (الذين يمتلكون ٥٠ فداناً فأكثر) يمثلون ٥٪ فقط من الملاك ، فى حين يمتلكون حوالى ٣٧٪ من أراضى مصر الصالحة للزراعة .

ومن ناحية أخرى فإن الـ ٧٥٪ من الفلاحين الذين كانوا يمارسون حرفة الزراعة كان كل منهم يمتلك أقل من فدان أو لا يمتلك شيئاً على الإطلاق .

وفى هذا السياق اقترحت حلول متنوعة ، حيث اقترح البعض فرض ضرائب كبيرة على ملاك الأراضى بما يدفعهم إلى الاستثمار فى الصناعة ، بينما اقترح البعض الآخر تحديد الملكية التى يحوزها الفرد أو الأسرة .. هذا وقد ترتب على الحديث عن الإصلاح الزراعى إثارة العواطف بصورة كبيرة ، لدرجة أنه فى عام ١٩٤٥ اقترح نائب سعدى تحديد حجم الحيازات مستقبلاً ، مستثنياً من ذلك الحيازات الموروثة ، الأمر الذى لم يكن رفاقه السعديون يريدونه ، مما جعله يترك الحزب فى النهاية .

وقد واكب الحديث عن الإصلاح الزراعى حديث آخر عن العدالة الاجتماعية ، ذلك الحديث الذى عكس ميلاً إلى اليسار وترتب عليه تفجر النشاط الشيوعى ، رغم أن الشيوعية لم تكن لها قوة التأثير فى الشارع التى تضارع الإخوان المسلمون أو مصر الفتاة ، بل وفوق ذلك ظلت الحركات الشيوعية منقسمة نتيجة للمعارك الأيديولوجية واختراق البوليس وقمع الدولة ، حيث نجحت حكومات صدقى (فبراير - ديسمبر ١٩٤٦) والنقراشى (ديسمبر ١٩٤٦- ديسمبر ١٩٤٨) وعبد الهادى (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩) فى عرقلة نشاط أكبر التنظيمات وتدمير العديد من الجماعات الصغيرة وبحلول عام ١٩٥٠ كان العديد منها قد انفض أو شرع فى تشكيل تنظيمات جديدة .. ورغم هذه الاجهاضات فإن الانتقادات الماركسية للمجتمع المصرى التى أعلن عنها فى الصحف وخلافه قد لعبت دوراً كبيراً فى تشكيل الأجندة الإصلاحية فى مرحلة ما بعد الحرب .

ومن الأمور التى ظهرت ماثلة بوضوح فى فترة ما بعد الحرب تفشى ظاهرة العنف وعدم استتباب الأمن فى الدولة ، وخلال هذه الفترة سقط رئيسان للوزراء ضحايا لرصاصات الاغتيال ، هما أحمد ماهر ومصطفى النقراشى ، وكلاهما كان سعديا .. ووقف الإخوان المسلمون فى قلب المعركة ، وكان حسن البنا قد أجاز فى

أوائل ١٩٤٠ تشكيل التنظيم العسكرى السرى ، ويجادل أنصار حسن البنا بأنه إنما شكل هذا الجناح الخاص للقيام بالكفاح المسلح ضد البريطانيين ، وهى حجة واهية لأن الغالبية العظمى من أعماله وجهت ضد الخصوم المصريين ، بل والأكثر من ذلك اعترف أنصار حسن البنا بأنه فقد السيطرة على التنظيم السرى ، الذى تصرف على غير رضاه وضد رغباته .

وقد وصلت دائرة العنف إلى الذروة فى ديسمبر ١٩٤٨ حينما حظر النقراشى حركة الإخوان المسلمون ووجد مذبوحاً ، وفى المقابل قتل حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ .. وفى الشهور التالية قام إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السعدى الجديد بالحكم من خلال القانون العسكرى والقبض على محركى الإخوان والشيوعيين ، كما ساق بقايا المعارضة اللا برلمانية إلى غياهب السجون .

ثم توالت الأحداث إلى أن التحق الوفد بحكومة وحدة وطنية تحت قيادة حسين سرى -رجل القصر المخلص- فى عام ١٩٤٩ .. وفى يناير ١٩٥٠ ذهب المصريون للانتخاب للمرة الأخيرة فى ظل الحقبة البرلمانية ، وانتخبوا حكومة وفدية .. ورغم محاولة الملك عرقلة المساندة الانتخابية للوفد ، إلا أنه استطاع الحصول على ٢٢٨ مقعداً من أصل ٣١٩ مقعداً ، محققاً بذلك الأغلبية المطلقة .

ومن جهته أدرك النحاس ورفاقه جسامة الخطر الذى يواجهونه ، ومن ثم وعد النحاس فى خطابه فى افتتاح البرلمان بألا يدخر جهداً فى تحقيق الانسحاب البريطانى ووحدة مصر والسودان ، وفى معرض حديثه عن القضايا الداخلية وعد النحاس باتخاذ خطوات سريعة لإنهاء العمل بالأحكام العسكرية ، وخفض تكلفة المعيشة ومجانية التعليم الابتدائى والثانوى ، والحفاظ على الأمن الاجتماعى .

وقد عكست حكومة النحاس الجديدة التوفيق بين المصالح التقليدية للحزب والحاجة للوجوه والدماء الجديدة ، إلا أن شهر العسل لم يدم طويلاً وواجه الوفد مشاكل لا قبل له بها عندما بدأ فى انجاز ما وعد بتحقيقه من أهداف ، كما أظهرت سياسه الوفد تناقضات بالنسبة للتنازلات التى قدمها للقصر .

وفى يونيو قاومت الحكومة المطالبة بإجراء تحقيق برلمانى عن تدنى الأداء الحكومى خلال العامين السابقين ، بما فى ذلك قضية مخصصات حرب فلسطين ، كما خلق دفاع الوفد الضمنى عن مصالح القصر ضجيجاً فى أوساط المعارضة البرلمانية .

وبناء على ما تقدم ، وبعد الاضطرار إلى إجراء تحقيق برلمانى -شاملاً فضائح تمس القصر- ألغت الحكومة كل تعيينات مجلس الشيوخ التى تمت أثناء تواجدهم بالسلطة ، وهكذا فقد ٢٩ من أعضاء مجلس الشيوخ مقاعدهم ، التى شغل معظمها الوفديون المخلصون بوصف الوفد هو صاحب الأغلبية .

ونظراً لهذه الوضعية ، تحول فاروق على الفور إلى استعطاف الوفد طبقاً لما تمليه مصلحته ، ولذا أغدق الهدايا على النحاس ، وسمح الملك للنحاس رئيس الوزراء بالإشراف على البروتوكول ، وإذا كان كل رجل قد اعتقد أنه يستخدم الآخر فإن فاروق كان غالباً هو المنتصر ، ومع ذلك حينما تعاظمت المشاكل استسلم الملك للرجل .

وفى صيف ١٩٥١ ، ورغم الضغوط الحادة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية - المصرية ، أبحر فاروق إلى أوروبا ، ثم رجع متأخراً للغاية فى اكتوبر ليوقف الإلغاء ، ثم قرر أن يغرق الوفد فى أول مناسبة ، لكنه تردد مخافة مهاجمة الحكومة أثناء أزمته .

ونتيجة لطبيعة تشكيل حزب الوفد ذاته والاختلافات الشخصية والجيلية والأيديولوجية التى اتسم بها ، ونفاقه للقصر فشل فى كسب التأييد العام فى مقدرته على قيادة الأمة ، ومن ثم فشل النظام الليبرالى برمته .

وكان لابد أن يقود ذلك إلى قيام الحركات المعارضة باتخاذ موقف عدائى ضد الحكومة .. ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك أنه حينما عقدت الحكومة العزم على عرقلة الإخوان المسلمين عن الظهور على السطح كقوة سياسية أعلنت الحركة ذاتها عن ظهورها ، وبقى الشيوعيون تحت الأرض ، لكنهم سرعان ما عاودوا الظهور واستعادوا تنظيمهم .

وفيما يتعلق بالمفاوضات المصرية – البريطانية لم يتم إنجاز شيء ، إذ طلب الوفد اعتراف البريطانيين بالحقوق السيادية لمصر على السودان لكى تتم مناقشة مستقبل قاعدة قناة السويس ، وهو الاقتراح الذى رفضه البريطانيون حتى انتهى الأمر بقيام النحاس بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى اكتوبر ١٩٥١ ، وفى الوقت ذاته انفجر العنف فى منطقة قناة السويس ، وإذا كانت السلطات العسكرية المصرية والبريطانية قد سعت إلى تجنب الصدام الشامل ، فإن وزارة الحربية البريطانية قد اقترحت إعداد قانون عسكرى وأعدت خططاً لاحتلال القاهرة .

واستجابة للضجة العامة فى ديسمبر ١٩٥١ قامت الحكومة باستدعاء السفير من لندن ، وطردت موظفى الدولة البريطانية ، كما منعت التعاون مع البريطانيين فى منطقة القناة وخففت القيود المفروضة على المدنيين لحمل الأسلحة .. وبلغ الأمر غايته فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ حينما نشبت معركة بين الطرفين قتل على أثرها ٥٠ من رجال البوليس المصرى وجرح قرابة مائة ، بينما قتل ثلاثة بريطانيين وجرح ثلاثة عشر .

وفى اليوم التالى تجمعت الجماهير الغاضبة فى وسط القاهرة وتحولت الأصوات العالية إلى شغب ، وصبت الجماهير جام غضبها على المشروعات الأجنبية ومكاتب الخطوط الجوية ودور السينما والفنادق والملاهى والنوادى .. وكان من نتاج ذلك أن قتل حوالى ٢٦ من المصريين والأجانب ، كما ترتب على ذلك أيضاً أن قام الملك –بعد الضغط على النحاس لإعلان القانون العسكرى– بعزل الحكومة .

وهكذا تأكد الكثيرون من أن شغب ٢٦ يناير ١٩٥٢ جعل مصر تقف على شفا حفرة من النار ، بل وحتى الثورة ، وكان سفير الولايات المتحدة قد خمن بأن عوامل عدم الاستقرار فى مصر تتغلب على عوامل الاستقرار ، كما طغى الحديث عن الثورة فى المقاهى والنوادى –حيث كانت تجتمع الصفوة– وعلى صفحات مجلات وجرائد

المعارضة .. وتعالت الأصوات التى تحض المصريين على رفع الصوت والثورة الحقيقية والتخلص من الخونة واللصوص الذين يسرقون الأموال التى جمعت بالدم والدموع .

ويذهب منتقدو الناصرية إلى أن الثورة المصرية الحقيقية وجدت جذورها فى الواقع الاجتماعى ، وأن انقلاب الضباط الأحرار هو الذى منع قيام هذه الثورة .

ولكن هذه النظرة تنطوى على قدر كبير من المبالغة ، يمكن إدراكها بسهولة حال التعرف على سلوكيات التجمعات والتنظيمات السياسية التى كانت قائمة فى تلك الفترة ، وما كان يدور بداخلها من صراعات وشقاقات ، تلك الصراعات والشقاقات التى كانت تعرقل تماسكها ذاتياً أو تلاحمها مع بعضها البعض للقيام بالثورة التى يذهب إليها منتقدو الناصرية .

فها هى حركة الإخوان المسلمين ، والتى استعدت للعودة إلى الظهور عام ١٩٥٠ تفتقر إلى روح التماسك التى كان مؤسسها حسن البنا يعلن عنها ، إذ بعد موت حسن البنا دب الصراع على قيادتها بين أربعة أشخاص هم : عبد الرحمن البنا (شقيق حسن البنا) وعبد الحكيم عابدين (صهر حسن البنا) وصالح عشماوى (نائب حسن البنا منذ ١٩٤٧ والمحرر بمجلة الدعوة) والشيخ أحمد حسن الباقورى (الزعيم السابق لحركة طلاب الإخوان ، والذى اعتقد العديدون أن البنا اختاره خليفة له) ، وفى النهاية وافق الأربعة على اختيار شخص من خارج مجلس الإرشاد هو حسن الهضيبى .. إلا أن الهضيبى وجد نفسه محاطاً بسياج من الحقد حتى من قبل أولئك الذين قبلوا تعيينه ، بل وتحدى البعض شرعيته كخليفة للبنا ، ومن ثم رأى الهضيبى أن قبوله مرهوناً بمجىء رجاله إلى مجلس الإرشاد ، الأمر الذى جعل أولئك الذين كانوا مقربين من حسن البنا يجدون أنفسهم بعيدا عن الدائرة من أولئك الذين قربهم .

كذلك قوبلت مجهودات الهضيبى الشخصية لاستعادة الصورة السياسية للإخوان بمعارضة قاسية ، كما لم يسامحه خصومه على الإطلاق على الزيارة التى قام بها

لفاروق فى نوفمبر ١٩٥١ ، ولا على اتصالاته بإبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السابق ، والذى اعتبره الإخوان مسئولاً عن موت البنا .

وإذا كان السفير البريطانى قد تنبأ بإمكانية أن يلجأ الملك يوماً ما إلى تكليف الهضيبى بتشكيل الحكومة ، فإن الهضيبى لم يكن ذلك الشخص الذى يرغبه البريطانيون ، كما أنه كان يتحدث عن النظام بصورة أكثر بساطة من سلفه ، بالإضافة إلى ذلك فإنه تبنى موقف عدم المشاركة الانتخابية بدعوى أنها لا تتواءم ومستويات الإخوان ولا مع طبيعة دعوتهم .

أما مصر الفتاة ، فمنذ أن أعلنت تحولها من حركة شبابية إلى حزب سياسى فى عام ١٩٣٦ ، فقد دأبت على نهج تنوع الهوية ، حيث أظهرت الحركة ميولاً إسلامية ، وحينما عاودت الظهور فى عام ١٩٤٩ أبقت الحركة على شخصيتها الإسلامية ، ولكنها عزفت على وتيرة الاشتراكيين الإصلاحية .. وفى عام ١٩٥٠ أرسل الاشتراكيون أول ممثل لهم إلى البرلمان وهو إبراهيم شكرى .

ومع ذلك فشل الاشتراكيون فى تحويل أنفسهم من حركة شعبية غير منظمة إلى حزب سياسى ذى برنامج إصلاحى دقيق ، وحينما قبض على زعيمهم أحمد حسين بعد شغب السبت الأسود لم يحرك قادة الحزب ساكنا .

أما فيما يتعلق بالشيوعيين ، فرغم أن السجناء الشيوعيين استردوا حريتهم فى بداية ١٩٥٠ وعقدوا العزم على ممارسة أنشطة أكثر انفتاحاً ، فإن الاختلافات المذهبية والاستراتيجية منعت وحدة اليسار .

وفى هذا الصدد برزت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى مدافعة عن توحيد كل الحركات الشيوعية ، وشارك أعضاء الحركة فى تحالفات مثل حركة السلام وتنظيمات الطلبة ، كما ازداد عدد أعضاء الحركة من ٥٠٠ عضو عام ١٩٥٠ إلى ٥٠٠٠ عضو عام ١٩٥٢ .

ونتيجة للمرونة الأيديولوجية كانت الحركة تعانى شقاقات متكررة ، كما أصبحت هدفاً سهلاً للبوليس السياسى .. وحسبما علق رفعت السعيد على نمو الحركة المفاجىء .. فإنها ربما نسيت أنها كانت تنظيماً سرياً .

أما ثانى أكبر الحركات الشيوعية فقد كان الحزب الشيوعى المصرى ، والذى تأسس بواسطة مجموعة صغيرة من الماركسيين الاقتصاديين الذين درسوا بفرنسا واحتفظوا بعلاقات حميمة مع الحزب الشيوعى الفرنسى ، وعلى خلاف الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى فقد انتهج الحزب خطا جامداً ومغلقاً ، رافضاً الاتصال بأية قوى أخرى ، ويذكر أن عدد أعضاء الحزب بلغ حوالى ١٥٠٠ عام ١٩٥٢ .

أما بالنسبة للحركات الأصغر حجماً فقد تمثلت فى طليعة العمال ، تلك الحركة التى بلغ عدد أعضائها حوالى مائة عام ١٩٤٩ ، كما كانت منغلقة تنظيمياً وأيديولوجياً ، وبعد عام ١٩٥٠ تخلى معظم مؤسسى الحركة عن جذورهم السياسية .

وهكذا ، وفى ضوء الاختلالات الهيكلية والأيديولوجية والتنظيمية التى اتسمت بها التجمعات والتنظيمات السياسية فى هذه الفترة ، يصعب القول بأنه كانت هناك إمكانية لانبعاث ثورة من بين جنبات الواقع الاجتماعى .

ولكن الذى لاشك فيه أن الاستقرار السياسى تزلزل بصورة ملحوظة بعد شغب السبت الأسود ، وإذا كان النظام قد حاول جاهداً استعادة الاستقرار عبر حكومات : على ماهر (٢٧يناير - ١ مارس ١٩٥٢) وأحمد نجيب الهلالى (٢ مارس - ٢٩ يونيو ١٩٥٢) وحسين سرى (٢يوليو - ٢٠ يوليو ١٩٥٢) ثم أحمد نجيب الهلالى للمرة الثانية (٢٢،٢٣ يوليو) فإنه لم يفلح فى ذلك ، مما مهد الطريق لحركة الضباط الأحرار .

الفصل الثانى

جيش الشعب

إن ضباط الجيش الصغار الذين استولوا على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانوا على قناعة بأن الجيش لديه القدرة على القضاء على فساد النظام السياسى وإنقاذ الأمة ، حيث أساء الباشوات حكم مصر ، إذ أنهم لم ينموا ثرواتهم ومكاسبهم الشخصية الخيالية فحسب ، وإنما أيضاً تجاهلوا الويلات التى يعانيها الرجل العادى وفشلوا فى وضع نهاية للاحتلال .

كذلك بدلاً من أن يبنى الساسة جيشاً وطنياً قوياً ويعملون على إزاحة الاحتلال ، قاموا بإرسال جيش يفتقر إلى المعدات والقيادة ليهزم فى فلسطين .. ومن ثم فإن الضباط الأحرار هبوا لطرد الخونة المصريين ، الذين تحالفوا مع الإمبرياليين سعيا وراء مصالحهم الشخصية .

وتعتبر حركة الضباط الأحرار بمثابة بلوغ الذروة فى دراماتيكية إعادة التوجه السياسى الذى حدث بالنسبة للمؤسسة العسكرية بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٥٢ .. ففى عام ١٩٣٦ أصبح الجيش ملكاً للحكومة المصرية ، واتسعت فئة الضباط التى كانت حكراً على العائلات ذات التقاليد العسكرية لتشمل آخرين من خارج هذه العائلات ، كذلك تبنى الشباب الذين دخلوا الأكاديمية العسكرية بعد عام ١٩٣٦ –وتصدوا فى الشوارع للحكم البريطانى– سياسة وطنية (قومية) للجيش .

وقد مثل الضباط الأحرار ذلك الجيل الذى ترعرع بعيداً عن المؤسسة السياسية ورفض قيادة عواجيزها ، كما شاركوا معاصريهم من المدنيين نفس الإحباطات .

بعد الحرب العالمية الثانية التحق الضباط المصريون بخلايا سرية .. وبوصفهم جنوداً فقد طوروا شبكة من الروابط والصداقات ، وارتكزت اهتماماتهم بوجه خاص على علاقة الجندى بوطنه وشعبه وقادته من الضباط .

ولعل ما ميز حركة الضباط الأحرار عن الحركات الأخرى فى الجيش هو أن الضباط الأحرار ظلوا مستقلين عن أية أيديولوجية أو حزب أو زعيم ، رغم أن بعض مؤسسى الحركة كانوا فى وقت ما أعضاء أو ينضمون تحت لواء الإخوان المسلمين ،

بينما كان البعض الآخر شيوعيين ، وكان من الطبيعى أن تثير هذه الروابط أسئلة من قبيل : ما التأثير الأيديولوجى لهذه الحركات على الضباط الأحرار ، وما مدى تجاوبهم السياسى وتعاونهم مع هذه الحركات ؟ وأخيراً ما مدى خيانتهم لها ؟

والحادث تاريخياً أن معاهدة ١٩٣٦ منحت مصر السيادة على جيشها ، ولكنها أتاحت لبريطانيا الاحتفاظ بقوة قوامها ١٠,٠٠٠ رجل فى منطقة قناة السويس ، كما منحتها الحق فى إعادة احتلال الدولة عند حدوث أزمة دولية .. كذلك ظل الجيش المصرى يعتمد فى تدريبه وإمداداته على البريطانيين ..

وفى يناير عام ١٩٣٧ أرسلت بريطانيا إلى مصر بعثة عسكرية قوامها ٣٢ ضابطاً ، وبحلول عام ١٩٣٩ بلغ هذا العدد ٥١ ضابطاً .

أما مصر فقد أرسلت الضباط المصريين للدراسة فى الأكاديميات العسكرية البريطانية ، وفى عام ١٩٣٧ أقام الجيش -بمساعدة البريطانيين- مدارس تدريبية للضباط فى مجالات المدفعية والمدرعات والأسلحة الخفيفة والمهندسين العسكريين ، كما أسس كلية الأركان التى دخلتها الدفعة الأولى فى أكتوبر ١٩٣٨ وتخرجت فى يناير ١٩٣٩ ، وبحلول عام ١٩٤٤ تخرج منها ٧ دفعات يبلغ عدد أفراد الدفعة الواحدة منها حوالى ٢٠ طالباً ، حتى وصل عدد ضباط الأركان بحلول عام ١٩٤٧ إلى ١٨٨ ضابطاً .

ويذكر أن القوات المسلحة فى عام ١٩٣٦ كانت تتكون من ٣٩٨ ضابطاً و ٩٩١ من ضباط الصف ، وازداد هذا العدد بصورة سريعة ليبلغ ٩٨٢ ضابطاً و ٧٨٣ من ضباط الصف .

ولتدعيم عدد الضباط ضاعفت القيادة العليا عدد الضباط المتقدمين للأكاديمية العسكرية من ١٥٠ إلى ٣٠٠ طالب ، واختصرت فترة الدراسة من حوالى سنتين إلى اثنى عشر شهراً .

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبح الجيش مصدراً للكفاح الدبلوماسى بين مصر وبريطانيا ، كما ضغط البريطانيون على فاروق لعزل اللواء الوطنى المشهور عزيز المصرى ، وأمروا القوات المصرية بالانسحاب من المواقع الحدودية مع ليبيا ، وعلى ساحل البحر المتوسط غربى الإسكندرية ، وأن يقوموا بتسليم أسلحتهم ومعداتهم إلى الجيش البريطانى .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انسحبت القوات البريطانية إلى منطقة القناة ، بينما سعت الحكومات المتعاقبة لزيادة وتحديث الجيش .. وفى عام ١٩٤٧ ألغت حكومة النقراشى قانون ((البدل)) ، والذى كان يساعد العديدين فى التملص من أداء الخدمة العسكرية نظير مبلغ مالى معين ، كما تحرك النقراشى لوضع حد للبعثة البريطانية ، وكذلك أرسل وفداً للولايات المتحدة لمعرفة إمكانية شراء أسلحة والترتيب لبعثة الولايات المتحدة العسكرية .. وفى عام ١٩٥١ أرسلت حكومة الوفد -دون علم بريطانيا- بعثة خرى إلى أوروبا للبحث عن الأسلحة .

وكان أولئك المؤسسون للضباط الأحرار ، وأولئك الذين شكلوا دائرتها الداخلية ، قد التحقوا بالأكاديمية العسكرية بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٩ .. ولحق بهم الصف الثانى فى عام ١٩٤٠ .. وكان هؤلاء الضباط بمثابة الثمار الأولى للتوسع فى الأكاديمية العسكرية .

ولترسيخ قاعدتهم الشعبية صور الضباط الأحرار أنفسهم كممثلين للطبقة الوسطى الدنيا ، مؤكدين ارتباطهم بالريف ، وأشهرهم تأكيداً على هذا الجانب كان أنور السادات .. ولكن هذا التأكيد كان يكتنفه الكثير من المبالغة ، إذ كان ناصر نفسه الابن الأكبر لأحد الموظفين فى البريد بمدينة أسيوط .

ويذكر أن السادات وآخرين كانوا ينتمون للمستويات الدنيا من الطبقة الوسطى ، بينما آخرون كانوا ذوى طبقات اجتماعية أغنى ، فى حين كان البعض من

الطبقة العليا .. عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر كانا من أبناء أعيان الريف ، وكان والد حسين الشافعى مهندساً ، أما صهره فكان عمدة مدينة طنطا ، أما والد ثروت عكاشة فكان ضابطاً ، أما خالد محيى الدين وزكريا محيى الدين فقد كانا من أبناء عائلة مالكة لمساحات معتبرة من الأراضى فى الدلتا .

وعلى هذا الأساس مثل الضباط الأحرار الطبقة الوسطى فقط من حيث الإحساس الواسع .

وبسبب نشأة الضباط واتجاهاتهم وأنشطتهم السياسية ، أطلق عليهم «مثقفون يرتدون الكاكى» ، ولأنهم ولدوا فى غضون ثورة ١٩١٩ ، فقد ترعرعوا فى ظل قصص سعد زغلول والوفد .. كما كانوا فى مرحلة الدراسة الثانوية فى منتصف عام ١٩٣٠ عندما ردت الجبهة الوطنية العمل بدستور ١٩٢٣ ، وتعاركت قمصان مصر الفتاه الخضراء مع قمصان الوفد الزرقاء فى الشوارع ، وانتشر الإخوان المسلمون بسرعة فى الدولة .

وجدير بالذكر أن الخبراء العسكريين البريطانيين لاحظوا فى عام ١٩٤٥ نقص الروح المعنوية لدى الضباط الصغار وقلة الحزم بين الضباط والجنود والبطء العام فى تحرك الضباط .. وبحلول عام ١٩٥٠ تغيرت هذه الحالة قليلاً ، وتوصل المحللون البريطانيون إلى أن الجيش المصرى بإمكانه اتخاذ موقف دفاعى ، ولكن ليست لديه القدرة على شن غارة هجومية .

ومع أخذ محدودية التدريب فى الاعتبار فإن الضباط الصغار كانوا كمجموعة أكثر مهارة من رؤسائهم ، إذ كان خمسة من الضباط الأحرار (ناصر – صلاح سالم – زكريا محيى الدين – عبد الحكيم عامر – ثروت عكاشة) على رأس دفعاتهم ، بل إن بعض الضباط الأحرار أصبحوا مدرسين بالأكاديمية العسكرية .

ومع سيادة الاعتقاد بأهمية وضرورة الدور الذى يجب أن يلعبه الجيش ، كان لابد أن يتحرك الضباط الأحرار لتوسيع دائرة نشاطهم .

إن تجربة الجيش المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية غذت النشاط السياسى فى الصفوف ، إذ عندما أمر البريطانيون القوات المصرية فى الصحراء الغربية بنقل الأسلحة والمعدات رفض بعض الضباط ، حيث أشاع تقدم روميل إلى ضواحى مدينة الإسكندرية الأمل فى انتصار ألمانيا ، ومن ثم إضعاف بريطانيا وإتاحة إمكانية التخلص من احتلالها لمصر .. وبعد الحرب تورط بعض الضباط فى محاولات للقيام ببعض الاغتيالات السياسية ، كما شرع الضباط فى تفعيل أنشطتهم السياسية ، تلك الأنشطة التى وجهت ليس إلى الضباط الكبار غير المحبوبين فحسب ، وإنما أيضاً وجهت إلى البعثة العسكرية البريطانية على أساس أنها تمد مصر بأسلحة رديئة الجودة ، وتمنح جيشها قدراً متدنياً من التدريب ، وذلك فى محاولة مقصودة للسيطرة على القوات المسلحة المصرية .. الأمر الذى دفع السلطات العسكرية إلى القبض على مدبرى تلك الأنشطة وإيداع العديد منهم السجن ، وكان السادات من بينهم .

وبسبب تكرار نفس أسماء بعض مدبرى هذه الأنشطة ، قامت السلطات برصدهم .. وقد قررت هذه السلطات أن مجرد حفنة من الضباط لا يزيدون على ٢٥ هم الذين شاركوا فى مثل هذه الأنشطة ، وأنهم لا يشكلون أى تجمع سرى ذى معنى ، وأنهم جاءوا من أسلحة مختلفة ، كما أنهم لا يعكسون أى توجه أيديولوجى معين .

وينقلنا هذا إلى إثارة التساؤل عن سر العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين ؟

يمكن القول بوجه عام أن الإخوان المسلمين بدأوا فى تجنيد الضباط الصغار فى تنظيمهم السرى فى مطلع عام ١٩٤١ ، وقد عكس نجاح الإخوان فى اختراق صفوف الضباط سيطرتهم على المعارضة الشعبية فى الدولة على نطاق واسع ،

خاصة بعد فبراير ١٩٤٢ .. وظهر هذا ماثلاً بوضوح فى سلسلة الكتيبات التى ظهرت فى ١٩٤١ ومطلع ١٩٤٢ تحت اسم ((جنود الجيش الأحرار)) ، والتى كانت تحوى مرجعيات دينية واضحة ، ولكنها تؤكد على مسائل وطنية ، كما كانت تدعو الأمة إلى تسليح جنودها للمعركة ضد الاحتلال .

ويذكر أن ناصر وعامر وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم وآخرين انضموا إلى التنظيم السرى فى ١٩٤٣-١٩٤٤ . وفى عام ١٩٤٤ سعى مجلس الإرشاد إلى إنشاء خلايا فى الجيش والبوليس ، وقام حسن البنا بتكليف صلاح شادى -ضابط بوليس صغير- بالإشراف على خلايا البوليس ، بينما عهد بخلايا الجيش إلى الرائد المتقاعد محمد لبيب .

وتحت قيادة لبيب انتشر الإخوان بصورة واسعة بين الضباط ، وباستحسان المرشد العام للإخوان ، ولم يشترط لبيب العضوية بالإخوان كسابقة ضرورية للانضمام إلى تنظيمه ، كما ارتأى أن الشىء الأكثر أهمية هو جذب الضباط ذوى النشاط السياسى ، آملا أنه مع الوقت سوف يضمنهم قائمة الحركة .

وفى أحد هذه الخلايا التقى ناصر وخالد محيى الدين وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرءوف وضباط آخرون عديدون فى منازل بعضهم البعض فيما يسمى بالجلسة الأسبوعية فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ ، وفى هذه الجلسات ناقشوا دورهم فى معركة التحرير الوطنى بصورة أكثر من مناقشتهم للأمور الدينية ، كما قاموا بتوزيع المنشورات التى كان بعضها يحمل اسم الضباط الأحرار ، والتى أكدوا فيها على وقوف الجيش مع القوى الوطنية الأخرى .

ومع اجتياح فلسطين وتضييق الحكومة الخناق على الإخوان طرحت خلاياهم السرية بالجيش جانبا ، فى حين ظل بعض الضباط على اتصال بهم ، بل وانضم

العديدون إلى الوحدات غير المنظمة التى شكلها الإخوان للحرب على الجبهتين السورية والأردنية من أمثال عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرءوف .

وقد خاض الجيش المصرى أول معركة له فى حرب ١٩٤٨ ، تلك المعركة التى ذهب إليها باستعداد ضعيف .. الأمر الذى سرب شعوراً متنامياً لدى المستويات الوسيطة من القيادة بأنهم كانوا ضحية للانحراف ، وأنهم أرسلوا إلى المعركة نتيجة للصراع الداخلى وتركوا ليهزموا بالأسلحة الفاسدة ، فى حين ربح أولئك الذين يحتلون المناصب الرفيعة أرباحاً خيالية من صفقة الأسلحة .

أيضاً أثرت التجربة بصورة عميقة على أولئك الذين قادوا الوحدات فى حرب فلسطين ، وجعلت الإحساس بالخيانة يطارد الضباط ، وعاد الكثيرون منهم إلى الوطن وهم على قناعة بضرورة إحداث تغييرات جذرية فى الجيش .

وبسبب غير الملتزمين أيديولوجياً ببرنامج الإخوان المسلمين ، فقدت حركتهم الكثير من جاذبيتها بعد معركة فلسطين ، وقد زاد من ذلك الصراعات على السلطة داخل الحركة ذاتها ، والمغامرات الطائشة للتنظيم السرى ، ودائرة العنف السابقة واللاحقة على تحجيم الحركة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وفراغ القيادة بعد موت حسن البنا ، بالإضافة إلى الاختراقات الأمنية .. ومن ثم انقلب البعض مثل خالد محيى الدين إلى الماركسية ، كما أن محمد لبيب سقط مريضاً ، وعلى أثر غياب شخصيته القيادية القوية انحرف العديد من الضباط عن الحركة .. وهكذا كان لابد من انهيار تنظيم الإخوان المسلمين فى الجيش .

أما فيما يتعلق بالتواجد الشيوعى فى الجيش فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فتجدر الإشارة إلى أن الشيوعية انتشرت بصورة بطيئة فى الجيش فى عام ١٩٤٠ ، وبدأت تنمو باطراد بعد الحرب العالمية الثانية .

والشيوعية لم تنتشر فى البداية بين الضباط ، وإنما بين ضباط الصف والفنيين ، حيث ارتبطت مجموعة مكونة من حوالى ٤٠ من الفنيين العاملين بالقوات الجوية بالحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى .

وشكلت هذه الطليعة الأيديولوجية أول خيط فى التنظيم .. وبعد تشكيلها فى عام ١٩٤٧ شكلت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى أنشطة أكثر انتشاراً فى الجيش .. وفى عام ١٩٥٠ بعد أن خرجت قيادة الحركة المدنية من السجن قامت بتنسيق أنشطتها مع الجناح الذى ينتمى إليها فى الجيش ، حتى بلغ عدد الأفراد المنتمين إليها فى الجيش ما بين ٦٠ و ٧٠ فرداً فى تلك الفترة .

وبصفة عامة فقد نظرت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى إلى الجيش باعتباره قوة ايجابية محتملة فى الصراع الوطنى ، ولذا فقد قام قادتها بتشجيع التعاون بين جناحها العسكرى والضباط الأحرار ..

وإذا عاودنا الحديث عن حركة الضباط الأحرار .. نجد أن الضباط الأحرار قد عزموا -بعد الملابسات السابقة- على أن يبقوا مستقلين عن كل القوى الأخرى فى الدولة ، مركزين على الاختلاف بين تنظيمهم والتنظيمات الأخرى فى الجيش ، كما شكلوا رؤية خاصة للدور السياسى للجيش .

لقد ترسخ لديهم الاعتقاد بأنهم التحقوا بالجيش للدفاع عن دولتهم ، ولكن لم يتأتى لهم فعل ذلك ، وكانت تجربتهم المأساوية فى فلسطين بمثابة دافع جوهرى للتركيز على الجيش وواجبهم كجنود ومجهوداتهم الفريدة للتحرك .

ويعتبر قرار الضباط الأحرار بالبقاء مستقلين عن القوى السياسية الأخرى بمثابة اتفاق ضمنى لتقليل حجم الانشقاقات المحتملة بسبب تنازع الولاءات السياسية ، ومن ثم فإن التركيز على الاختلافات الشخصية لتقسيم قادة الحركة إلى

فئات سياسية ينطوى على سوء فهم لديناميكية الجماعة والروح الحقيقية للحركة ، والصداقة التى ربطت بين الضباط وبعضهم البعض من ناحية ، وبينهم وبين زعيمهم جمال عبد الناصر من ناحية أخرى .

إن نواة حركة الضباط تبلورت فى أواخر عام ١٩٤٩ ووثق المؤسسون للحركة فى قدرة ناصر على تجميعهم وتحريضهم على تشكيل حركة جديدة .

ويلاحظ أن ((ناصر)) اعتمد فى البداية على أربعة من أصدقائه فى خلية الإخوان المسلمين هم عبد المنعم عبد الرءوف وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وكمال الدين حسين .. واتسع قلب المجموعة سريعاً ليشمل عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم .

وبحلول اكتوبر ١٩٤٩ ، أنشئ هؤلاء الثمانية لجنة تنفيذية وتعهدوا بأن كل قراراتها سوف تخضع للتصويت ، وانتخبوا ناصر رئيساً لها ، كما قرروا شن حملة دعائية وناقشوا سرا القيام بانقلاب ، وهى الخطوة التى أجلوا اتخاذها لمدة ٥ أو ٦ سنوات على الأقل .

أما بخصوص البنية التنظيمية للحركة ، فقد عكس تنظيم الحركة توجهها العسكرى الخاص .. إذ على خلاف الإخوان المسلمين والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى التى تقاطعت خلاياهما عبر فروع الجيش ، نهضت حركة الضباط الأحرار واستمدت قوتها من الإحساس والشعور بالصداقة بين أعضائها ، رغم أنهم كانوا ينتمون لأسلحة مختلفة .

ولأن الحركة كانت فى نمو مطرد فقد حاولت اللجنة التنفيذية أن تحافظ على المساواة بين الأعضاء من مختلف الأسلحة .

وبإضافة كل من أنور السادات وجمال سالم فى النصف الثانى من عام ١٩٥١، زاد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية إلى عشرة أعضاء .. ناصر وعامر وعبد الرءوف

(مشاة) .. حسن إبراهيم وبغدادى وجمال سالم (قوات جوية) .. كمال الدين حسين وصلاح سالم (مدفعية) .. خالد محيى الدين (مدرعات) .. السادات (إشارة) ، وكلف كل عضو فى اللجنة التنفيذية بتشكيل خلايا فرعية فى السلاح الذى ينتمى إليه .. وهكذا ، وبشكل هرمى ، تغلغلت الحركة فى الجيش .

وفى الحقيقة ، فإن عددا قليلا من الضباط فى التنظيم هم الذين كانوا يعرفون من الذى يقف على قمة الهرم التنظيمى ويدير أنشطة الحركة ، حيث يقرر ثروت عكاشة أنه كان يعرف أن ((ناصر)) هو قائد الحركة ، ولكنه لم يكن يعرف شيئاً عن تنظيمها ، أما حسين الشافعى فلم يدرك أن ((ناصر)) على رأس التنظيم سوى فى سبتمبر ١٩٥١ ، فى حين أعلن زكريا محيى الدين –مهندس خطة الاستيلاء على السلطة– أنه لم يكن يعرف شيئا عن وجود لجنة تنفيذية منفصلة عن القيادة العملياتية حتى بعد تولى السلطة .

وحتى حدوث الانقلاب بلغ عدد أعضاء الحركة من ٩٠ إلى ١٠٠ عضو فى كل فرع من أفرع القوات المسلحة باستثناء البحرية .. وبوضوح استطاعت الحركة أن تتجنب اختراقات البوليس السرى ، وبتحليل البيانات الواردة بكتيبات وأوراق الضباط الأحرار وإلقاء الضوء على خريطة أنشطتهم السياسية والعسكرية من عام ١٩٥٠ وحتى يوليو ١٩٥٢ ، يستطيع المرء أن يرصد مدى التطور الأيديولوجى فى اللجنة التنفيذية .. إذ تظهر فى الصورة مجموعة مخططة بدرجة عالية ، ذات تصورات مبهمة عن القيام بانقلاب فى وقت ما فى المستقبل ، لكنها تركز اهتمامها العاجل على السياسة فى الجيش .

والذى لا شك فيه أن الحركات السياسية الأخرى –التى كان الضباط الأحرار ينتمون إليها أو يشاركون فيها فى مرحلة ما– قد أثرت بصورة أو بأخرى على تطورهم الأيديولوجى وحازت قدراً من ولائهم ، فالبعض منهم جاء من عائلات

وفدية ، والبعض الآخر كان منخرطاً فـى الإخـوان المسلمين ، والبعض الثـالث التـف حول مصر الفتاة .

ويمكن القول بوجه عام أنه خلال عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ اتخذ الضباط الأحرار موقفاً أكثر فاعلية تجـاه المؤسسـة السياسية ، ففـى الكتيب الـذى طبـع فـى منتصـف ١٩٥٠ أعلـن الضبـاط الأحـرار ((أن الجيش هـو جيش الشـعب ، وليـس جيـش أى شخص معين)) .. كما حذروا القيادة العليا من أنه سيأتى اليوم الذى يكـف فيـه الذيـن يطيعون أوامرهم الآن عن ذلك .

وفى أواخر عام ١٩٥٠ اصطبغ بيانهم بالمشـاعر الناجمـة عن حرب فلسـطين مؤكدا ((أن الجيش لن يكون قادراً على الاضطـلاع بواجبـه الوطنـى فـى الصـراع ضـد الإمبريالية إلا إذا طهر صفوفه من الخونة أعداء الأمة)) .

ورغم عدائهم للقيادة الوفديـة فقـد أيـدوا الحكومـة ضـد الأعداء المعروفيـن .. وأبرز الأمثلة على ذلك ، أنه فـى أوائـل ديسـمبر ١٩٥١ أرسـل مبعوثـون مـن اللجنـة التنفيذية إلى فؤاد سراج الدين الذى تهرب من اقتراحات الضباط ، وإن كـان الاتصـال بين الضباط والوفد قد استمر على المستوى العملياتى .

وفى غضون ذات الشـهر قـرر الضبـاط الأحـرار -بالتعـاون مـع بعـض الضبـاط الوطنيين- أن يوجهوا دفة الانتخابات السنوية لمجلـس إدارة نـادى الضبـاط ، والـذى كان يتم السيطرة عليه تقليديا بواسطة بعض الضباط الكبار من ذوى الولاء للقصر .. وعلى هذا الأساس قاموا بترشيح اللواء محمد نجيب الذى جرح فى حـرب فلسـطين ، والذى كان أيضاً بمثابة البطل المخلص الوحيد من بين القادة الكبار فى تلك الحرب .

ومن ناحيتهم ، أعلن مرشحو المعارضة عن أنفسهم فى اجتماع صاخب يهـدف ظاهريا إلى كسر لوائح النادى .. ودخل الضباط الصالة هاتفين للبديل الذى اختاروه ،

وعلى أثر ذلك تحول الاجتماع إلى حالة من الفوضى وعدم النظام ، فقام رشاد مهنا – مرشح معارض وليس من الضباط الأحرار – بالإمساك بالميكرفون ليعيد النظام .

وفى الانتخابات التى أجريت فى ٣ يناير حصل نجيب على ٧٥٪ من الأصوات ، كما حصل ٥ ضباط أحرار على مقاعد (زكريا محيى الدين – حسن إبراهيم – جمال حماد – أمين شاكر – حمدى عبيد) .

وبعد يومين اجتمعت اللجنة التنفيذية لتقرير خطواتها القادمة ، وفى الاجتماع أعلن ناصر عن محاولة الاغتيال الفاشلة للواء سرى عامر ، وحينما لامه زملاؤه على ذلك عرض أن يستقيل ، وانتهى الأمر عند هذا الحد .

وبعد السبت الأسود بدأت اللجنة التنفيذية بجدية فى تقرير أهدافها السياسية بصورة أوضح ، والتقت اللجنة ليلة الاضطرابات ، وأعلنت الحركة فى منشور لها وزع بعد عدة أيام .. ((أن تواجد الجيش فى شوارع القاهرة الغرض منه إحباط مؤامرات الخونة الذين يسعون للتخريب والتدمير ، ونحن لن نقبل القهر ضد الشعب ، ولن نطلق رصاصة واحدة ضد الشعب أو نقبض على الوطنيين الأوفياء .. إن كل شخص يجب أن يفهم أننا مع الشعب الآن وإلى الأبد ، وسوف نلبى فقط نداء الأمة .. إن الأمة الآن فى خطر ، راقب المؤامرات التى تحاك لها .. التف حول الضباط الأحرار وسيأتيك النصر .. أنت والشعب الذى أنت جزء لا يتجزأ منه)) .

بيد أن عبد اللطيف البغدادى الذى أصر وجادل بأن الفرصة سانحة للقيام بثورة على وجه السرعة ويجب ألا تضيع ، قام بالانسحاب من اللجنة التنفيذية حينما رفض الآخرون دعوته ، وظل غائباً حتى ١٦ يوليو عندما استدعاه رفاقه للعودة .. ولم تتوقع الغالبية اتخاذ إجراء على الأقل لمدة سنة ، وفى شهور الشغب التالية حينما بدت العملية السياسية تميل للضجيج ، اختزل الضباط نشاطهم ..

وعندما قام رئيس الوزراء (آنذاك نجيب الهلالى) بحل البرلمان قرر الضباط أنه إذا لم يقم بإجراء انتخابات بحلول الأسبوع الثانى من نوفمبر –وهو التاريخ الذى يحدده الدستور للبرلمان الجديد– فإنهم سوف ينظمون استعراضاً للقوة ..

وحتى مع ترويهم فى اتخاذ إجراء سياسى ، فإن تركيز الضباط الأحرار انصب على الكفاح من أجل التحرير ودور الجيش فى هذا الخصوص .. ففى منشور انتقد تطهيرات الهلالى تحت عنوان ((انقلاب جديد للدولة)) ، اتهم الضباط رئيس الوزراء بأنه يتعاون مع البريطانيين ، كما أعلنوا أن اضطرابات السبت الأسود هى انقلاب إمبريالى ، وامتدحوا مجهودات على ماهر الفاشلة للسعى لتسوية تفاوضية ومقاومته لضغوط الإمبرياليين والخونة المصريين ، وبالإضافة إلى ذلك اتهموا الهلالى بأنه يشن انقلابا جديداً ضد الشعب ، وأنه نسى أن المصدر الأساسى للفساد هو الإمبريالية ، وأن مقاومة الفساد الداخلى مستحيلة دون اقتلاع جذوره .

وبحلول ربيع ١٩٥٢ بدأ الضباط الأحرار يتخذون خطوات جادة نحو الثورة ، وقد شكلت اللجنة التنفيذية قيادة عملياتية منفصلة تتولى مسئولية الأمور التكتيكية المتعلقة بالثورة ، وقاموا بتقسيمها إلى قطاعين : القاهرة تحت إشراف ناصر وزكريا محيى الدين (مشاة) وخالد محيى الدين والشافعى (مدرعات) ومجدى حسانين (إمداد) وأمين شاكر (إشارة) .. والعريش تحت إشراف صلاح سالم (مدفعية) وجمال سالم (قوات جوية) وعامر ويوسف صديق (مشاة) .

وهكذا ظل الضباط الأحرار يبنون استراتيجية طويلة الأجل ، للتحرك حينما تجبرهم الأحداث على ذلك .

وفى ١٦ يوليو أمر فاروق بحل مجلس إدارة نادى الضباط واستبدل اللواء محمد نجيب بشقيقه اللواء على نجيب وعين مجلساً جديداً لمساعدته .

ومخافة أن يتم القبض عليهم ، تحرك زعماء الضباط الأحرار بسرعة ، وفى يوم ١٨ أو ١٩ يوليو ، وبعد مناقشة قتل مجموعة من الضباط الكبار الخونة ، قرر الضباط القيام بالثورة ، وحددوا ٥ أغسطس موعدا لاندلاعها ، باعتبار ذلك وقتا كافياً لتنظيم أنفسهم والسماح لوحدات العريش بالوصول .

ويذكر أنه فى ١٨ يوليو أرسل حسين سرى رسولاً إلى محمد نجيب يعرض عليه وزارة الحربية .. وفى ١٩ يوليو أخبر محمد نجيب الضباط أن القيادة العليا لديها قائمة بأسمائهم .. وفى ٢٠ يوليو أخبر أحمد أبو الفتح صهره ثروت عكاشة أن الملك خطط لتعيين اللواء سرى عامر وزيراً للحربية ، مع انتدابه لاقتلاع الغرماء من الرتب فى كافة الصفوف .

وتقديرا لخطورة الموقف قدم الضباط تاريخ الانقلاب إلى مساء ٢١-٢٢ يوليو ، ثم أجلوا العملية لمدة ٢٤ ساعة لإخبار زملائهم فى قطاع العريش .

وقد رسم كل من ناصر وعامر وزكريا محيى الدين خطة الهجوم بأن تقوم المشاة - ميكانيكا تحت قيادة يوسف صديق والعميد أحمد شوقى بالاستيلاء على مراكز القيادة العامة ، وأن تؤمن وحدات المدفعية والمدرعات مراكز قيادتها ، على أن تنتشر الفصائل فى الطرق المؤدية إلى خارج مدينة القاهرة لمنع أية محاولات محتملة للتدخل من قبل البريطانيين .. وكان مقرراً أن تبدأ العملية فى منتصف الليل ، لكن صديق تحرك بوحداته ساعة مبكراً ، وربما كان هذا التحرك الخاطىء هو الذى أنقذ العملية ، ومنع ضرورة التراشق بالنيران ، لأنه حينما استولت وحدات صديق على مركز القيادة العامة أمسكوا بأفراد القيادة العليا الذين كانوا قد تجمعوا لإرسال تقارير عن الأزمة .

إن قصة الثورة تشير إلى أن حسن الحظ لا يقل أهمية عن التحرك الذكى ، فقد ظل ناصر وعامر حتى هذه اللحظة الحرجة بالخارج محجوزين بواسطة رجال صديق

.. حتى وصل قائدهم (صديق) وأخبرهم أنه والرجلين اللذين يحتجزونهما فى الحقيقة أصدقاء .. أما السادات فقد أفقدته زيارة قام بها إلى السينما ساعة الصفر .

وعلى صعيد آخر رد محمد أبو الفدا الجيزاوى -بعد القبض على قائده- على عدة مكالمات من رئيس أركان الجيش ، مؤكداً عدم وجود تحركات غير عادية لقوات معينة ، وذلك على خلاف الحقيقة ..

أما محمد نجيب فقد جلس فى البيت أثناء العملية لا يعرف سوى القليل من التفاصيل ، وعندما تلقى عدة مكالمات تليفونية من وزير الداخلية (المراغى) يستفسر فيها عما إذا كانت هناك أية مشكلة أو اضطراب ، أجابه نجيب بأن كل شىء هادىء .

وفى الساعة الثالثة صباحاً كان الضباط قد أمنوا القاهرة واستدعوا محمد نجيب إلى مركز القيادة واتصلوا بالقوات الموالية بالإسكندرية والعريش .. ولم يكن زملاء العريش قد أحيطوا علما بالعملية .. أما بالنسبة للإسكندرية -حيث كان فاروق وحاشيته يصيفون- فقد آثر قادة الضباط الأحرار هناك عدم التحرك حتى يتأكدوا من النجاح فى القاهرة .

وفى الساعة السابعة صباحاً أذاع أنور السادات أول رسالة للضباط الأحرار إلى الأمة .

وواقع الأمر ، أنه رغم الاستقلال التنظيمى للضباط الأحرار ، فإنهم لم يكن بوسعهم القيام بالثورة دون مساعدة ، ونظرا لأنهم كانوا على علاقة ببعض الحركات مثل الإخوان المسلمين والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، فإن الجدل يثور بشأن أدوار هذه الحركات فى تشكيل حركة الضباط الأحرار وأيديولوجيتها .

إن علاقة الضباط الأحرار بهذه الحركات تختلف فى مناحى رئيسية .. ومع ذلك فإن كلتا الحركتين تعاونتا مع الضباط الأحرار ، وأقامت معهم اتصالات على أعلى المستويات ، كما أمدت الحركتان الضباط الأحرار بخطط عن استيلاء الجيش على

السلطة .. كذلك وافقت كلتاهما على الاشتراك بأدوار فرعية .. وبوصفهم مشاركين فإنه لا يمكن عزل دعاواهم بالقيام بدور ما -بعد الثورة- فى تحديد مصير مصر ، لأن هذه الدعاوى كانت حقيقية دون خلق إحساس بالخيانة أو معارضة مفتوحة .

فهاهم زعماء الإخوان المسلمين استمروا فى النظر إلى زعماء الضباط الأحرار على أنهم حزب عنيد انبثق عن حركتهم .. وطبقاً لصلاح شادى ، أقام ناصر اتصالاً بزعماء الإخوان المسلمين فى بداية ١٩٥٠ ، مؤكدا أنه أعاد بناء تنظيم محمد لبيب المنفك ، وأكد بوضوح على ولائه للإخوان المسلمين ، ولكن خوفاً من اختراق البوليس السرى أكد ناصر ضرورة الحفاظ على استقلالية التنظيم .

ويضيف شادى أن ((ناصر)) اغتصب التنظيم من الرجل الذى كان يمثل ذراع لبيب اليمنى وخليفته الحقيقى (عبد المنعم عبد الرءوف) وأنه أدار ولاء الضباط الأحرار لنفسه .

وأكد ضابط إخوانى آخر -حسين حمودة- أنه أثناء زيارة للبيب المريض أقنعه بأن يعطيه الأخير قائمة بأسماء الضباط المجندين فى خلايا الإخوان المسلمين .

ولا شك أن استبعاد عبد المنعم عبد الرءوف من اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار فى مطلع ١٩٥٢ ينبغى أن يشجع بكل تأكيد على إعادة تقييم العلاقة ، حيث أثار إصرار عبد المنعم عبد الرءوف على أن الحركة تتبع توجيهات من مجلس إرشاد الإخوان المسلمين استفزاز مستبعديه .. بل إن كمال الدين حسين عضو اللجنة التنفيذية ، والذى كان يتمتع بعلاقات قوية مع الإخوان المسلمين قرر أن البعض عرض على عبد المنعم عبد الرءوف خيار العودة إلى اللجنة ، إذا اختار ذلك .

ورغم الأجواء المَرَضية الناجمة عن طرد أحد الزملاء المقربين ، استمرت العلاقة بين الحركتين .. ففى السبت الأسود سمح نفر يشغلون مناصب قيادية فى الإخوان للضباط الأحرار بتخزين أسلحة فى عزبة تابعة لأسرة حسن العشماوى .

وبعد سقوط الوفد وانقطاع الاعتداءات فى قناة السويس احتفظ الضباط الأحرار بالاتصال بمجلس الإرشاد من خلال حسن العشماوى وآخرين ، وقبل الثورة بعدة ليال أخبر ناصر الإخوان المسلمين بخطط الضباط الأحرار ، وطلب التأكد على وجه السرعة من التحركات المحتملة للقوات البريطانية عن طريق السويس وتأمين السفارات الأجنبية بالقاهرة ، ووافق الهضيبى على ذلك .

أما عن احتفاظ الضباط الأحرار بعلاقتهم بالحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، فإن ثمة عوامل مختلفة حكمت هذه العلاقة .. ففى أواخر ١٩٤٩ أو أوائل ١٩٥٠ قدم خالد محيى الدين -الذى أصبح عضواً فى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى- ((ناصر)) إلى أحمد فؤاد همزة الوصل المدنية بين اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى والجناح العسكرى ، وكان أحمد فؤاد صديق دراسة لخالد محيى الدين ، وقد باركت اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى تلك العلاقة القائمة بين فؤاد والضباط الأحرار ، وظل ناصر وفؤاد يتصلان سوياً بصورة مباشرة ، بل وكان الضباط الأحرار يطبعون منشوراتهم بمطبعة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى .. وبعد يناير عام ١٩٥٢ وافقت الحركة الوطنية للتحرير الوطنى على أن تقوم بالدعاية للضباط الأحرار عبر قنواتها الخاصة .

ولا شك أن ثمة توافق أيديولوجى بين الحركتين جعل هذا التعاون طبيعيا ، حيث وافق بيان الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى -إن لم يكن نظريتها الاجتماعية- العديد من الأفكار التى كان يعتنقها غالبية زعماء الضباط الأحرار ، وإن كان ناصر ورفاقه -باستثناء خالد محيى الدين- لم يقبلوا التحليل الماركسى للمجتمع ، إذ بوجه عام كان لديهم قدر ضئيل من المعرفة بالماركسية ، ولكنهم مع ذلك قبلوا الكثير من الانتقادات الاجتماعية التى ساقها اليسار .

هذه الألفة فى وجهات النظر حول الموقف السياسى فى مصر ودور الجيش -على خلاف الحركات الشيوعية الأخرى أدركت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى

إمكانية أن يتحرك الجيش كقوة وطنية شعبية- جعلت زعماء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى يأملون فى إيقاع الضباط الأحرار تحت سيطرتهم .

ورغم ذلك ، فإن توترا ما أصاب العلاقة فيما يتعلق بالجانب الأيديولوجى من ناحية ، ومن ناحية أخرى وجود التنافس التنظيمى .

كذلك فإن اللغة المضادة للولايات المتحدة التى تبنتها الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى أزعجت ناصر وزملاءه ، الذين ارتأوا فى الولايات المتحدة صديقاً محتملاً وأنها يمكنها التصدى للبريطانيين .

أما عن التنافس بين الحركتين من أجل التجنيد فيهما فقد كان ذلك مستبعداً ، حيث كان ناصر وخالد محيى الدين صديقين حميمين ، وكان ناصر على ثقة بأن ولاء خالد محيى الدين للضباط الأحرار يزيد على ولائه للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى .. وقد حافظ خالد محيى الدين على هذه الثقة حتى ٢٣ يوليو ، وإن كان اتخذ منحى مغايراً فيما بعد .. فى حين امتنع أحمد حمروش -زعيم الجناح العسكرى للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى- عن الانضمام للضباط الأحرار لتجنب صراع المصالح .. ومع ذلك حاول هو وآخرون اختراق الضباط الأحرار عبر أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، ولعب ناصر نفس اللعبة .

ويذكر أن زعماء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى كانوا خائفين من فشل الانقلاب وما سيترتب على ذلك ، ولكنهم أعلنوا تأييدهم له بعد نجاحه .

وأيما كان الأمر ، فإن أية مناقشة لتنظيم الضباط الأحرار وتحالفاتهم وتطورهم الأيديولوجى يجب أن تضع فى الاعتبار التأثير الشخصى لجمال عبد الناصر ، حيث كان ناصر بمثابة القوة القائدة والزعيم الذى لا يقاوم للحركة .. وهو الذى حشد زملاءه المقربين فى أواخر عام ١٩٤٩ وشكل نواة التنظيم .. وهو الذى وضع

الحركة على أعتاب طريقها المستقل ، كما أنه هو الذى اضطلع بمسئولية معظم الاتصالات الخارجية المهمة .. وشأنه شأن زملائه لم يكن ناصر أيديولوجياً ، ولكنه كان مؤمناً بأنه يجب أن يضع الضباط الأحرار أجندة سياسية خاصة بهم .

ومع ذلك لا ينبغى اعتبار الحركة آلة ناصر الشخصية فلا هو أملى عليها سياساته ، ولا هو أحاط نفسه بالمنافقين ، حيث كان زملاؤه المقربون رجالا ملهمين ويمتلكون ملكة الإقناع ، كما كانوا رجالاً كرسوا ملكاتهم للانضمام إلى الضباط الأحرار .. كما كانت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار جسماً ديمقراطياً تخضع فيه أغلب القرارات للتصويت ، ويقف فيه ناصر على قدم المساواة مع زملائه ، تلك المسألة التى أدركها ناصر وأساء استعمالها فى بعض الأحيان .. فقد كان يعلم أن الانشقاق عن التصويت بدوره سوف يقود حتماً إلى إعادة التقدير فى أى مسألة مطروحة ، وأن التهديد بالاستقالة سوف يسهل دائماً التوصل إلى اتفاق .

ولقد عكس أسلوبه إحساساً عميقاً بالزعامة وبالقدرة على القيادة بإخلاص .. وفى نفس الوقت شارك ناصر زملاءه مشاعر الانتماء والولاء للمجموعة ، ولكن نظرا لعدم تبلور الأهداف التى كان يأمل انجازها مع حركته ، فقد كان دائماً ما يسعى لاستشارتهم والحصول على تأييدهم .

ورغم كل ما سبق فقد كانت لناصر تصرفاته المنفردة ، ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك تعاونه مع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى فى محاولة اغتيال اللواء سرى عامر ، الأمر الذى لم يرض زملاءه .

وأخيراً ، يجب أن يتحمل القصر والمؤسسة السياسية المسئولية عن السهولة التى أقحم بها الجيش نفسه فى الحلبة السياسية ، وذلك بإهماله التعامل مع الغضب الكامن داخل صفوف الجيش من ناحية ، والتغيير المتسارع وغير المناسب على

مستوى قادته من ناحية ثانية ، واقتياده إلى حرب فلسطين غير المتكافئة على الإطلاق من ناحية ثالثة ، وفوق ذلك كله التخبط الذى ساد الحياة السياسية ، والذى كان يزيد من غضب ضباط الجيش كل يوم عن سابقه . وبعد حركتهم ارتأى الضباط الأحرار أن اصطدامهم بالسلطة يحتم عليهم تشكيل التوجه الذى ستتبعه الحركة .. ففى الساعات المبكرة من صباح ٢٣ يوليو ، وقبل أن تستيقظ مصر على أخبار الثورة ، ركز الضباط النظر فى خطواتهم التالية ، لاسيما وأنهم كان لديهم القليل من الوقت للاعتبارات السياسية أو للتطلعات طويلة الأمد لحركتهم ، ومن ثم قرروا أن يعيدوا السلطة لرئيس وزراء مدنى ، ولكن لم يكن هناك مرشح معين فى تفكيرهم وهم فى طريقهم إلى المركز العام للقيادة .

وبفطنة وحذر من عدم خبرتهم السياسية ، توجه الضباط الأحرار بشغف لاستشارة أولئك الذين شاركوهم نفس الإحساس بأن مصر يجب أن توضع على أعتاب الطريق الصحيح من بين نخبة (المثقفين) ، أولئك الذين تملكتهم الرغبة فى بناء قاعدة شعبية للزعامة والسير مع الضباط الصغار على نفس الدرب .

الفصل الثالث

الفقه الثورى

لم ينظر الضباط إلى أنفسهم خلال الشهور الأولى لحكمهم على أنهم طليعة الصراع من أجل الاستقلال الوطنى فحسب ، وإنما أيضا كحكام شرعيين لبلدهم .. وفى بادىء الأمر تخيروا لأنفسهم دورا غير مباشر قوامه بناء نظام سياسى واجتماعى جديد بعد استقرار الجبهة الداخلية على وجه السرعة وتطهير الصفوف السياسية وإرساء الإصلاح الدستورى .. وشأنهم شأن الليبراليين فقد دفعهم شبح الفراغ والفساد الذى حام حول النظام السياسى والاجتماعى إلى الاعتقاد بأن الثورة يمكن فرضها فقط بواسطة الإصلاح من أعلى ، فى الوقت الذى حددوا فيه وضعا أكثر تقدما إزاء الصراعات السياسية .

وفيما بعد ، ونظراً لأنهم كانوا محبطين من المؤسسة السياسية القديمة ، وعدم رغبة الحرس القديم فى تسليم السلطة إلى جيل جديد من القادة ، فقد قاموا بإلغاء الأحزاب السياسية وتأكيد سلطتهم المباشرة على الدولة .. وهكذا أعلنوا ثورتهم .

ومن خلال قراءة أحداث هذه الفترة ، توجد العديد من الدروس التى يجب أن يتعلمها المرء عن فشل المؤسسة السياسية القديمة فى مواجهة التحدى الناجم عن تدخل الجيش فى شئون الدولة .. وعلى سبيل المثال يجادل الوفديون بأنهم رحبوا بالثورة وساندوا أهداف الإصلاح الاجتماعى المقترحة من قبل قادتها ، وفى ذات الوقت يفخرون بأنهم كانوا المدافعين الوحيدين عن التقليد البرلمانى والمطالبين بإصلاح الحياة البرلمانية .. وحينما تهدد وجودهم كحزب أخذوا يتحدون الحكومة فى المحاكم واتسم موقفهم بالصلابة .

بيد أنه رغم صلابة موقف الوفديين ، فقد تعرض حزبهم -شأنه فى ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية- للانشقاق الداخلى .

كذلك فإن اشتعال العداوة بينهم وبين النظام الحاكم كان بمثابة نقطة محورية فى تحطيم المؤسسات القانونية .

وأيما كان الأمر ، فإن دوافع واستراتيجيات الزعماء المؤسسيين ، والتي استندت غالبا إلى قواعد مبسطة للاتجاهات الديمقراطية ، يجب أن تفهم من خلال المحتوى الواسع لانعدام الثقة فى الليبرالية والمؤسسات كما سيتبين فيما بعد .

الحركة المباركة :

لم يهدف الضباط الأحرار قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى محو النظام الليبرالى وإزالة الملكية ، أو فرض ديكتاتورية عسكرية على مصر .. وبعد الإنقلاب عرفوا أنفسهم بصورة مبسطة باسم ((حركة الجيش)) أو بنوع من المبالغة ((الحركة المباركة)) .. كما أكدوا على أنهم سيحافظون على النظام فى ظل الدستور وأنهم سيقيمون حياة ديمقراطية سليمة .. كما تحدثوا عن تطهير قيادة الجيش من الخونة ، كما عزموا على السماح لأنفسهم بالتقاط الأنفاس وتلطيف الجو العام .

وواقع الأمر أن الضباط لم يعتبروا أنفسهم ساسة أو متمرسين بالسياسة وإنما تحركوا بمزيج من مشاعر عدم الثقة والإعجاب بالنفس ، وإن كانت رغبتهم القوية فى عدم عزل أنفسهم عن الشئون اليومية لم تمنع من أن يكون لهم دور سياسى .

ورغم تحديدهم الهزيل لبرنامج ما ، فقد سيطر الضباط على السلطة انطلاقا من إحساسهم الخالص بالواجب ، وتنقية المؤسسة السياسية ولإفساح الطريق أمام جيل جديد من الزعماء واقتلاع جذور الفساد البيروقراطى ، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحطيم السلطة السياسية لطبقة الباشوات .. وهكذا عقد الضباط العزم على قيادة القافلة ولكن دون أن يحكموا .. وخوفا من عدم خبرتهم . لجأوا إلى رئيس وزراء مدنى كلفوه بمهمة إعداد القرارات التى تم تداولها من أسفل إلى أعلى .. وإذا كان الانقلاب الذى صنعه أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قد أكد قيادتهم المباشرة للقوات المسلحة ، فإن هؤلاء الأعضاء ظلوا فى بادىء الأمر شريكا مهملاً فى بنية الحكم السياسى .

وقد أعادت اللجنة انتخاب ناصر رئيساً لها ، ولكنها اتفقت على أن تعيين محمد نجيب رئيساً لأركان الجيش سوف يجعله ابنها والمتحدث الرسمى باسمها . وقد أشارت النخبة العسكرية الجديدة إلى نفسها بالقيادة العامة وأدلى أعضاؤها بتعليمات للصحافة بعدم ذكر أسمائهم أو نشر صورهم باستثناء محمد نجيب . ويذكر أن محمد نجيب لم يكن له حضور فى اللجنة التنفيذية حتى تمت دعوته مع أربعة آخرين للحاق بصفوفها .. وبانضمام نجيب وزكريا محيى الدين و حسين الشافعى وعبد المنعم أمين بلغ أعضاء اللجنة ١٤ عضوا واعتبروا كلهم متساوون ، كما كانت غالبية قراراتها تخضع للتصويت ..

ونظرا لأن هذه القرارات كانت تتم صناعتها خلف الأبواب المغلقة ، فقد دفع ذلك البعض إلى القول بأن النخبة العسكرية مارست ضغوطا خفية فى صنع السياسة .. كما ارتأى الذين تعاملوا عن قرب مع الضباط أن هذه الضغوط الخفية مثلت إحكاما لقبضتهم فى حين رآها الجمهور قبضة للحماية ونموذجية الجيش .. أما اختيارهم لرئيس وزراء مدنى ((على ماهر)) ، ليرأس حكومة مدنية فقد مثل دليلاً على رؤيتهم الراديكالية للمستقبل المصفى من أخطاء الحرس القديم . وكان على ماهر قد حقق شهرة فى الصلابة والأمانة بعد السبت الأسود ، وتبدت جاذبيته فى البداية -والتى ثبت أنها غير حقيقية فيما بعد- من شهرته المؤسسية ، وإشاعته حكم القانون والاستقرار فى العملية السياسية .

وعندما عرض عليه الضباط رئاسة الوزراء فى ٢٣ يوليو وافق على ذلك شريطة موافقة الملك ، وأصر على أداء اليمين القانونية أمامه .

وقد اعترف ماهر بأنه لم يكن يعرف سوى القليل من نوايا الضباط عندما وافق على رئاسة الوزراء ، كما أخبر أحد المسئولين البريطانيين أنه كان متعاطفا كلية مع مظالم الضباط الشرعية ، ولكنه لم يكن متأكدا من نواياهم فى خلع الملك فاروق .

والحادث أن الضباط لم يقرروا مصير فاروق حتى ليلة ٢٤ يوليو ، واختلفت الرؤى بشأن هذا المصير بين أولئك الذين طلبوا رأسه ، وأولئك الذين طلبوا التخلص منه بحكمة .. وفى ٢٥ يوليو أمرت النخبة العسكرية بإزاحة حاشية فاروق دون استثناء من القصر .. وفى ٢٦ يوليو أخبر على ماهر المصدوم فاروق بأنه يجب أن يتنحى عن العرش ويغادر البلاد .. وقد حرص الضباط على أن يتم العزل بالصورة القانونية قدر الإمكان . حيث وقع فاروق بعد ظهر ذلك اليوم وثيقة رسمية بتمرير السلطة إلى ابنه الأمير أحمد فؤاد (ستة أشهر) ، واستطاع فاروق الذى كان يساوم من خلال ماهر إقناع الضباط بأن يمنحوه مهلة يحزم فيها حقائبه وفى السادسة والنصف مساء أبحر فاروق الأول ملك مصر السابق إلى نابولى بإيطاليا .. وفى اللحظة التى ترك فيها فاروق تراب مصر أجبر التساؤل عن الموقف الدستورى من اختيار خليفة للملك يبلغ من العمر ستة أشهر ، أجبر الضباط الأحرار على تقدير الدور السياسى الذى يجب أن تلعبه الحركة (كان الدستور يقر تعيين نائب للملك فى حالة تقاعده أو موته) .

وحينذاك نشب خلاف حاد بين أولئك الذين قيموا الموقف بأنه يشابه حالة موت الملك أو تقاعده وبين أولئك الذين ارتأوا المسألة باعتبارها خارج وجهة النظر الدستورية المحضة .

وبعيداً عن الخلاف الدستورى ، نشب صراع حاد بين الوفد والضباط بشأن عودة برلمان ١٩٥٠ المنحل ، ذلك الصراع الذى بلغ غايته حينما شهدته ساحة أعلى سلطة قضائية فى الدولة متمثلة فى مجلس الدولة .. وخلال الأسابيع الستة الأولى من حكمهم اتخذ الضباط سلسلة من الإصلاحات ، بعضها كان رمزيا مثل الحد من مخصصات مصيف الحكومة بالإسكندرية ، وإلغاء دعم السيارات الخاصة بأعضاء مجلس الوزراء ، وإلغاء الألقاب الشرفية مثل(بيك وباشا) ، وإجراءات أخرى اتخذت بصدد عدم الإنصاف المالى ، حيث تم إصدار لائحة بالدخل والربح وأشكال ضرائب

التركات ، وارتفاع رواتب الجيش ، وخفض الإيجارات بنسب تتراوح ما بين ١٠٪ و ٣٪، وإعلان استقلالية القضاء وتشكيل لجان قضائية فى كل وزارة للاضطلاع بشئونها الشخصية .. وواقع الحال فإن مفتاح الإصلاح الإجتماعى للضباط كان هو الإصلاح الزراعى ، إذ خلال أسبوعين من قيام الثورة بدأ الضابط فى دراسة الموضوع ، ولمساعدتهم فى إعداد صورة المشروع لجأ الضباط إلى أستاذ اقتصاد شاب بجامعة الإسكندرية هو راشد البراوى ، الذى كان معلما سابقا لخالد محيى الدين .

وكان البراوى قد جذب انتباه الضباط إليه عبر مقالة له نشرت بجريدة «الزمان» ، أكد فيها أن فرض حد معين لملكية الأراضى سوف يؤدى حتما إلى تخفيض سعر الأرض وبالتالى تخفيض الإيجارات الزراعية ، وسوف يشعر ذلك صغار الملاك بالاستقرار الاجتماعى .

وفى نفس الوقت أكد البراوى على أهمية الإصلاح الزراعى كوسيلة لتحجيم القوة السياسية للارستقراطية الزراعية ، وذلك من خلال تحجيم قوتهم الاقتصادية . وقامت جريدة المصرى بنشر أول خبر عن نية النخبة العسكرية فى الإصلاح الزراعى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .. ولمدة شهر تال تابعت الصحافة التقدم فى الخطة النهائية .

وعلى وجه السرعة اتضح للضباط أن التوقعات الشعبية أصبحت أكثر واقعية بالنسبة لتقدير كمية الأراضى المتاحة للتوزيع .. وفى ذات الوقت مثلت التقارير المرفوعة عن رفض الفلاحين زراعة الأراضى التى يستأجرونها حتى تصبح ملكية خاصة بهم مصدرا للشعور بعدم الراحة والاهتمام الواسع لدى الضباط . وقد جاءت اضطرابات منتصف أغسطس بمدينة كفر الدوار لتبرر هذا الاهتمام .. ففى التاسع من شهر أغسطس قام عمال النسيج بحرق واحد من أهم مصانع البلدة ، واشتعل العنف على أثر تظاهر نشب ليلة ١٢ أغسطس ، واستدعيت القوات إلى موقع الأحداث فى

ساعات مبكرة من ذلك اليوم ، وفـى صـدام عنيف قتل أربعة عمـال وجنديـان ورجـل بوليس وقبضت السلطات على ٥٤٥ عاملا ، وحاكمت ٢٩ بتهمة إشعال الاضطرابات.

وفى ١٥ أغسطس أرسلت النخبة العسكرية واحدا من أعضائها هو عبد المنعـم أمين لمراقبة المحاكمة ـ محاكمة عسكرية ـ وبعد يـوم أدانـت المحكمـة عـاملين ، وتـم شنقهما فى ٧ سبتمبر .

وهكذا فإن الإجراءات المتصاعدة تبدت ملامحها فى إضراب عمال كفر الدوار ، وتوقف العمل ونشب صراع مرير مع الإدارة على حق التنظيم .

وها هم العمال يطالبون النظام الجديد الآن بالعدالة ، وتتعـالى أصواتهم بمديـح محمد نجيب .. وقد وصفت ملحقية العمل الأمريكية التى زارت المصنع الانفجـار بأنـه كان تحديا للنظام الصناعى والسلطة ، بـل وأكـثر مـن ذلـك اعـترف الضـابط المكلـف بقيادة القوات التى أسرعت للحفاظ على النظام بأنه بسبب التقـارير المبـالغ فيهـا مـن موقع الأحداث تحركت قوات أكثر من اللازم فعليا .

وفى إيماءة سياسية إلى حد كبير ، التقى محمـد نجيـب بـأحد الرجـال المدانين ويدعى مصطفى خميس ، ورغم قناعتهم بأن العاملين مذنبين كما أدانتهما المحكمـة ، فقد ترددت النخبة العسكرية فى تنفيذ حكم الإعدام مخافة أن تتحرك الأحزاب السياسية لاستغلال عدم النظام .

ورغم الروابط الحركية بين خميس والحركات الشيوعية فقد أكد ضباط عديدون لمسئولى الولايات المتحدة وبريطانيا شكوكهم إزاء وجود أيد وفدية ، الأمر الـذى قـاد النخبة العسكرية إلى تنفيذ الحكم على وجه السرعة .

وفى نفس السياق كانت استجابة النخبة العسـكرية لتقريـر معيب التوقيت عن حالات الطرد المتوقعة فى الجهاز البيروقراطى عاملاً مؤديـا للتوتـر فـى مركـز الإدارة

العامة بكفر الدوار . وبعد الاضطرابات تناولت جريدة المصرى الصادرة كل صباح القضية على مدار يومين .

والأمر المثير للدهشة أنه بدلا من أن مجرد مكالمة تليفونية لأحمد أبو الفتح كانت ستجعله يتوقف عن سرد القصة ويتراجع ، بدلا من ذلك اختارت النخبة العسكرية الاستعراض العام للقوة ، وحاصرت العربات المدرعة مكاتب الجريدة واتهم النظام الجريدة بنشر الشائعات وهدد بإغلاقها .

وباستثناء هذه الحالات السابقة -والتى تعتبر نادرة- اختارت النخبة العسكرية الاعتماد على التغذية الاسترجاعية وعلى الحكومة فى إدارة الدولة وتشكيل إصلاحاتها.

وفى سعيهم نحو صنع سياسة متوازنة ، اعتمد الضباط على تجميع الآراء من مصادر عديدة متنوعة جاء فى مقدمتها لفيف من المستشارين المدنيين ، والذين شكلوا بدورهم ضغوطا متزايدة عملت فى ظلها النخبة العسكرية واتخذت قراراتها .

الخوف من التفاصيل والساسة :

يعتبر فشل النظام البرلمانى -خاصة فى العامين السابقين على انقلاب الضباط الأحرار- أحد العوامل الأساسية التى قادت المثقفين الليبراليين للتعاون مع الانقلاب العسكرى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، انطلاقا من أن الجيش ربما أنقذ الأمة بإنعاش الحياة السياسية وخلع فاروق وأن الجيش كسلطة مؤقتة سيقوم بتطهير النظام القديم وإشاعة الاستقرار فى النظام السياسى .

وقد انقسم غالبية المثقفين فى القبول بوكالة الجيش وتمثيله لهم إلى فريقين ، اختلفا فى تقديرات كل منهما لقدرة ورغبة المؤسسة السياسة فى القيام بإصلاحات ذات مغزى تحت الضغط من قبل الجيش .

الفريق الأول وافق على فترة قصيرة من وكالة العسكريين على اعتقاد أن تلك الفترة سوف تسهل نقل السلطة إلى المؤسسة السياسية ، ومن ثم ساند هذا الفريق مطلب الضباط الأحرار بأن تقوم الأحزاب بتطهير نفسها من الزعماء الفاسدين ، كما طالب بضرورة الإعلان عن جدول زمنى لإجراء انتخابات برلمانية جديدة ، ودعا هذا الفريق الضباط الأحرار إلى تحديد طبيعة دورهم السياسى ومدى سلطتهم بوضوح ، باعتبار أن ذلك مطلب سابق على الاستقرار الحقيقى .

وقد اقترن ذلك بأحاديث فى المصرى وروز اليوسف ، وفى الوقت الذى رأى فيه بعض أنصار هذا الفريق أن الضباط وسيلة يمكن من خلالها تدعيم مراكزهم فى أحزابهم -مثل أحمد أبو الفتح وأعوانه فى اليسار الوفدى- ارتأى آخرون أن روابطهم السابقة على الانقلاب بالضباط الأحرار سوف تجعل الأخيرين يشاركونهم نفس الأهداف ، وتمثل هؤلاء فى الطليعة الوفدية والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى .

أما الفريق الثانى فقد ضغط على الجيش للعب دور أكثر فعالية ، ليس فقط فيما يتعلق بعملية التطهير وإنما أيضا فى تعزيز الإصلاحات المرجوة .

وتميز هؤلاء بعداوتهم للوفد ، وتزعمهم اثنان من الفقهاء هما عبد الرازق السنهورى وسليمان حافظ ، علاوة على مصطفى أمين وعلى أمين صاحبى مطابع الأخبار ، واللذين شكلا ثقلاً إعلاميا مضاداً لأبو الفتح وإحسان عبد القدوس من الفريق الأول .

ولأن هذا الفريق الثانى قد شارك مباشرة فى معركة الحكم العسكرى فقد اتهم موقفهم من قبل الوفديين والشيوعيين بدفع مصر نحو الديكتاتورية ، وبأنهم نافقوا الضباط لترسيخ ولعب دور مباشر أكثر فى الشئون الحكومية ، وإيجاد التبريرات والتسويغات القانونية لتقويض المؤسسات البرلمانية . وأيما كان الأمر فإن كلا

الفريقين قد شعرا بالدور العسكرى كفترة مؤقتة وباعتبارها شرا لابد منه ، ومن ثم افترشا الأرضية لتعهد الضباط بإجراء بعض الإصلاحات للمؤسسة السياسية .

وفى البداية اصطدم الضباط بمباراتين الأولى مباراة عنيفة مع على ماهر من أجل إرساء سلطة حقيقية والثانية مع الأحزاب السياسية حول مسألة التطهيرات اللازمة .

ونظرا لعدم سهولة المباراة مع على ماهر العنيد وذو الخط المستقل ، عزله الضباط مبكرا فى سبتمبر وعينوا محمد نجيب ليحل محله .. ونظرا أيضا لليأس من قيام الأحزاب السياسية بتطهير نفسها ، اعتمدت النخبة العسكرية سياسة عدائية هدفت إلى إبعاد زعماء الحرس القديم ، وكان وقوف الوفد فى مركز هذه العداوة أمراً متوقعا .

ونتيجة لسياسة النخبة العسكرية ابتعد الوفديون -من الفريق الأول- عن النظام .. كما رأى الضباط انهيار التحالفات القديمة التى عقدوها ، ومن ثم حاولوا التقرب من الفريق الثانى .

وفيما يتعلق بالمباراة مع على ماهر فإن الأمر يستلزم بعض الاستطراد وبادىء ذى بدء أكد على ماهر من جانبه توسيع برنامجه للإصلاح الاجتماعى والبيروقراطى .. وقد اشتمل برنامجه الإصلاحى على الكثير من الترميمات البيروقراطية الحكومية ، إذ عقد على ماهر العزم على تدمير النظام الصورى بانتزع سلطة تعيين الخدمة المدنية من أيدى الوزراء (الأشخاص) وتشديد تشريع المكاسب غير المشروعة ، ومنح لجان التطهير سلطة الحجز والحصول على المعلومات المالية من البنوك .

كذلك كان لإصلاح قانون الانتخابات أسبقية أخرى لدى على ماهر ، وأشار ماهر أيضا إلى أن الدستور يحتاج إلى مراجعة ذات دلالة ، إن لم تكن مراجعة كلية . ونظرا للإحباط الذى تعرض له ماهر من جراء عدم القدرة على الوفاء بالتعهدات

السابقة ، فقد أصبح أكثر تهيؤا للقيام بدور المستبد العادل .. وعلى هذا الأساس رفض المطالبة بعودة البرلمان والإعلان عن انتخابات مبكرة ، كما فضل استبقاء الأحكام العسكرية وتأجيل الانتخابات لمدة ستة شهور على الأقل ، كذلك قرر ماهر أنه لو سبب الوفد مشاكل فإنه سيقوم بالقبض على زعمائه .

ورغم أن ماهر شعر بأنه أبحر جيدا ، فقد عبر عن رغبته فى الإبقاء على اتصالات جيدة مع المسئولين البريطانيين أملاً أن يحظى برضاهم ، كما عرض تأجيل كل المناقشات الخاصة بالعلاقات الإنجليزية المصرية على الأقل لمدة شهرين .

وقد قادت سلسلة من الصدمات بين ماهر والنخبة العسكرية إلى ما يشبه الانشقاق بين الطرفين .. ففى ١٠ أغسطس وبدلاً من الإعلان عن أن الانتخابات سيتم عقدها فى فبراير طبقا لتعليمات النخبة العسكرية ، توجه ماهر إلى الأحزاب السياسية يوبخهم على فشلهم فى محاولة التطهير .. وفى ذات الشهر عانى ماهر من ضغوط الضباط ورغبتهم فى ظهور وجوه شابة فى الحكومة .. وللمراوغة اشتكى ماهر فى اتصالاته مع البريطانيين من أن الضباط أعطوه قائمة من المعنيين الذين يرفض العمل معهم .. وآل الأمر إلى أن يعزله الضباط فى ٦ سبتمبر . والنقطة الغاية فى الأهمية والحيوية هى أن معارضة على ماهر الواسعة للإصلاح الزراعى ولدت لدى الضباط قناعة بأن التعاون معه لم يعد ممكنا ، ولا سيما أنه كان ثريا ومالكا لمساحات واسعة من الأراضى .. وحيث تعلل ماهر بأن تقسيم العزب الكبيرة وتوزيع مساحات صغيرة على الفلاحين سوف يقلل الإنتاجية إلى حد كبير ، مدعيا أن ذلك سوف يترتب عليه فوضى اقتصادية وعرقلة للاستثمارات الأجنبية .

وحينما أدرك على ماهر أنه لن يستطيع الصمود أمام فرض حد أقصى للملكية ، اقترح تحديد هذا الحد بـ ٥٠٠ فدان (لاحظ أن اقتراح النخبة العسكرية لهذا الحد كان يقتصر على ٢٠٠ فدان) .

ثم رفض ماهر اقتراحات المصادرة وإعادة توزيع الأفدنة الزائدة عن حد الملكية الجديد ، واقترح بدلا من ذلك أن يتم فرض ضرائب عليها بنسبة ١٠٪ .. ويبدو أن ماهر تعهد بأن يجعل الإصلاح الزراعى القضية التى إما أن تتجمد وإما أن تنهى سلطته .

وحينما أدرك ماهر أن النخبة العسكرية لن توافق على ما يصبو إليه قام بنقل هجومه مباشرة إلى هيئة (جهاز) الضباط .. وظهر هذا ماثلاً بوضوح حينما كان يقضى رحلة برية فى الصحراء الغربية وتقابل مع مجموعة من صغار الضباط وعبر لهم عن عدم ترحيبه بالتشريع المقترح .

وفور عودته للقاهرة فى ٤ سبتمبر رحب ماهر بتحفظ من كبار الملاك على الوثيقة المقترحة للإصلاح الزراعى . ونظرا لعدم الارتياح إلى مماطلة ماهر قامت النخبة العسكرية بإبلاغ السفير الأمريكى فى ٥ سبتمبر بأنه إذا لم يتخذ ماهر خطوات سريعة فى تنفيذ خطتهم فإنه سوف يعزل ، وبدوره قام جيفرى كيفرسون بإطلاع ماهر على الموقف ، بيد أنه لم يبد تراجعا وبدلا من ذلك ضم اسمه لوثيقة كتبت بواسطة ملاك الأراضى الذين التقى بهم ، تحذر من أن الإصلاح الزراعى المقترح سوف يؤدى إلى تدمير الاقتصاد القومى ، وأنه سوف يجعل كل فرد فقيرا ، ولن يربح غنى ولا فقير وبدورهم اقترح هؤلاء الملاك ١٠٠٠ فدان حدا أقصى للملكية ، بالإضافة إلى ١٠٠ للابن أو الزوجة و٥٠ فدانا للابنة .

وهكذا لم تؤد المشاكسات بين ماهر والنخبة العسكرية إلى عزل ماهر فحسب ، وإنما أيضا إلى استعراض النخبة العسكرية للقوة بصورة دراماتيكية .. ففى ٥ سبتمبر تم القبض على ٦٤ من السياسيين البارزين ورجال القصر السابقين . واشتملت القائمة على زعامات من كل الأحزاب السياسية تقريبا .. وفى اليوم التالى

عزلت النخبة العسكرية على ماهر وأدى محمد نجيب اليمين كرئيس للوزراء ، وشكل حكومة جديدة فى سبتمبر ، وفى اليوم التالى أصدرت الحكومة أمراً عاليا بالإصلاح الزراعى .. ويذكر أن الخطة قد حددت ٢٠٠ فدان كحد أقصى للملكية مع إمكانية استثناء ١٠٠ فدان زائدة لأفراد عائلات معينة .

ومن خلال هذا الاستعراض للقوة أعادت النخبة العسكرية التأكيد على سيطرتها على الساحة السياسية ، وفى نفس الوقت ساد الارتباك عملية تغيير الحكومة ، فبعض الذين استدعوا لشغل مناصب وزارية أكدوا أنهم تم القبض عليهم ، والعديد ممن تركوا حقائب وزارية منذ يوم واحد فقط اختاروا عدم البقاء فى وزراتهم بينما رضخت النخبة العسكرية لضغط الولايات المتحدة بعدم وجود البعض فى التشكيل الوزارى ، وتحديداً عبد الرزاق السنهورى .

وقد تكون المجلس الجديد من أشخاص لم يتولوا مناصب وزارية من قبل وعدد من التكنوقراط وبعض الشباب من الحزب القومى ، والتحق عضوان من الإخوان بالمجلس هما الشيخ أحمد حسن الباقورى الذى كان مرشحا فى وقت ما لخلافة حسن البنا ، وقد تولى وزارة الأوقاف ، والضابط أحمد حسنى صديق الذى تولى وزارة العدل .

وعلى خلاف توجههم إزاء ماهر وأعضاء وزارته -الذين ارتآهم الضباط عواجيز للغاية- وثق الضباط بالوزراء الشباب ، كما ركز الضباط على أن هؤلاء الوزراء بوصفهم رجالا ينتمون إلى جيلهم ، فلن يشوبهم ما شاب الكبار من فساد . وفى المقابل تعلم هؤلاء الوزراء احترام الضباط حينما أدركوا أن النخبة العسكرية لن تقوم بدور المراجعة لسياستهم .. بل وفوق ذلك شكل ثلاثة وزراء جدد هم (فتحى رضوان ونور الدين شرف وأحمد حسن الباقورى) دائرة مشورة اعتمد عليها الضباط إلى حد كبير .. ومن بين هؤلاء كان دور فتحى رضوان هو الأكثر فعالية ودلالة .

وجدير بالذكر أن رضوان كان قد سجن فى أعقاب السبت الأسود ثم أطلق صراحه عقب الثورة ورغم أنه لم يكن يعرف إلا القليل -أو حتى لا يعرف شيئا- عن الضباط الأحرار فقد لعب دورا متسلطا ارتضاه الضباط .. ولما لا وقد تحدث فى اتهام على ماهر وأصر على أن الوقت يتطلب رجالا شبابا يحتلون أماكن فى السلطة .. وبلغ الأمر غايته حينما صور رضوان نفسه مستشاراً رئيسيا للنخبة العسكرية .. كما لعب دورا واضحاً فى تشكيل مجلس وزراء نجيب الجديد ، وكذلك أسس وزارة جديدة أطلق عليها وزارة الإرشاد القومى تولاها بنفسه ، ثم تولى منصب وزير الدولة .. ومن خلال منصبه الأخير قام بابتكار أساليب دعائية للنظام على نطاق واسع .

بقدوم الحكومة الجديدة اعتمد النظام سياسة جديدة صممت لتنحية زعماء الحرس القديم جانبا .. والمعروف أن كلمة التطهير أصبحت كلمة مألوفة فى الحديث عن الإصلاح السياسى فى مصر بنهاية ١٩٥١ .. وأسس نجيب الهلالى لجان التطهير فى مارس ١٩٥٢ لاقتلاع الفساد من البيروقراطية الحكومية .. وبعد أن تولى الضباط الأحرار السلطة اتخذت عملية التطهير مغزى ومنحى أوسع .. وفى اللقاءات التى أجريت مع زعماء الأحزاب تم توبيخهم حتى يقوموا بطرد الأفراد الفاسدين المتعفنين الذين ينتسبون للنظام القديم .

وواقع الحال ، أن الجيش اعتمد فى البداية سياسة معتدلة ، ولكنه سرعان ما وجه الدعوة للأحزاب لتطهير نفسها مع وعد بأنه إذا تعاونت الأحزاب فسوف تعقد انتخابات خلال ستة شهور . إلا أنه طبقا لما قرره على ماهر كان الضباط على استعداد لصب غضبهم ورغم حديثهم عن الإصلاح الدستورى فإنهم ناقشوا خيار سجن زعماء الأحزاب .. وقد اتخذ التصادم بين الحكومة والأحزاب السياسية منحنيات جديدة ، فبعد أن أصبح محمد نجيب رئيسا للوزراء ، دعمت النخبة العسكرية مركزها .. إلا أنهم حينما أظهروا رغبة فى ممارسة القوة -كما بدا واضحا فى حالة العمال المضربين والشيوعيين- ترددوا فى الإطاحة بالوفد .

أما الأحزاب التى انقسمت على نفسها فقد فشلت فى أن تواجه الحكومة فى جبهة موحدة ، وحتى لو كانوا قد فعلوا ذلك ، فإن الضباط كانوا يسيطرون على السلطة مباشرة بصورة أكثر تبكيرا عن يناير ١٩٥٣ .

ولقد استجاب زعماء الأحزاب لدعوة التطهير بدرجات متنوعة من الحذر ، وبما يتماشى مع مصالحها .. فها هو محمد حسين هيكل زعيم الحزب الليبرالى الدستورى يعلن أنه إذا أرادت الحكومة تطهير الأحزاب فإن عليها أن تأخذ زمام المبادرة بوضع خطوط إرشادية لاتباعها ، بينما أنكر مكرم عبيد الحاجة للتطهير فى حزبه الخاص ، معلنا أن هذا الحزب (الكتلة الوفدية) هو خلاصة تطهير الوفد .. أما صحيفة السعديين (الأساس) فقد ساندت تطهير الآخرين فى حين وصفت دور السعديين بأنه مسئول وتقدمى واجتماعى .. ومع ذلك أصبح السعديون هم الأقرب للاضطلاع والقيام بالتطهير .. وفضل إبراهيم عبد الهادى -زعيم الحزب- اتباع سياسة التوفيق على اعتقاد منه بأن الضباط سيلجأون للتحالف مع حزب ما ، وأن هذا الحزب سيكون حزبه . وقد بارك على ماهر ومحمد نجيب النموذج التطهيرى الذى اتبعه السعديون ، معولين على أن هذا النموذج يجب أن يحتذى به .

وعلى خلاف نموذج التطهير الذى اتبعه السعديون ، لم يرض التطهير على طريقة الوفد لا النخبة العسكرية ولا رئيس الوزراء .. ورغم بعض إعلانات التأييد للفكرة فإن زعماء الوفد خافوا من تطبيقات التطهير طويلة الأمد .. حيث أعلن فؤاد سراج الدين -شأنه فى ذلك شأن هيكل بالنسبة لليبراليين- أن العبء يجب أن يلقى على الحكومة فى تحديد أسماء بعينها أو تسليط الضوء على خبايا الانتقادات .

وإذا كانت اللجنة التنفيذية فى الوفد قد ارتأت الحفاظ على درجة من الخضوع لمطلب التطهير ، فإن شيوخ الوفد نظروا إلى الأمر على أنه فرصة للحفاظ على مكاسب قديمة فى الحزب وعلى وجه السرعة تشكلت لجنة تطهير قامت فى

٤ أغسطس بطرد ٤٠ عضوا من الهيئة البرلمانية للحزب اتهموا بخيانة الحزب .. وعلق محمد نجيب على ذلك قائلاً ((أنا لست سعيدا .. مازالت عناصر الفساد موجودة بالقيادات الوفدية)) أيضا أثارت الاستبعادات تمردا مفتوحا داخل الوفد ذاته ، كما عرض هؤلاء المطرودون قضيتهم أمام العامة مبينين أن جريمتهم الوحيدة هى التشجيع على إصلاح الحزب . وفى ١٠ أغسطس طالب ٧٠ مندوبا عن الطلبة الوفديين -فى بيان لهم- محمد نجيب بطرد سراج الدين وآخرين والقيام بإجراء انتخابات جديدة لتحديد زعامة الحزب .

وفى اليوم التالى ، ظهر عبد السلام جمعة -سلف سراج الدين- مطالبا اللجنة التنفيذية بعدم التعامل مع لجنة التطهير . كذلك كان التطهير المزمع إجراؤه سببا فى إحداث شقاق بين الهيئة البرلمانية واللجنة التنفيذية ، وقد قرر الحرس الوفدى القديم أن يقاوم مطلب النظام بالتطهير ، واتهم عثمان محرم - الزعيم الوفدى السابق ووزير الأشغال فى حكومة ١٩٥٠ بقضايا فساد ، فى حين رفض النحاس واللجنة التنفيذية بصلابة اتخاذ أى تصرف قبل أن تتحدد جريمته . وقد خلق الصدام بين جيلى الوفد (الأول والثانى) تحالفا ، خاصة بين الطليعة الشبابية وأولئك الخلفاء فى قيادة الحزب .. وإذا كان الجيل الثانى لم يؤمن بالضرورة بأفكار الضباط حول من يدير الوفد ، إلا أن هذا الجيل رحب بالعمل بعيداً عن سراج الدين ومحرم وآخرين ممن وقفوا فى طريقهم ، ووجدت التحالفات الوفدية نفسها فى بؤرة توتر زائدة .

وفى هذا السياق رفض أحمد أبو الفتح وإبراهيم تيلات - اللذين بقيا مخلصين بثبات لحزبهما اقتراح الضباط الأحرار بتعيين اللجنة التنفيذية للوفد ، وفى ذات الوقت لم يخونوا ثقة الضباط الأحرار ويكشفوا عمن يمسك بالسلطة الحقيقية من وراء الضباط .

ويذكر أن أبو الفتح وتيلات قد حثا الضباط الأحرار على التقرب من زعماء الوفد للتناقش معهم بشأن قضية الإصلاح الزراعى .

وبالفعل دعا الضباط سراج الدين فى ٤ أغسطس لمناقشة القضية ، ولكنه -شأن على ماهر- عارض تحديد ملكية الأراضى ، وطالب بدلاً من ذلك برفع المعدل الضريبى على ذوى الملكيات الكبيرة ، إلا أنه تراجع وقرر قبول الوفد لتحديد الملكية ، مع إبداء بعض التحفظات التى لم ترض النخبة العسكرية .

وعلى هذا الأساس فإن الاعتقالات التى سبقت التغيير الحكومى فى ٨ سبتمبر ، والتى كان منبعها إحباط الضباط من درجة الاستجابة لدعوة التطهير الطوعى ومقاومة الإصلاح الزراعى -قد ارتكزت بصورة أساسية على الوفد .

وقد شرح محمد نجيب للسفير البريطانى ضرورة معاقبة الوفد لتشدده ، وإن كان قد أشار إلى أن عزل حزب الأغلبية يعد خطأً سياسياً .. وبمقارنة ذلك بما أعلن عنه رئيس الوزراء الجديد فى أول يوم له فى منصبه من أن الحكومة ليست لديها أية نية لحل الأحزاب السياسية ، توقع العديدون تغييراً شاملاً فى الاستراتيجية .

وفى الحقيقة -ومع الأخذ فى الاعتبار الجدل الذى دار بشأن الإصلاح الزراعى- كشف النظام القناع عن سياسة حزبية عدوانية جديدة ، إذ جدد قانون تنظيم الأحزاب خطوطاً إرشادية للتطهير كما منح الحكومة سلطة قانونية للتدخل فى هذه العملية . وفى ظل قواعد القانون حلت كل الأحزاب السياسة وعلقت على إعادة الترخيص بواسطة وزير الداخلية ، وفى نوفمبر احتفظت الحكومة بالحق فى رفض الترخيص لأى حزب .

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة أصبح المدنيون المقربون من الضباط الأحرار يروون الأحداث بصورة أكثر انتقادا .. ففى الصفحة الأولى من جريدة المصرى انتقد أحمد أبو الفتح الوفد على عدم استجابته لدعوة التطهير التى نادت بها النخبة

العسكرية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد ألقى بعض اللوم على الضباط الأحرار لعدم الإعلان عن رغباتهم الخاصة .

إلا أن تأييده لزعماء الجيش ظل مستمرا ، مؤكدا عزمهم على الديمقراطية .. ورغم تحذيره لبقاء الجيش فوق السياسات فإنه ألقى باللوم على الأحزاب فى عدم مساعدتهم للجيش فى أن ينجز انتصاراته .

استمر الصراع الداخلى بالوفد ، ولعبت القيود المفروضة عاملاً معرقلاً لزعماء الحزب فى موضوعات عديدة ، لكن النحاس دفع الخط الصعب بصلابة ورفض أن يلتقى برئيس الوزراء حينما كان سراج الدين وآخرون سجناء لكنه لم يكن ليقوى على مواجهة ضغوط المعارضة الداخلية دون مساعدة .

أما زعماء الحزب الصغار فقد أجبروا على قبول اللوائح الجديدة ، والتى تمنح الهيئة البرلمانية سلطة اختيار رئيس الوفد واللجنة التنفيذية . وأخيرا ، وفى ١٦ سبتمبر قام سراج الدين بتقديم استقالته النهائية وغير المشروطة من اللجنة التنفيذية والهيئة البرلمانية .

ومع كل ذلك لم تهدأ الحكومة وهاجمت النحاس شخصيا لأول مرة .. وفى ٢٢ سبتمبر أبلغ سليمان حافظ الوفد من خلال رسالة أن الحكومة ترفض النحاس كرئيس للحزب وكعضو مؤسس ، ووصفت الرسالة النحاس بأنه ورم فى الجسد السياسى .

وفى واقع الأمر فإن النحاس كان بإمكانه فعل الكثير ، فلو منح موافقته على إصلاح الحزب لكان بإمكانه تجنب الصدام الدراماتيكى ، وكان سيمنع الضباط من مهاجمته بصورة مباشرة أو سجنه ، نظراً لما له من شعبية .

وانطلاقا من بيان أعضاء الوفد الصغار وبناء البعض أملاً على الفكاك من تبعية سراج الدين ، كان على النحاس أن يبذل تأثيرا إيجابياً ، ولكن وجهة نظر زعيم الحزب لم تكن مبنية على أمل من الماضى .

لقد قدم من أوربا إلى الوطن فقط لإحياء وفده المحبوب ، والتأكيد على حجب الزعامة الوطنية ، وإن دلت تصرفاته على شيء فإنما تدل على أنه آثر الارتياح من تعب المعارك القديمة .

ونظرا لأن مصطفى النحاس –يعد هو ومن يمثلهم– في عيون الضباط أسوأ ما في المؤسسة البرلمانية ونظرا لأن الضباط يريدون إفساح الطريق لأولئك الذين يبغون الإصلاح وأخيرا نظرا لأن هؤلاء الضباط أرادوا إظهار أنهم لا يؤخذون على غرة ، فقد أضافوا النحاس إلى القائمة السوداء .

ورغم التصريحات الوفدية بعدم التقدم لإعادة الترخيص انطلاقا من رؤية زعماء الوفد بأنه لا وفد دون النحاس ، فقد تقدم عبد السلام جمعة في ٦ أكتوبر باستمارة إلى وزير الداخلية اعتبرت النحاس كرئيس شرفي للحزب .

وفي نهاية سبتمبر ذهب محمد نجيب في جولة بالدلتا –مركز أراضي الوفديين– وعلى مدار ٣ أيام قامت الجماهير بتحيته في كل خطوة كان يخطوها . وفي أحاديثه الموجزة أكد نجيب على الدور السياسي للجيش حينما قال " إن الجيش هو الأمة ، وإن كل مصري جندي" ، كما كرر لجمهور مستمعيه " الصبر الصبر" ، مضيفا أن الله بنى الكون في ستة أيام وأنه يطلب ستة شهور .

وقد وصفت الصحافة الأمريكية هذه الجولة بأنها تمثل انتصاراً للضباط على أساس أنها أظهرت مدى الشعبية التي يتمتعون بها .

ونتيجة لقانون تنظيم الأحزاب ، وجدت النخبة العسكرية نفسها محاطة (بعد ٧ أكتوبر) بخمسة عشر طلباً للترخيص لأحزاب ، ولم تتم الموافقة إلا على سبعة أحزاب فقط منها . وتجدر الإشارة إلى أن محاربة الحكومة للنحاس لم تثن الوفد عن رفع القضية أمام مجلس الدولة وتحديه لشرعية قانون الأحزاب ، وجرأته على الحديث إلى كل الأحزاب ، ويومها وقف محاميهم يؤكد أن القضية ليست قضية النحاس أو غيره ولكنها قضية الحياة البرلمانية في مصر .

الضرب بوحشية :

لقد كان سقوط أجندة ١٩٥٢ شيئا اضطراريا بالنسبة للنخبة العسكرية ، كما كانت سلسلة التغييرات الإجبارية عاملاً أساسياً فى إعادة تقدير الضباط لدورهم .

فقد تحركوا بحرص كان منبعه خصومهم السياسيين صحيح أنهم كانوا على علم بأن التأييد الشعبى للوفد قد تضاءل ، لكنهم كانوا خائفين من غضبة الجماهير ونفاد صبرهم .. كما أن الجدول الزمنى الذى وعدوا به وحددوه بستة أشهر ظل له صدى فى التصريحات الرسمية فى المناسبات فقط ، لكن الضباط بدأوا يتحدثون عن فترة انتقالية مدتها ٣ سنوات على الأقل قبل أن تعقد انتخابات برلمانية .

وفى أواخر نوفمبر بدأ نجم النخبة العسكرية يأفل ، إذا لم يقم الضباط بخطوات إيجابية تجاه المفاوضات مع البريطانيين .. كما أن سيطرتهم على أسعار بعض السلع الأساسية ترتبت عليها انتقاضات خطيرة ، حيث رفض تجار التجزئة شراء سلع بأسعار ثابتة ، وتردد الفلاحون فى زراعة الخضر والفاكهة على أساس أنها لا تحقق لهم أرباحا تذكر .. كذلك واجه الضباط سلسلة من التحديات فى المحاكم وفى الحرم الجامعى ، بالإضافة إلى قضية سراج الدين ومحرم وساسة آخرين من المحبوسين دون قضايا أو غطاء قانونى ، وانتشار الشائعات بأنهم يخططون سوياً من داخل السجن .

وقد تعاملت النخبة العسكرية مع هذه الأمور بصورة عدائية .. ففى جامعة القاهرة كانت انتخابات الطلبة تضم متنافسين من الشيوعيين وائتلاف الوفديين والإخوان .. ونظرا لأن النخبة العسكرية كانت تؤيد الإخوان فقد دفع فوز ائتلاف الوفديين الحكومة إلى أن تقوم بالقبض على قرابة مائة طالب وحل اتحاد الطلبة وإغلاق الجامعة .

وبين ٢٤ نوفمبر و٦ ديسمبر أطلقت الحكومة صراح سجناء سبتمبر على أساس أن يوم ٦ سبتمبر كان آخر يوم يمكن أن يظلوا به بالسجن دون اتهامات محددة ، ووصف العديدون هذا التصرف بأنه دلالة على الضعف .

وفى اليوم الذى أطلق فيه سراح آخر المعتقلين قام النحاس بزيارة رئيس الوزراء (محمد نجيب) كما وعد ، ورد محمد نجيب الزيارة فى اليوم التالى ، ولذا انطلقت الشائعات عن حكومة وحدة وطنية تحت قيادة النحاس .

وفى ٩ ديسمبر غازلت النخبة العسكرية -فى محاولة منها لاستعادة الثقة- مجلس وزراء نجيب بتعيين عدة وزراء منهم لتولى الشئون الاقتصادية .. وأعلن وزير التموين خططا لتحرير الأسعار على وجه السرعة . وفى ١٠ ديسمبر احتفلت الحكومة بالذكرى السنوية للدستور ، وأعلنت عن نيتها لتشكيل لجنة من ٥٠ خبيرا لصياغة مشروع دستور جديد يطرح للاستفتاء الشعبى .. ورحب الزعماء السياسيون من كل الاتجاهات بهذا التحرك ، وبالفعل تشكلت اللجنة المشار إليها فى ١٣ يناير ١٩٥٣ ممثلة لقطاع عريض من المثقفين ، بالإضافة إلى عظماء مصر من الفقهاء وممثلين لكل أحزاب الأغلبية شاملة الوفد(٥ ممثلين) والإخوان (٣ممثلين) .

والآن .. وبعد غربلة الدستور أزالت النخبة العسكرية كل العوائق القانونية التى كانت تحول دون محاكمة سياسيى النظام القديم .

وفى ٢٢ ديسمبر أعلنت الحكومة عن ابتداع محكمة خاصة -محكمة الغدر أو الخيانة- للتعامل مع قضايا الضباط والتعسف فى استخدام السلطة من قبل سياسيى النظام القديم . وفى ١ يناير حوكم ٦ وزراء سابقين و٧ نواب سابقين -كلهم وفديون- وكان على رأس القائمة فؤاد سراج الدين وعثمان محرم .

ونعود إلى إلقاء اللوم على الوفد مرة أخرى ، إذ رغم تعسف النظام فقد فشل زعماء الوفد فى قراءة الخريطة السياسية ، حيث استمروا فى رؤيتهم

للنخبة العسكرية باعتبار أن بقاءهم فى السلطة مؤقت ، ومن ثم لم يطالبوا بالعودة إلى السلطة .

وأما مصطفى النحاس فقد بدا مخدوعا بالود الذى أظهره نجيب ، وتقديره الخاطىء بالنسبة لقوة الوفد فى مواجهة النخبة العسكرية .

أما سراج الدين فنظرا لأنه كان معروفاً أنه لن يتعاون مع اللجنة الدستورية المعينة من قبل الحكومة ، فقد أدرك وآخرون بوضوح مدى التهديد الذى تمثله النخبة العسكرية ، لكنهم فشلوا فى إدراك أن الصراع السياسى للحكام القدامى قد تغير .

كذلك اتصلت بطانة الوفد فى أواخر ديسمبر ١٩٥٢ وأوائل يناير ١٩٥٣ بالسفارة البريطانية لكسب تأييد البريطانيين ، إلا أن السفارة البريطانية -بل والأمريكية أيضا- كانتا على علم بأن وقت الخداع قد ولى ، وأن النخبة العسكرية ليست لديها نية فى إعادة السلطة للوفد ، حيث أوضح الضباط وشركاؤهم المقربون لمسئولى السفارتين الأمريكية والبريطانية أن هناك ٣ سنوات على الأقل لترسيخ الإصلاح الدستورى .

كما أكد محمد نجيب أنه لن تكون هناك انتخابات قبل نهاية ١٩٥٣ مبررا ذلك بأنه «حتى يتم تسليم السلطة إلى ساسة يثق فيهم الضباط» .. ثم جاء إعلان النخبة العسكرية حل كل الأحزاب السياسية ، وبدء حرب السنوات الثلاثة الانتقالية التى سوف يحكم نجيب خلالها .. ومن هنا بدأت الحركة المباركة تصف نفسها بالثورة ، ويبقى نجيب رئيسا للوزراء ولكن سلطته بقيت مرتبطة بمسئولياته كأحد زعماء الثورة.

ورغم أن النخبة العسكرية لم تعلن تغييرا رسميا فى اللقب ، فإنها أصبحت تعرف بمجلس قيادة الثورة .. كذلك أكدت الحكومة على شرعية القرارات التى اتخذت ما بين ٢٣ يوليو و ١٠ يناير (تاريخ إلغاء الدستور) .

وبعد عدة أيام رفضت محكمة إدارية دعوى أحد الملاك بحق قاضى الدولة فى مصادرة أراضيه فى ظل قانون الإصلاح الزراعى .

وفى ١٠ فبراير كشفت الحكومة النقاب عن دستور مؤقت كان يحتوى على ٨١ مادة ، ويمنح سلطة سيادية لأعضاء مجلس قيادة الثورة .

وفى وقت إعلان الضباط عن ثورتهم كان هناك القليل الذى يجب عليهم فعله مع المعارضة الوفدية ، بالمقارنة مع المشاكل السياسية الداخلية التى يجب التعامل معها . والغريب أنه بإلغاء النظام القديم ألقى الضباط باللوم على الأحزاب من خلال ما أبدته هذه الأحزاب من مقاومة للتطهير الطوعى وإعادة التنظيم الحزبى ومعارضة الإصلاح الزراعى .

ومن خلال ذلك بدأ الضباط يعلنون عن رؤيتهم الخاصة لليبرالية ، ويضعون أرضية عمل لثورتهم ، مؤكدين "أن المصالح الشخصية والحزبية التى أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تعيد طرح نفسها فى هذه الأوقات العصيبة من تاريخ أمتنا" .. كما وصف الضباط الأحزاب بأنها " النظام الرجعى القديم" ، مؤكدين أنها أساس الشقاق وعدم الاتفاق فى مصر ، معلنين "سنضرب بوحشية كل من يقف فى طريق أهدافنا" .

والسؤال الآن .. هل وضع الضباط نصب أعينهم بناء مؤسسة برلمانية لتغذية إصلاحاتهم ؟ كلا .. ولكن فى نفس الوقت كان لدى الضباط أمل فى أن الأحزاب يمكن حثها على تنقية صفوفها ، وأن ملاك الأراضى يمكن أن يقبلوا بسقف معين لحيازاتهم .. ويبدو أن الضباط عزموا على كسر شوكة الساسة القدامى ، وإن كان عزمهم على المحافظة على السلطة قد أعماهم عن مراقبة شئون الحكومة .

والأكثر أهمية هو أن الضباط وثقوا بالعديد من شباب البرلمانيين من أمثال أحمد أبو الفتح ، وحينما ارتبط هؤلاء بالنحاس وجد الضباط ضرورة إعادة تقييم الدور الذى يجب أن يلعبه الأصدقاء فى المستقبل .

الفصل الرابع

ارفع رأسك

كافح الضباط خلال عام ١٩٥٢ والشهور الأولى من عام ١٩٥٣ لتحديد الأجندة السياسية للثورة وخلق قاعدة للمساندة الشعبية .. ولقد كانت نيتهم متجهة لأن تكون الثورة موقوتة ، ومع ذلك كانوا يأملون فى إفساح الطريق للتحول فى قيادة المجموعة ، إلا أنهم بدلاً من ذلك قلبوا النظام الليبرالى ، وفى أثناء ذلك أبعدوا العديدين ممن تمنوا أن يشغلوا أماكن فى السلطة ، كما ظلوا يشاركون المثقفين الليبراليين أهدافهم التى تمثلت فى : الحكم البرلمانى السليم ، والإصلاح الدستورى ، والعدالة الاجتماعية .

وقد عكس تأكيد الضباط على السلطة المباشرة إداركا واعيا بأن الإصلاح السياسى فى مصر يتطلب استراتيجية شجاعة طويلة الأمد .

إن الضباط غامروا بنجاح كبير من خلال حياة سياسية غير مألوفة ، ورغم أن بذور الشقاق قد ترعرعت داخل وبين الأحزاب السياسية ، فإن الضباط ظلوا واعين به ومتألمين من فشلهم فى إنجاز غالبية أهدافهم ، ورغم أن الضباط قد شعروا أيضاً بأنهم أمنوا سلطتهم فقد ظلوا فى موقف دفاعى نظرا لما تعرضوا له من هجوم من قبل المؤسسة البرلمانية التى أزاحوها .

ونظرا لأنهم لم يعتادوا على تقلب السياسة ، فقد ظل الضباط حساسين للغاية تجاه الانتقادات العامة ، كما عذبتهم الشائعات عن وجود انشقاق داخلى ، وإن كانوا قد اصطبروا على وجود علامات واضحة للشقاق .

وعندما حدثت القلاقل فى الحرم الجامعى فى أوائل يناير ١٩٥٣ ، شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة ضد الطلبة ، وفى نفس الوقت سعت لتخفيف الملامح القمعية للنظام ، والظهور بمظهر عام إيجابى ، إذ بدلاً من المعتقل تم سجن الطلبة بالأكاديمية العسكرية ، وعلق نجيب على ذلك قائلاً ((أنهم سيبقون ضيوفاً حتى يتعلموا كيف يتصرفون)) .

ولقد اعتبرت السنة الأولى للثورة (من يناير إلى ديسمبر ١٩٥٣) هى الفترة التى قام فيها مجلس قيادة الثورة بإحكام قبضته على السلطة ، سواء المدنية أو العسكرية ، إلا أن هذه الفترة بدأت بداية فاشلة ، وذلك لأن الضباط فشلوا فى إضفاء الثقة على حكمهم أو حماسهم للأجندة السياسية التى ظلت غامضة .. فمن جراء المعارضة الواسعة من قبل الخصوم ، والفشل فى التوصل إلى اتفاقية مع البريطانيين ، وجد مجلس قيادة الثورة نفسه يتحسس الطريق ، كما كانت ضغوط الحكم خلال فترة التحول اختباراً لمدى صبره ، وفى مناسبات عديدة كان ينوى الرجوع عن الحكم بصورة مباشرة ، ومنح سلطة أكثر للمدنيين ، ومع ذلك قاده الحماس للانغماس أكثر فى الحكم .

ورغم أن الضباط قد تجنبوا فى السابق اصطلاح الثورة ، فقد أصبح هو الوصف الملحوظ لحركتهم ، إلا أن اصطلاح الثورة حتى ذلك الحين كان يعنى به التخلص من ولاية الحكم الملكى الفاسد والأحزاب السياسية ، واعتمدت رؤية الضباط للنظام السياسى المستقبلى على تصعيد وجوه جديدة تدين لهم بالولاء مع إجراء بعض التغييرات البنيوية الجديدة القليلة جداً .. وبتبنيهم اتجاهاً هجومياً ضد النظام القديم ، نجح الضباط فى محاصرة قاعدة المؤسسة البرلمانية ، كما كانت المحاكمات التى شكلوها تمثل دلالة واضحة على التحسس غير المؤكد للثورة .

جبهة وطنية موحدة :

استجابت نفس طبقة المثقفين -التى رحبت بحذر بانقلاب يوليو- بمشاعر متضاربة لإلغاء الأحزاب السياسية والتأكيد على السلطة المباشرة لمجلس قيادة الثورة ، حيث دافع عدد قليل من الشخصيات السياسية والمثقفين عن هذه الخطوة العنيفة ، فى حين رحب الإصلاحيون بالدعوة للتطهير الحزبى وقانون إعادة تنظيم الأحزاب كخطوة ضرورية ، بينما دافعت الأغلبية عن إعادة بناء النظام السياسى من

خلال حزبين أو ثلاثة ، كما ضغط آخرون على الضباط لتشكيل حزبهم الخاص للعمل من خلال النظام السياسى القائم ، ومن جانبهم -وفى أواخر ديسمبر ١٩٥٢ وأوائل يناير ١٩٥٣- أعاد زعماء الأحزاب التأكيد على نظام تعدد حزبى مفتوح ، وذلك حينما انتشرت الشائعات بأن النخبة العسكرية ستقوم بحل الأحزاب .

والآن ، وللتكيف مع الأمر الواقع آثر العديد من الليبراليين أن يكونوا فى صف النظام وليس معاداته ، ومن ثم راهن مجلس قيادة الثورة على أن يلعب على مثل هذه المشاعر ويحرك مساندته شعبياً عبر كيان سياسى جديد تمثل فى هيئة التحرير التى تشكلت فى يناير ١٩٥٣ . . ويذكر أن الحكومة أعلنت عن ميثاقها فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، أى فى ذلك اليوم الذى قررت فيه حل الأحزاب السياسية ، وهو الميثاق الذى مثل امتداداً للأجندة السياسية للضباط ، واشتمل على الجلاء البريطانى غير المشروط من وادى النيل ، وحق السودان فى تقرير مصيره .

وقد أعاد النظام التأكيد على التزام مصر تجاه التحالف العربى وتجاه الأمم المتحدة .. وفى ظل جبهة وطنية أعلن الضباط عن دستور جديد يقوم على الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وأن تكون العدالة الاجتماعية هى الأساس الذى ينهض عليه الواقع الاجتماعى والاقتصادى ، بما ينطوى عليه ذلك من التوزيع العادل للثروة وأدوات الانتاج ، والحقوق المدنية الأساسية من حرية الفكر والعقيدة الدينية والتأمين الوظيفى والصحى وضد الشيخوخة .. كذلك شجع بيان الجبهة الجديدة على الوحدة الوطنية ، وتردد شعارها الرئيسى «ارفع رأسك يا أخى» بين الفلاحين والعمال .

ويذكر أن النظام قد شكل هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، وفى هذا الخصوص تم تقليد أعضاء مجلس قيادة الثورة مناصب رسمية ، حيث عين محمد نجيب رئيساً بينما عين ناصر سكرتيرا (أمينا) ، وقد أثبتت الهيئة فاعلية تامة فى تنظيم الكتل الجماهيرية وتعبئتها فى الأعياد الوطنية الجديدة .

ورغم تشعب جذور هيئة التحرير كتنظيم سياسى ، إلا أنها لم تنجح على الإطلاق فى تخطى منافسيها ، خاصة الوفد والإخوان المسلمين ، إذ لا شك أن العداوة الوفدية للنظام وعدم راحة الإخوان من تشكيل جبهة سياسية منافسة قد عرقل المجهودات التى بذلها منظمو الهيئة لخلق قاعدة مدنية حاكمة لمجلس قيادة الثورة ، وساعد على ذلك استمرار سيطرة الجيش على الهيئة .

وفى الواقع لم تحظ الهيئة بالقبول المعقول من قبل شباب المثقفين ، وإذا كان البعض قد اعتبرها تحوز قدراً من الجاذبية مثلما قارنها على أمين بروح ثورة ١٩١٩ ، وما تميزت به من تشكيل جبهة وطنية موحدة ، فإن البعض الآخر رأى غير ذلك ، إذ على سبيل المثال نظر إحسان عبد القدوس للهيئة على أنها ثمرة لنصيحته للضباط بضرورة تأسيسهم لحزب سياسى لتحدى الوفد ، ومع ذلك فإن هذه الإثارة تلاشت بحل الأحزاب السياسية ، إذ طبقاً لرؤية عبد القدوس ((لا نصر دون معركة ، وليس هناك معركة إذا لم يكن هناك من تعاركه)) ، وأضاف عبد القدوس ((إن هيئة التحرير لن تكسب شيئا إذا لم تنافس أحزاباً أمينة)) .

أما التوجهات العامة خلال هذه الفترة فمن الصعب رصدها ، خاصة أن النظام أحكم قبضته على وسائل الإعلام ، وإن كانت تقارير الدبلوماسيين الأجانب تنطوى على رؤية أشمل فى هذا الصدد ، حيث تذهب هذه التقارير إلى أن الشعور القومى خلال هذه الفترة يمكن وصفه بأى شىء ما عدا أنه كان قابلاً للنظام الجديد ، وقد علق السفير البريطانى ستيفنسون فى مايو ١٩٥٣ قائلاً : ((لقد بات واضحاً أن قطاعات عريضة من الشعب أرهقت من جراء ثورة الجيش)) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الصحافة المصرية تمتدح الجولات الناجحة فى الدولة ، رصد مسئولو السفارة البريطانية نماذج لعمال يحيون الضباط دون اهتمام ، وأن الضباط حينما تجولوا فى مصانع الدلتا وفى منطقة القناة تم إلغاء العديد من

مظاهر الاحتفال والاقتصار على لافتات صغيرة ، وحينما زار ناصر جامعة الإسكندرية فى أواخر مايو كان رد فعل الطلاب ساخرا .

ومن المعروف أن ساحات الحرم الجامعى والمصانع ظلت مصادر للشقاق ، وقد توزعت ولاءات طلاب الجامعة السياسيين بين الإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين ، وبدرجة أقل هيئة التحرير ، وبينما كان الإخوان المسلمون حلفاء للنظام من قبل فقد شكلوا مصدراً لقلقه منذ أواخر ١٩٥٣ .. أما فيما يتعلق بطبقة العمال ، فإن عدم رضاء هذه الطبقة جعلها أكثر قابلية للتحرك المضاد للنظام ، وخاصة الشيوعيين .. وكانت الحكومة قد أعدت بعض الأشياء لتحسين ظروف العمل مثل قانون التعاقدات ، الذى تقرر فى ديسمبر ١٩٥٢ ، والذى أتاح فوائد أعلى وتعويضات للعمال المطرودين ، وفى نفس الوقت تحرك النظام للسيطرة على الحركة العمالية من خلال تشكيل -والسيطرة على- اتحاد التجارة وتكبيل التنظيم العمالى .

وفى يوليو ١٩٥٣ فتحت وزارة الشئون الاجتماعية مكتبا للتوظيف بالقاهرة وآخر بالإسكندرية ، ومع ذلك استقر معدل البطالة ، ولكنه لم ينخفض .. وفى إحدى الحوادث المثيرة ألقت القوات القبض على ٥٠٠ عامل نظموا إضرابا فى أحد مصانع النسيج بالجيزة حينما هددهم شبح الطرد .

والآن ماذا عن الطبقة الوسطى ؟ وما الذى كانت تريده من النظام ؟

فى منتصف يوليو عقد صلاح سالم (الذى كان بصحبة محرر ومصور من أخبار اليوم) مؤتمرا صحفياً بإحدى المقاهى فى ضواحى القاهرة للتعرف على اهتمامات الطبقة الوسطى ، ويومها استفسر المنتمون لهذه الطبقة عن الكفاح لإنهاء الاحتلال ، وعن دور الولايات المتحدة فى العلاقات المصرية - الإنجليزية ، وعن البطالة بين المتعلمين ، والإفراط فى الاحتفالات العامة .

وعلى أية حال فقد ظل الاختبار الأصعب لمجلس قيادة الثورة فى العقل العام متمثلاً فى قدرته على تخليص الدولة من البريطانيين وتحسين الظروف اليومية للشعب ، حيث ظل النقص فى الأغذية الأساسية قائماً ، وتسربت شائعات إلى مجلس قيادة الثورة عن توقع حدوث مجاعة داخلية .

قضمة قضمة :

قام مجلس قيادة الثورة -مستتراً وراء الفترة الانتقالية من الحكم العسكرى- بالإعداد لتغييرات هيكلية فى النظام السياسى ، وتدريجياً ركز السلطة فى قبضته .. ففى ٢١ فبراير دعا محمد نجيب لأول جلسة للجنة الـ٥٠ الدستورية .. تلك اللجنة التى انتخبت على ماهر رئيسا لها ، وبدوره قام ماهر بتشكيل ٥ لجان فرعية وانتخاب لجنة الـ٥ رجال التنفيذية ، وفى أواخر مارس استحسنت اللجنة التنفيذية قراراً بإقامة الجمهورية .

وقد نظر الضباط إلى عمل اللجنة بنوع من الضدية ، إنهم شكلوا اللجنة لتمثيل اهتمامات سياسية ودينية واسعة ، وبالتأكيد اتخذوا هذا الهدف بجدية وأعطوا انتباهاً ملموساً للمناقشات الخاصة بالإصلاح الانتخابى ، وبصفة خاصة ما يتصل منها بنجاح النظم الجمهورية البرلمانية والرئاسية .. أضف إلى ذلك أن عمل اللجنة أصبح مسرحياً فى عيونهم ، وبمثابة دواء لتسكين القلق العام من امتداد سلطتهم ، ولكن حينما اتفقت اللجنة على مبادىء أساسية للتنظيم السياسى بصورة أسرع مما تم تخيله أصبحت شيئاً مقلقاً ، وإن كان الضباط قد ظلوا غير متأكدين من أهدافها المحددة ، ومن ثم ظلوا محجمين عن تسليم السلطة لمؤسسة برلمانية .

وفى ١٨ يونيه قام مجلس قيادة الثورة متخطياً اللجنة الدستورية - بإلغاء الملكية ، وإعلان مصر جمهورية وتعيين محمد نجيب رئيساً . ويتمكن مجلس قيادة الثورة من التخفيف من قوة الدفع التى بنتها لجنة الخمسين ارتد إلى المناسبة التى

يمكن أن تمثل قوة دفع فعلية ، فمع أول ذكرى للثورة شعر الضباط بأن حركتهم تحتم عليهم ألا ينتظروا .. وكان الضباط قد ترددوا فى مايو ، ولم يقرروا بعد ما إذا كان ينبغى تعيين نجيب رئيساً .. إذ عرضوا الرئاسة على لطفى السيد وربما على على ماهر ، وفى النهاية تطابق إعلانهم مع محاولة أخرى لمجلس الوزراء بعد الفشل فى تنصيب وزير تموين بإمكانه اتخاذ إجراءات حازمة بإزاء المخزون الثابت من السلع الأساسية فى السوق .

ومع إعلان الجمهورية ، تقلد أعضاء قيادة الثورة حقائب وزارية لأول مرة ، حيث نصب محمد نجيب رئيساً ورئيساً للوزراء ، وتولى ناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، فى حين أصبح صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان ، بينما تولى بغدادى وزارة الحربية ، وفى أكتوبر التحق زكريا محيى الدين وجمال سالم بمجلس الوزراء كوزراء للداخلية والاتصالات .

وبهذه التعيينات سيطر مجلس قيادة الثورة بصورة كاملة على جهاز الأمن الداخلى ، وبدأ يحتكر السيطرة على وسائل الاعلام .. وفى ظل ناصر ثم زكريا محيى الدين انضوت أجهزة المخابرات المدنية والحربية تحت قيادة واحدة .

وفى سبتمبر حذر صلاح سالم الصحف من إفشاء الشائعات ، وهدد بسحب ترخيص أى صحيفة تحيد عن الخط المرسوم ، وقد شهدت نهاية العام سقوط جريدتين يوميتين لهما تقاليد عريقة ، فجريدة الزمان التى كانت مرتبطة تقليديا بالقصر كانت منذ سنوات قليلة وسيلة لآراء المصلحين أمثال راشد البراوى ، والذى أثرت أعمدته الخاصة بالإصلاح الزراعى على الضباط الأحرار .. وجريدة البلاغ التى كانت لسان حال الوفد فى ظل النظام القديم .. رضخت كل منهما الآن لضغوط السوق.

وفى نهاية المطاف بيعت جريدة الزمان للحكومة ، وقام مدير تحريرها حسين فهمى بتأسيس جريدة الجمهورية اليومية لتصبح أداة للنظام وضم لطاقمه لفيف من الكتاب التقدميين والمثقفين أمثال محمد مندور ولويس عوض وخالد محمد خالد .

وأيما كان الأمر ، فإنه إذا لم يكن العديدون يدركون بوضـوح اتسـاع التغييرات التى حدثت بمصر أو التطبيقات طويلة الأمد التى أتاحت لمجلس قيادة الثورة الاحتفاظ بسلطة مركزية ، فإن ذلك يعود بالأساس إلى خداع الضباط وعدم ورغبتهم فى التـأكيد علـى السـلطة المطلقـة فـى الشـوارع والمصـانع والجامعات والمساجد .. لقـد تـردد الضباط فى تعرية سيوفهم وأرادوا أن يخطبـوا ود المصريين لا أن يقهروهـم ، وفـى الحال دارت الآلة الإعلامية بسرعة تامة مبتكرة أبطالاً جدد ومناسبات جديدة للطرب ، ورغم أن الرقابة على المطبوعات لم تكن دوماً كافية أو فعالة ، فإنها ساهمت فى قمع الشائعات ومحو الانتقادات .. وإذا كان العديد من المصريين قد ظلوا يأملون فى إقامـة نظام برلمانى مطهر من الحرس القديم ، فإن ذلك مرده أن مجلس قيادة الثورة سـواء فى بيانه أو تصرفاته قد ترك هذا الباب موارباً ، حيث حظر الأحزاب ، ولكنه لم يحل محلها بالبديل السياسى المناسب .

محاكمات النظام القديم :

وقف الوفد على الأطراف منتظراً العودة ، كمـا شـجعت خطـوات الضبـاط غـير الواثقة آماله فى الانتعاش ، إلا أن الروح المعنوية التى اتسم بها الوفد خلال المعركـة القانونية للدفاع عن النحاس سرعان ما انهارت حينما حظر النظـام الأحـزاب .. كذلـك صودرت أرصدة الوفد وأغلقت مكاتبه ، وتمت مراقبة زعماءه ، وإحكام القبضة علـى جرائده التى لم تستطع التعبير سوى عن القدر الأقل من النقد السياسى .

ومن جراء الإحباطات الناجمة عن الاختلالات والاعتقادات ، رأى زعماء الوفـد الأحداث على أنها غـير مسـاعدة أو مواتيـة ، وواقعيـا اختفـى مصطفـى النحـاس عن الحياة العامة ، صحيح أن الحكومة أصرت على أنها لم تصدر أوامر بتحديد إقامته فى منزله ، ولكن السلطات كانت -دون شك- تراقـب تحركاتـه .. أمـا رجـل الوفـد الثـانى -فؤاد سراج الدين- والذى تم اعتقاله فى ١٩ يناير فقد تدخل البعض لإطلاق سـراحه

والسماح له بمغادرة البلاد ، إلا أن مجلس قيادة الثورة رفض .. وما من شك فى أنـه دون قيادته القوية لم يكن ليتأتى للوفد مواجهة النظام .

وقد تمثل التكتيك الوفدى الوحيد لمقاومـة النظـام فـى عدم الاعتراف بشـرعية مجلس قيادة الثورة وهيئة التحرير ، وباستثناء أشخاص قلائل أظهروا تأييدهم للهيئـة وباركوا اللجنة الدستورية -أهمهم محمد صلاح وعبد السـلام جمعة- فـإن الوفديين حذروا من مجهودات النظام لكسب التـأييد ، وبـاقتراب صيـف ١٩٥٣ أدرك الوفـد أن النظام يفقد أرضيته .

هذا الصدام قد اشتعل على أثر قرار الحكومة فى أواخـر مـايو ١٩٥٣ بمحاكمـة أشخاص النظام القديم والتعسف فـى استخدام السلطة ، وقد جرت المحاكمـات تحت رعاية محكمة الخيانة التى تأسست فـي ديسمبر السابق ، وفـى أوائـل ينـاير ١٩٥٣ اتهمـت السـلطات ١٣ وزيـراً ونائبـاً وفديـاً سـابقاً ، ولكـن بعد إلغـاء الأحـزاب ارتـأى مجلس قيادة الثورة ، أن عرض القضايا للمحاكمة قد لا يترتب عليه مكسب يذكر .

والآن غير الضباط آراءهم وتقديراتهم من جراء فشل هيئة التحرير المبكر فـى امتصاص الحماس العام .

أما هذه المحاكمات فقد فشلت فى إشعال الروح العامة ولم تؤد بصورة ملموسة إلى مساندة النظام ، ولم يكن لمحكمة الخيانـة سـلطة تقرير شروط السجن ، وكـانت اتهاماتها وإداناتها مقيدة بتجريد المذنـب مـن الحقـوق السياسـية ومصـادرة أملاكـه ، بالإضافة إلى أن تكوين المحكمة من أربعة قضاه عسكريين وثلاثـة مدنييـن وافتقارهـا إلى السوابق القضائية قد أثار الارتباك .

ومع تشكيل محكمة الثورة فـى سبتمبر ١٩٥٣ ، لمـح الضبـاط لأول مـرة عن رغبتهم المكشوفة للسيطرة علـى العمليـة السياسية .. وإذا كـان قصدهـم مـن تشكيل محكمة الخيانـة ومعاقبـة سياسـىّ الحـرس القديـم قد ارتكـز علـى كسـب التـأييد العام

والالتفاف حول الثورة ، فإن المحكمة الجديدة كان غرضها محاكمة أولئك الذين تآمروا مع القوى الأجنبية لإشاعة الشقاق وهز استقرار النظام الثورى وعودة الحكم الملكى أو الحزبى الفاسد ، وعلى خلاف محكمة الخيانة التى تشكلت من مزيج من القضاه المدنيين والعسكريين ، فإن المحكمة الجديدة تشكلت من ثلاثة قضاة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم عبد اللطيف البغدادى والسادات وحسن إبراهيم .

وقد جاء خطاب صلاح سالم فى ١٥ سبتمبر عن تشكيل المحكمة إعلاء لرؤية الضباط ، حيث أعلن أن الضباط كرسوا أنفسهم للكفاح ضد الإمبريالية والخونة المصريين مؤكدا على أن الإمبريالية الأجنبية التى حكمت مصر مدعومة بالخونة المصريين حتى ٢٣ يوليو لن تقوم بحكم مصر ولن تطأ أقدامها الجيش .

وقد طعم سالم خطابه ببعض الفكاهات عن الكيفية التى انتهت بها الأحزاب السياسية إلى لا شىء فى سعيها للكسب والحفاظ على السلطة ، كما سلط الضوء ساخراً على بعض مثالب الحكومة الوفدية وسلوك النحاس -زعيم الحزب- والخاص بتقبيل أيدى الملك .

وأضاف سالم لجمهور مستمعيه أن خداع الخونة لم يعد علنيا وإنما يظهر بوضوح فى الشائعات التى ينشرونها فى كل مكان بغرض زعزعة استقرار الاقتصاد وتشجيع النقد الأجنبى وإشاعة القلاقل فى الدولة ودلل صلاح سالم على ذلك بما حدث فى الجامعات من اضطرابات .

وكانت الحكومة قد ألقت القبض على ١١ شخصاً من زعامات النظام القديم ، وكما حددت إقامة النحاس وزوجته .. وتم استدعاء المحكمة فى ٢٤ سبتمبر لنظر قضية رئيس الوزراء السابق إبراهيم عبد الهادى .. وقد وجهت المحكمة إليه اتهامات متعددة من الفساد إلى المسئولية الشخصية عن اغتيال حسن البنا ،

واندهشت مصر كلها من تعسف الإجراء القضائى ، والذى أتبع بحكم الاعدام .. ذلك الحكم الذى تعدل بعد ثلاثة أيام إلى السجن مدى الحياة .

وفى نفس الوقت شعر العديد من المصريين بالقليل من التعاطف تجاه إبراهيم عبد الهادى ، وكان النظام قد هدف لأن يكون إبراهيم عبد الهادى أول ضحية لما لذلك من دلالة باعتباره رجل النظام القديم ، والذى معه شارك المصريون لا سيما المتعاطفون مع الإخوان المسلمين فى العنف وإساءة استعمال الحريات المدنية فى أواخر عام ١٩٤٠ .. وقد رحب الاخوان -باستثناء زعيمهم حسن الهضيبى- بمحاكمته بحماس .

وفى الأسابيع السبعة التالية نظرت المحكمة ١٤ قضية منها قضية الوفدى إبراهيم فراج ، وقضية كارم ثابت الملحق الصحفى لفاروق ولقى كلاهما حكماً بالسجن مدى الحياة ، ثم خففته المحكمة إلى السجن ١٥ سنة كذلك حكم على كل من الأمير عباس حلمى ومحمود غانم -من رجال القصر- بالسجن ١٥ سنة .

وبالإضافة إلى المحاكمات السابقة فقد كان لمحكمة الثورة وجه آخر ، إذ تمت محاكمة ١٣ مواطنا عادياً اتهموا بأنهم عملاء وشركاء البريطانيين فى منطقة قناة السويس ، وقد كانت محاكمة هؤلاء بمثابة تحذيراً قاطعاً للمصريين بالجزاء الذى سيلقاه كل من يتعاون مع العدو ، وقد أدين من هؤلاء ١١ شخصاً ، شنق منهم أربعة ، بينما تلقى الآخرون أحكاماً بالسجن تراوحت ما بين ١٠ و ١٥ سنة .

وواقع الحال ، فإن المحكمة الثورية فشلت فى تحقيق النجاح الدعائى الكبير الذى كان يأمله مجلس قيادة الثورة ، وبدا واضحاً لمجلس قيادة الثورة إنه إذا أراد تحقيق نجاح محسوس فإن عليه الإطاحة بشخصيات أكبر .. وهو الأمر الذى تجسد بوضوح فى محاكمة سراج الدين ، وما اكتنفها من كيل اتهامات وشهادات شهود ودفاعات طويلة ، والتى كانت نهايتها أن حكم عليه بالسجن ١٥ سنة .

وبتردد الضباط فى استدعاء النحاس أمام محكمة الثورة ، وإقرارهم أحكاماً خفيفة على سراج الدين وآخرين ، اتضح أنهم كانت لديهم شكوكاً فى شعبيتهم وفى توليهم السلطة فى البلاد .. بيد أنهم – وفى إثارة غريبة– وجهوا اتهامات ضد زينب الوكيل (زوجة النحاس) ، ولكن شأنها شأن سراج الدين قامت بتحدى سلطة المحكمة بشجاعة ، ونظراً لظروفها الصحية –أو هى تعللت بذلك – رفضت المثول أمام المحكمة ، وفى ٧ مارس ١٩٥٤ قامت المحكمة بمحاكمتها غيابيا ، حيث حكمت عليها بغرامة ١٠ آلاف جنيه .. وهكذا ، وفى وسط صراعات السلطة (فبراير – مارس ١٩٥٤) لم تتم ملاحظة القضية على نطاق واسع .

والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا السياق هو .. إلى أى مدى نجحت محكمة الثورة فى إفساد الروح المعنوية للمعارضة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول ، إن المحاكمات نجحت فى كبح الحرس القديم ، وكسرت مقاومة رؤوس الوفديين من أمثال سراج الدين والغنام وفراج .. بيد أنها لم تفلح فى الهجوم على شباب الوفديين المتحالفين مع الأجنحة الشيوعية المعارضة ، أولئك الشباب الذين لم يذرفون الدمع على سراج الدين ومن دار فى فلكه.

سؤال آخر غاية فى الأهمية هو .. إلى أى مدى أشاعت المحاكمات عدم الثقة فى النظام القديم ، وهى بصدد بناء الثقة والشرعية بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ؟

إنه من الصعوبة بمكان قياس رد الفعل العام ، بيد أنه يمكن القول إن الأسلوب الذى تمت به المحاكمات قد أبعد الطبقة المثقفة ، وإن استمر العديد من المثقفين فى تأييد الإصلاحات التى شرع النظام فى إرسائها والتحرك صوب إنهاء الفترة الانتقالية.

وفى التقييم العام فإن المحاكمات نجحت فى كشف النظام القديم على ما كان عليه مركزة على الفترة السابقة على الثورة .. وفى مارس ١٩٥٤ ، عندما واجه الضباط اختباراً كاملاً من أجل البقاء تمثل فى مواجهتهم للقوى المنافسة التى كانت

حجر الزاوية فى المؤسسة السياسية القديمة فإنهم سادوا بإحلال ثورتهم كبديل وحيد للفساد والسياسة الحزبية الانتهازية للنظام القديم .

لكن الملاحظة الجديرة بالانتباه هى أن زعماء مصر الشباب -عبر المحاكمات وغيرها- قد نظروا للوراء أكثر من النظر للأمام وبدلاً من الاعتزاز بالحقبة الجديدة فقد انصب تركيزهم على الخونة والشائعات المغرضة و.. و.. الخ

لكن .. بعد أن تمكن الضباط بنهاية العام من تقوية مركزهم فى السلطة .. هل لان لهم الأمر ودان ؟ .. هذا ما ستفسر عنه الفصول التالية .

الفصل الخامس

الخدعة الكبرى

فى البيان الذى ظهر خلال ١٩٥٣ ، والذى بلغ الذروة فى محاكمات الخريف ، عرف مجلس قيادة الثورة حركتهم بأنها مضادة للمؤسسة السياسية القديمة ، وللقيام بذلك واجه مجلس قيادة الثورة تساؤلات مزعجة عن دور القوى التى لم تكن تنضوى تحت لواء هذه المؤسسة ، والتى شاركت أيضا فى ازدراء سياسات هذه المؤسسة ، ولكنها أصبحت الآن تشكل تحديات أيديولوجية للأجندة التنموية الثورية ، وقواعد بديلة موعودة للسلطة فى الدولة .. لا سيما وأن هذه القوى -وتحديداً الإخوان المسلمين والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى وبصورة أقل الحركة الشيوعية- قد تعاونت مع الضباط الأحرار ، ولعبت أدواراً محسوسة فى انقلابهم .. ومن ثم واجه الضباط تساؤلين هما : ما هو الدين الذى يجب أن يردوه لحلفائهم ؟ وما هو التأثير الأيديولوجى الذى سوف تبذله هذه الحركات فى سبيل تحقيق الإصلاح الاجتماعى والسياسى ؟

وتضحى الإجابة عن هذه الأسئلة أمراً واضحاً من خلال استعراض ما حدث خلال الستة شهور الأولى من حكم النخبة العسكرية ، إذ بعد أن سيطر الضباط الأحرار على السلطة تملصوا تدريجيا من الإخوان المسلمين ، وانقلبوا فجأة على الشيوعيين ، وفى نفس الوقت استمر الضباط فى البحث عن المشورة من قبل الأصدقاء من كل المعسكرات ، وخاصة اليسار .

وكانت النخبة العسكرية قد تقربت من الإخوان فى أواخر ١٩٥٢ ، بيد أن علاقة الصداقة بين الطرفين ظلت متصدعة ، وفى السنة التالية (١٩٥٣) فسدت هذه العلاقة .

وقد عمق الشرخ فى العلاقات بين الضباط وحلفائهم جذوره فى كل من التوجهات الأيديولوجية للضباط ، وتأكيدهم على ضرورة الإمساك بالسلطة السياسية .. وفى الفترة السابقة على الانقلاب فشل حلفاء الضباط الأحرار فى إدراك أن الضباط

يريدون الاستقلال بحركتهم ، كما عكست ردود أفعال الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى والإخوان المسلمين تجاه الانقلاب مشاعر مبهمة سواء بالنسبة للنظام البرلمانى أو بالنسبة لفكرة التدخل العسكرى فى السياسة .

وفى البداية نظر الجميع إلى الثورة بارتياح ، حيث كانت عداوة الإخوان للنظام الحزبى دافعاً لأن يحثوا الضباط على توسيع سلطتهم وعدم التهور والتسرع فى إصلاح الحياة البرلمانية ، أما الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى فقد شجعت على تفعيل سرعة وتيرة الإصلاح السياسى والاجتماعى ، وتمهيد الطريق للحكم المدنى .. وكلتا الحركتين - الإخوان والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى- توقعت قدراً من التأثير فى صنع السياسة فى المستقبل .

وانطلاقاً من افتراض أن أى نظام سياسى يقوم على أيديولوجية معينة وأنه لا يمكن فصل السلطة عن الأيديولوجية ، فإن رؤية الضباط فى الفترة السابقة والتالية على يناير ١٩٥٣ ، والتى تمثلت فى نظام برلمانى نظيف لم تكن مرضية سواء للإخوان أو لليسار ، حيث ارتأى الإخوان أنها رؤية علمانية ، أما اليسار فقد خشى من أن الضباط -من خلال هذه الرؤية- لن يبدوا تسامحاً تجاه الماركسية .. وفى نفس الوقت كان الضباط خائفين مما سوف تمثله هذه القوى من قوة سياسية ، وطبقاً لوجهة نظر الضباط فإن الإخوان من خلال تنظيمهم السرى وخلاياهم فى الجيش وجهاز البوليس يمكن أن يشكلوا دولة داخل دولة .. أما الحركات الشيوعية فرغم صغرها نسبياً وانشقاقها فإنها تحظى بتنظيم جيد فى الجامعات والمصانع وإنها أيضاً كانت متغلغلة داخل هيئة الضباط ..

ورغم التعاون بين الضباط الأحرار والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، ورغم انجذاب أفراد معينين منهم نحو الماركسية ، فإن الضباط الأحرار كمجموعة لم يقرروا أن يشركوا الماركسيين فى السلطة على الإطلاق ، بل لم يسمحوا بوجود حركة

شيوعية نشطة أيضاً رغم تأثر الضباط بالانتقادات الاجتماعية التى أرساها اليساريون ، ومشاركتهم فى العديد من الأفكار والمثاليات والأهداف ، فإن معظم الضباط الأحرار رفضوا الماركسية كعقيدة مغلقة .

إن السرعة التى تم بها انقلاب النخبة العسكرية على التحالفات الشيوعية أخفق أى تصور لتعاون محتمل .. وقد لام الشيوعيون من كل الحركات الولايات المتحدة وبريطانيا على سعيهما للضغط على النخبة العسكرية للانقلاب فجأة على اليسار .. ومع ذلك ، فإنه حينما ضغطت الحكومتان (البريطانية والأمريكية) على النظام لاتخاذ اجراءات قاسية ضد الشيوعية ، كانت النخبة العسكرية محتاجة فقط إلى بعض الاقتناع ، بينما هى كانت لديها الرغبة الواضحة فى استئصال شأفة الشيوعية ، ومن ثم طلبت المساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا ، حيث كان تهديد الطبقة العمالية ، وما نجم عن ذلك من اضطرابات فى كفر الدوار دافعاً لأن يلوذ الضباط بالسفارتين الأمريكية والبريطانية طلباً للمساعدة فى المعركة ضد الخلايا الشيوعية .. ورغم أن الضباط أخبروا سفارة الولايات المتحدة بأنهم يشكون فى تورط الوفد فى إثارة الاضطرابات ، فإن الدليل أشار إلى الأيدى الشيوعية ، لا سيما وأن خميس -أحد العاملين المدانين ، والذى تقابل محمد نجيب معه- كان شيوعياً .

كذلك ، فإن استفحال العداوة المتبادلة بين الحركات الشيوعية المتباينة قد ألقى بآثاره فى صورة انقسام استراتيجى وعقائدى والتنافس من أجل الكوادر . كما حرم اليسار من أى فرص حقيقية لتحدى ترسيخ الحكم العسكرى .

ومن المعروف أن المجموعات الشيوعية رحبت بالانقلاب بدرجات مختلفة وبحذر ، إلا أنه خلال أسابيع من الانقلاب قامت اثنتان منهم هما الحزب الشيوعى المصرى والطليعة العمالية بوصف القائمين عليه بالرجعية .

وكان الأمين العام للحزب الشيوعى المصرى فؤاد مرسى قد وصم حركة الجيش بأنها خدعة كبرى .

أما الطليعة العمالية ، والتى كانت مقربة من اليسار الوفدى ، فقد نظرت فى البداية إلى سياسة النخبة العسكرية تجاه الوفد والإصلاح البرلمانى على أنها اختبار لأوراق تقديم الضباط ، وقد قرر حلمى ياسين أحد زعماء الطليعة أن السجناء الشيوعيين بسجن الهايكستب قد رحبوا بأخبار الانقلاب ، ولكن فى غير راحة .. وأن أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، والذين استقبلوا التفاصيل من الخارج ، قاموا بالتهليل وحينما أطلق سراح حلمى ياسين فى ٢٨ يوليو بموجب قرار العفو العام نصحه أصدقاءه بالاختفاء حتى تتضح معالم نية الجيش ، ثم كان قرار النخبة العسكرية بعدم عودة زعماء الطليعة المثيرين للمشاكل بالبرلمان .. ومن هنا ، وصفت الحركة الانقلاب أو بالأحرى النخبة العسكرية بأنها فاشيستية ، ومحمد نجيب بالديكتاتور .

واعتقدت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، والتى كان لها عضوان فى المجموعة الانقلابية هما خالد محيى الدين ويوسف صديق ، أن التعاون مع الضباط الأحرار سوف يستمر .

وعندما انقلب النظام على اليسار عامة ، وعلى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى خاصة ، قامت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى بترشيد نشاطاتها متذرعة بأمل أن الحريات المدنية سوف يتم إقرارها وأن القبض على الكوادر سوف يتوقف حينما تستقر الحالة فى الدولة .

وفى الحقيقة ، فإن الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى قد عانت خلال السنة الأولى من حكم الضباط الأحرار من الهجوم المضاد الذى شنه النظام على الشيوعيين ، وتحسروا لأن الضباط فتحوا أبواب السجن السياسى ..

واستجابة لشكاوى البريطانيين والولايات المتحدة قام الضباط بالقبض على أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني في مدينة المنصورة في أوائل أغسطس .

وفي ذات الوقت استمر ناصر وأعضاء آخرون من النخبة العسكرية في الاتصال بقادة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني ، كما دعوا أحمد فؤاد لحضور المناقشات الخاصة بالإصلاح الزراعي ، تلك المناقشات التي حضرها أيضاً كل من أحمد أبو الفتح وراشد البراوي ، كما كلفوا أحمد حمروش بتأسيس جريدة شهرية هي (التحرير) ، والتي ارتكزت مقالاتها على المشاكل الاجتماعية ، والأرض ، والتكدس السكاني ، والاهتمامات العسكرية ، والرواتب والشكاوى .

والغريب أن شنق عاملي كفر الدوار لم يتم الاعتراض عليه من قبل كل اليساريين ، ولم يثر تغييراً يذكر في اعتقاد الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني تجاه النخبة العسكرية ، بل أعلنت الحركة أن المضربين عملاء للإمبريالية وأنهم رجعيون ، ومن ثم وعد الضباط زعماء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني بتخفيف الأحكام ، بيد أن ذلك لم يحدث ، حيث أنه في أول اضطرابات قامت السلطات بالقبض على ما بين ٣٠ و ٤٠ فردا من كوادر الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني .

وتدريجياً ، وجدت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني نفسها تندفع إلى المعارضة ، وفي اكتوبر نحى أحمد حمروش من رئاسة تحرير جريدة التحرير ، وحل محله ثروت عكاشة ، الذي تلقى تعليمات بمراقبة النغمة الحمراء في الجريدة ، ومع ذلك لم تشهد الجريدة سوى قليل من التغيير تحت رئاسة تحريرها الجديدة ، بينما شارك حمروش بأحد الأعمدة ، كان يوقع عليه بالحروف الأولى من اسمه .. وأخيراً ارتطمت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني بالنظام عقب حل الأحزاب السياسية وإلقاء القبض على حمروش وبعض الضباط الساخطين .. وفي ٢٥ يناير أعلنت الحركة أن محمد نجيب هجر التزامه للشعب وخلع الحجاب ليعلن عن الوجه

الفاشيستى عبر شنه سلسلة من الاعتقالات ، كما اتهم زعماء الحركة النخبة العسكرية بمحاولة تحويل مصر إلى سجن كبير .

وقد استمرت الحرب ضد الشيوعية خلال ١٩٥٣ ، وبقى النشاط الشيوعى السياسى محصوراً داخل الجامعات ، ومنظمة اتحاد التجارة والمطبوعات الدعائية السرية .. وفى ١٨ يناير صدر مرسوم عسكرى بعدم نشر الصحف والجرائد المخترقة بواسطة الشيوعيين ، وإن ظلت المنشورات وبعض الجرائد تجد طريقها إلى المصانع والشوارع وأحيانا إلى باعة الجرائد .

وخلال هذه الفترة كان الأدب الشيوعى يستند على عدة ثوابت كان أبرزها أن مجلس قيادة الثورة يعتبر بمثابة (ديكتاتورية عسكرية فاشيستية) أو أنه (عصابة فاشيستية) أو (عملاء للإمبريالية) .

وقد كانت هناك مخاوف من أن حملات الاعتقالات ومصادرة أدوات النشر قد تقابل بمظاهرات شيوعية بين العمال والطلاب .. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الاعتقالات قد جاءت على موجتين :

ففى مارس وأبريل ١٩٥٣ وقبل زيارة (دالاس) استهدفت السلطات الحزب الشيوعى المصرى ، وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى تورطت فيها الحركة بصورة خطيرة طبقاً لما أعلنه أحد مسئولى السفارة الأمريكية .. فقد كانت انشط تحركا فى عملها الدعائى .

ووعد ناصر الأمريكيين بأن يكون الدور على الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، وقد وفى بوعده فى موجة الاعتقالات التى بدأت فى أغسطس واستمرت خلال ١٩٥٣ ، والتى ضمت حوالى مائة من كوادر الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى بما فيهم كل أعضاء أمانة الحركة .

وفى الفترة ما بين يوليو ١٩٥٣ وسبتمبر ١٩٥٤ عرضت الحكومة معظم هؤلاء المعتقلين للمحاكمة ، ونظراً للسرية التى أحاطت بإجراءات المحاكمة ، فلم يكسب النظام سوى القليل من الناحية السياسية ، حيث نشرت الصحافة بدايات معظم القضايا فقط ، ولكنها لم تنشر سوى أخبار محدودة عن المتهمين ، وفى بعض الأحيان كان مراقب المطبوعات يسمح بنشر بعض الأسماء .

وإذا كان الضباط قد قرروا صبغ المحاكمات بالصبغة الشكلية فقط فإن تكتيكات الدفاع الغاضب جعلتهم يعيدون النظر فى ذلك ، وكانت المحاكمة الأولى التى تم الإعلان عنها والتى تتعلق بـ ٢٥ عضواً من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى قد بدأت فى ٢٧ يوليو ١٩٥٣ ، وقد قام محمد غانم مستشار الدفاع الرئيسى ومساعد سكرتير الوفد بتحدى شرعية المحكمة حينما طلب استجواب محمد نجيب وناصر وأعضاء آخرين من مجلس قيادة الثورة عن السبب فى مثول هؤلاء أمام المحكمة بتهمة توزيع المنشورات وهو نفس ما قام به الضباط قبل الانقلاب ..

وطبقاً لما أوردته الصحافة فقد قرر الضباط فى البداية قبول التحدى ، إلا أنه بدلاً من ذلك تم الاستماع إلى شهادة مفتى مصر ، الذى أعلن أن الشيوعية مدمرة للدين والدولة .. ومن جانبها عارضت هيئة الدفاع ذلك على أساس أن موكليهم شاركوا النظام قضايا الإصلاح الزراعى والديمقراطية والجماهيرية .

وكرد فعل على تهديد الحكم العسكرى طويل الأمد ، سعت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى لخلق جبهة وطنية من الحركات المعارضة بما فيها الوفد ، ومع ذلك ، وبسبب عدم مقدرة اليسار على التغلب على الخلافات المذهبية ، فإن التوحد أضحى هدفاً وهمياً .. حتى فى مواجهة خصم كبير ، كما ازداد الانشقاق فى ظل القمع الحكومى ..

ومن جانبها رفضت الحركات الشيوعية المتنافسة دعوة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى للثبات ، إذ إن انتقاداتها للأرضيات الأيديولوجية لهذه الحركات سببت مخاوف لدى الأخيرة ، هذه المخاوف كان لها ما يبررها فى أواخر يونية ، إذ بعد رفض خيار الجبهة الشعبية دفع الأمين العام للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى وبعض زملائه من ذوى النفوذ الحركة إلى تأسيس تنظيم منفصل أطلق عليه (التيار الثورى) .

ورغم أن التعاون بين الوفديين والشيوعين كانت له جذوره على المستوى غير الرسمى فإن فكرة التحالف الرسمى بين الطرفين ظلت بعيدة ، وإن كانت حية .. حيث كل حركة شيوعية كانت لها اتصالاتها وأوجه تعاونها مع الوفديين اليساريين .

أما التعاون بين الوفديين والحركات الشيوعية على المستوى العالى فقد تأكد ، ويمكن الاستدلال عليه من خلال ما أدلى به البعض ، إذ أعلن ذكى مراد (أحد أعضاء أمانة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى) قبل وفاته عن تشكيل لجنة مشتركة فى أبريل ١٩٥٣ للإشراف على النشاط المضاد للنظام .

وإذا كان إبراهيم فرج قد أنكر إجراء أية اتصالات على مستوى عال مع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، فإن ذلك يتناقض وحقيقة أنه هو ومحمد الغنام قد دافعوا عن الشيوعين أمام المحكمة العسكرية .

وفيما يتعلق بالتعاون بين الطليعة الوفدية والطلبة الشيوعيين فقد اقتصر نطاقه على مظاهرات الحرم الجامعى والبث الدعائى .. وفى نفس الوقت فقد دافع تحالف الوفد مع الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى عن رد دستور ١٩٢٣ ، كذلك فإن منشوراً قد ظهر إحياء لذكرى إلغاء المعاهدة المصرية – البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) دعم موقف الوفد البطولى وامتدح زعيمه الذى انحنى لإرادة الشعب وأطلق نيرانه

ضد الإمبريالية متجاهلاً إدانة الوفد أمام المحكمة العسكرية بالخضوع للقصر وإشعال الحريق الذى دمر القاهرة .

وعلى أية حال فإن التحالفات الوفدية – الشيوعية لم تمثل تهديداً للنظام إذا ما قورنت بالوفد و الإخوان المسلمين .

العلاقة بين الضباط و الإخوان المسلمين .. شقاق أم وفاق ؟

إن الصدام بين النظام و الإخوان المسلمين مر بعدة مراحل فارقة ، فخلال الستة شهور الأولى من حكم الضباط آمل الضباط فى المحافظة على علاقات ودية مع الإخوان إلا أن ذلك الأمل اقترن بمزيج من الخوف والتفاؤل المشوب بالحذر حيث خافوا من قوة الإخوان فى الشارع وأهليتهم للعنف ، كما لم يثقوا بزعماء الإخوان الكبار لا سيما حسن الهضيبى .. ولأن صراعهم مع الأحزاب السياسية قد اشتد عقب ما حدث من سقوط ١٩٥٢ ، فقد اتجه الضباط للتقرب من الإخوان على أمل التعاون مع الحركة وتكوين مجموعة من الأصدقاء من داخلها .. وقد ساعد الشقاق داخل حركة الإخوان الضباط على اتباع استراتيجية (فرق – تسد) بصورة مؤثرة ، ومع ذلك حينما فشل التدخل فى دفع تحالف الضباط مع الإخوان قدماً ، أمر مجلس قيادة الثورة –تقريبا بعد حوالى سنة من حظر الأحزاب السياسية– بحل الإخوان وقبض على معظم زعمائهم .

والحادث أنه بعد ٢٣ يوليو عبر زعماء الإخوان عن تأييدهم العام للانقلاب ، لكنهم أنكروا صحة الشائعات المنتشرة –ليست كلها بدون أساس– عن روابط الإخوان بالضباط ، أما الهضيبى فشأنه شأن بقية زعماء الأحزاب وقف على الخط ليتقابل مع على ماهر ومحمد نجيب ، وبالنسبة لكل منهما حث المرشد العام على إطلاق الحريات المدنية ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين والإصلاح الدستورى بالاعتماد بصورة أكبر على الشريعة الإسلامية .

وليس هناك شك فى أن الإخوان نظروا إلى النظام بفضول وإدراك ، إذ بعد عدة أيام من رحيل فاروق التقى ناصر بالهضيبى بمنزله ، ولاحقاً أعطت هذه اللقاءات تفسيرات متباينة عكس كل منها إحباطات وشكوك جوهرية ، حيث قال الإخوان ، إن ناصر قال للهضيبى إن الضباط لا يعتبرون أنفسهم مدينين بالفضل للإخوان ، فى حين قرر الضباط أن الإخوان اقترحوا تشكيل لجنة سرية لمباشرة صنع سياسة الحكومة الجديدة ، ذلك الاقتراح الذى رفضته النخبة العسكرية .. وبالنسبة للهضيبى -المحتاط- كان هذا الاقتراح بعيد الوقوع ، مثلما بدا مدلول رسالة ناصر بمثابة فصلاً نهائياً للروابط .

وفى الحقيقة ، أنه خلال الشهور الأولى بعد الانقلاب بذل الضباط جهوداً ضعيفة لإخفاء روابطهم السابقة مع محمد لبيب و الإخوان ، ولاحقاً لأن الحركات انفصلت فقد قلل الضباط اتصالهم ، وأخيراً تم طمس أى دور ايجابى للإخوان فى التاريخ الرسمى للانقلاب .. ومع ذلك ، فإن الهضيبى ورفاقه القلقين من هذه العداوة قرروا العودة إلى الضباط ، ففى وثيقة عامة كتبت فى ١ أغسطس صرح مجلس الإرشاد بتأييده لحركة الجيش واقترح وضع أرضية سياسية للحكومة الجديدة ، كما حث الإخوان الضباط بالشروع فى تطهير الأحزاب السياسية وبيروقراطية الدولة ، كذلك دافعوا عن الإصلاح الديمقراطى البرلمانى ، ولكن رهنوا ذلك إلى أن يتم الإصلاح الدستورى ، معولين على أنه بدون ذلك سيكون الحديث عن أى حكومة تمثيلية (نيابية) لا معنى له .. كذلك حددوا ثلاث قواعد أساسية للتغيير السياسى هى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإقصاء زعماء الأحزاب السياسية الفاسدين عن الحياة السياسية ، وتحسين الظروف التى أدت إلى القمع ، وفى مقدمتها الاحتلال البريطانى .

بالإضافة إلى ذلك فقد قام الإخوان بتوصيف الإجراءات اللازمة -طبقاً لوجهة نظرهم- لتحويل مصر إلى مجتمع إسلامى حقيقى ، والتى تراوحت ما بين إصلاحات

دينية معينـة مثل تأسيس المؤسسات الخيرية وتحريم الربا وجعل المسجد مركزاً للمجتمع ، وتعليم الدين بالجيش ، وبين السياسات الاقتصادية لزيادة المرتبات ، واستصلاح الأراضى والإصلاح الزراعى والتصنيع .

وقد هلل الإخوان لدعوة الأحزاب للتطهير الطوعى ، كما أيدوا الإجراءات القاسية التى اتخذت حيال العمال المصريين فى كفر الدوار واصفين إياهم بأنهم (أعداء الثورة) .

ومع ذلك ، فإن تحفظات الإخوان على الإصلاح الزراعى وضعت الإخوان فى خلاف مع الضباط ، ففى أغسطس استحسن مجلس الإرشاد فرض حد معين للملكية ، وفجأة فى أوائل سبتمبر ، وقبيل أن تصبح المسألة قانوناً أبدى الهضيبى تحفظاته مقرراً بأن الإخوان يقبلون من حيث المبدأ تحديد حقوق الملكية ، لكنه اقترح أن يرتفع الحد الأقصى للملكية من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ فدان ، وباتباعه هذا السلوك أصبح الهضيبى فى عيون الضباط لا يختلف عن على ماهر وأصدقائه من ذوى الأملاك ، والذين يأسوا من الحيلولة دون الإعلان الوشيك عن الإصلاح الزراعى ، ومن ثم أرادوا أن يقللوا من خسائرهم برفع سقف الملكية .

ورغم تزايد شكوك الضباط فى خداع الهضيبى ، فإن الإخوان كحركة لم تكن مشكلة ، وقد شعر الضباط بالاقتراب كثيراً من شباب الإخوان المنتمين إلى نفس جيلهم مثل حسن العشماوى وصلاح شادى ، وقد تعقدت المسائل كثيراً من جراء حقيقة أن هؤلاء الشباب الذين احتفظ الضباط معهم باتصالات كانوا يعدون من المخلصين المقربين من الهضيبى .. ولهذا السبب لم يحاول الضباط أن ينقلبوا على خصوم وأعداء المرشد العام ، وإنما كان لديهم أمل فى تقويض سلطة الهضيبى بواسطة العمل من خلال تحالفاته .

وابداء للمشاعر الطيبة عرضت النخبة العسكرية ضم عدد من الإخوان فى مجلس وزراء نجيب ، الأمر الذى وسع الشقاق داخل الحركة ذاتها وعمق من قلق الضباط .. وطبقاً للتفسيرات الأساسية المتفاوتة ما زال من الصعب تجميع تفاصيل النزاع معاً .

بيد أنه من الواضح أن الضباط أخبروا الإخوان بخططهم لطرد على ماهر قبل ذلك بعدة أيام ، ولم يعين الهضيبى ولا هو قَبِل تعيين الضباط لكل من حسن العشماوى ومنير الديلا بالحكومة الجديدة ، ومن المعروف أن كليهما كان من رجال الهضيبى وفى نفس الوقت أصدقاء للنخبة العسكرية .

وتحت ضغوط المساعدين المدنيين ، تحديداً سليمان حافظ وفتحى رضوان اللذين أقنعا الضباط بأنه لا العشماوى ولا الديلا خبرات مطلوبة ، لم يسحب الضباط عرضهم ، ولم يرفضوا ترشيحات الهضيبى .

ومن ثم قام رضوان بترشيح أحمد حسن الباقورى بوصفه زميلاً قديماً فى الممارسة السياسية فى الحرم الجامعى فى سنة ١٩٣٠ ، وباعتباره الشخص الذى كان مرشحاً لتولى وظيفة المرشد العام بعد اغتيال حسن البنا وقد استصوب الضباط تعيين الباقورى وزيراً للأوقاف ، كما تم تعيين أحمد حسنى -الذى كان صديقاً للإخوان ، ولكنه لم يكن عضواً إخوانياً - وزيراً للعدل .

وقد ترتب على التساؤل حول المشاركة فى الحكومة الجديدة انقسام مجلس الارشاد ، إذ تحت قيادة الهضيبى صوت المجلس ضد قبول تعيين الاثنين .

ولم يغضب أحد كثيراً لتعيين حسنى ، لكن تعيين الباقورى -المنافس القوى فى مجلس الإرشاد- أغضب الهضيبى وتسبب فى طرده من الحركة ، ومن جانبه قبل الباقورى الذى لم يحضر الاجتماع قرار الطرد ، وألقى بنفسه فى حلبة النظام الجديد ،

وبوصفه شخصية دينية كانت مقربة من حسن البنا فإن وجوده في الحكومة منح النظام درجة كبيرة من الشرعية ، حينما شن النظام حرباً على الهضيبي و الإخوان .

وسرعان ما التقت المعارضة الداخلية للمرشد العام حول جدلية وضع الإخوان السياسى ، وكان الهضيبى فى مارس ١٩٥١ قد أحبط مجهودات أولئك الذين سعوا لعرقلة الانتخابات المخطط لها بواسطة رئيس الوزراء (آنذاك نجيب الهلالى) والآن انتعش الجدل نتيجة لقانون إعادة تنظيم الأحزاب الذى أصدرته حكومة نجيب فى ٩ سبتمبر . وأصر الهضيبى ثانية على أن الإخوان المسلمين لن يعلنوا عن أنفسهم كحزب سياسى متعللاً بأن القيام بفعل ذلك سوف يجعل الحركة تحت الإشراف الحكومى ، أما خصومه فقد دعوا مؤيديهم إلى جلسة خاصة لمجلس الشورى ، الذى دعى للانعقاد فى أواخر سبتمبر لمناقشة المسألة ، ثم انبثق تحالف أو تجمع أطلق على نفسه (الإخوان الأحرار) مناديا باستقالة الهضيبى وشركائه ، كما اقترح لائحة جديدة تحدد مدة المرشد العام بـ ٣ سنوات ، وفى ٦ أكتوبر سلم الهضيبى استقالته وتقاعد بالإسكندرية ، وبعد يومين وتحديداً قبل ملأ استمارة مع وزير الداخلية لتسجيل الإخوان كحزب سياسى تم الضغط على الهضيبى من قبل مؤيديه .. ومن ثم عاد فى الأسبوع التالى ليسحب استقالته متجاوزاً مجلس الشورى وخصومه ثم سلم وأتباعه استمارة جديدة للحكومة تعيد تعريف الإخوان كتجمع دينى .

وفى البداية ، ونظراً لأن صراع الضباط كان منصباً على الأحزاب فإنه لا طرد الباقورى ولا إعادة الهضيبى لسلطته قد أثرا بجدية على الروابط بين النخبة العسكرية و الإخوان . بل إنه منذ منتصف اكتوبر تحركت النخبة العسكرية للتقرب من الإخوان بصورة أكبر إلى حد المشاركة المطلقة .

وفى ١٦ أكتوبر قامت الحكومة بالعفو عن كل السجناء السياسيين منذ ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولكن تصريح العفو لم يشمل أولئك

المتهمين بقضايا كبيرة مثل الحريق الجنائى والاغتيال أو القتل ، ومع ذلك فى بعض القضايا التى ارتكبت بواسطة الإخوان مثل اغتيال النقراشى وعثمان أمين أصدر النظام منها عفوا استثنائياً . كذلك أعلنت الحكومة لاحقاً إنها ستعيد فتح التحقيق فى قضية مقتل حسن البنا .. وفى منتصف نوفمبر قام النظام بمساندة المرشحين من الإخوان فى انتخابات اتحاد الطلبة بجامعة القاهرة ، ووقف ناصر بوصفه مندوباً عن رئيس الوزراء فى منصة الخطابة مع حسن دوح مرشح الإخوان لرئاسة الاتحاد .

وفى ديسمبر رحب الهضيبى بإلغاء الدستور ، وفى يناير حدد النظام ثلاثة من الإخوان للتمثيل فى لجنة الخمسين الدستورية اثنين منهم من اتباع الهضيبى هما حسن العشماوى ومنير الديلا ، أما الثالث فهو أحد خصومه ويدعى صالح عشماوى .

وهكذا أصبح من الواضح أن الحركة حققت درجة غير مسبوقة من الشرعية السياسية ، وقد أيد النظام هذه الوضعية حينما استثنى الإخوان من الانضمام إلى حلبة الأحزاب السياسية ، إذ من خلال الطلب الذى قدمه الهضيبى فى أكتوبر السابق عرّف مجلس قيادة الثورة الإخوان بأنهم تجمع دينى ، وقد ظهر رد فعل الإخوان السريع فى التأييد غير المشروط لاستيلاء الضباط على السلطة مباشرة ، وعلى أية حال فإن تعاظم تحالف مجلس قيادة الثورة مع الإخوان لم يدم طويلاً ، حيث أرست قوانين (مراسيم) يناير قاعدة جديدة تعرضت العلاقات على أثرها للسوء سريعاً .. إن زعماء الإخوان عبر ما أتيح لحركتهم من وضع اجتماعى سعوا لصبغ علاقتهم بمجلس قيادة الثورة بالصبغة الرسمية ، ولكن بمجرد سماع أخبار إلغاء الأحزاب السياسية شرع العديد من خصوم الهضيبى فى الحركة بالتقرب من الضباط .. وطبقاً للتاريخ الرسمى للنظام فقد اقترح هؤلاء الإخوان مرة أخرى تشكيل لجنة استشارية سرية للإشراف على التشريع ، بيد أن الضباط رفضوا ذلك حفاظا على مصداقية ثورتهم .. أما مصادر الإخوان فتؤكد على أن قوانين (مراسيم) يناير أخذتهم على غرة وأنهم تقربوا

من الضباط بنوايا طيبة لتذكيرهم بأن الإخوان هى القوة الأكثر شرعية وشعبية فى مصر ، وتبصيرهم بمزايا التعاون المشترك حتى لو ظل محجوباً .

وفى المقابل ، حينما حاول مجلس قيادة الثورة إدراج زعماء الإخوان فى هيئة التحرير انتقلت العلاقات إلى حالة من التنافس الصامت ، إذ اعتقد الهضيبى وخصومه على السواء أن الهيئة ما هى إلا تنظيم منافس الغرض منه إخضاع حركتهم لهيمنتها ، وقد انزعج الإخوان على وجه الخصوص من البيان القومى العلمانى لهيئة التحرير .

وقبيل وفاته فسر عمر التلمسانى (المرشد العام بعد الهضيبى) الموقف على النحو التالى : ((إن تأسيس هيئة التحرير لم يكن فى حد ذاته سببا لبرودة العلاقات بين حكومة عبد الناصر وتجمع الإخوان المسلمين ، وإنما كان السبب مجهودات ناصر المتكررة والدائبة لصهر الإخوان المسلمين فى هيئة التحرير .. وأن الإخوان نصحوه بأن تنظيما مصطنعاً (هيئة التحرير) لن يحوز الشعبية التى تنشدها الثورة .. وأنهم اقترحوا عليه أن يساعدوه فى أن تشكل الهيئة مفهومها وسلوك أعضائها ، وأن تقيم بنيتها التنظيمية دون عزل التجمع وانصهاره فيها)) .

وفى أغسطس ١٩٥٣ أوفد مجلس الإرشاد أحد أعضائه (البهى الخولى) بوصفه مستشاراً دينياً للهيئة ، لكن جانباً آخر منهم أخذ تعيين الخولى على أنه أمر خطير .

إن هيئة التحرير ظلت بالنسبة للإخوان رمزاً ساطعاً على استقلالية النظام وتفريغ الضباط لمحتوى التعاون بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة .. أما الضباط فقد ألهبهم الاستقبال البارد للهيئة من قبل الإخوان ومع ذلك كافح الهضيبى ليحمى التحالف من الإنكسار وأن يحتفظ للحركة بمكانتها المتميزة ، وأحد الأمثلة الدالة على ذلك هو استجابته للعروض البريطانية بمناقشة الشئون البريطانية المصرية فى فبراير

١٩٥٣ ، وعندما بدأ التقارب بينه وبين (تريفور إيفانز) مستشار بريطانيا لشئون الشرق اتصل الهضيبى بناصر ، ومع قبول ناصر وإعطائه وعداً برفع الأمر إلى مجلس قيادة الثورة ، التقى الهضيبى و(إيفانز) فى أواخر فبراير .

وقد استخدم الضباط هذه الاتصالات مع البريطانيين ضد الإخوان لاحقاً حينما تحركوا لحظر حركتهم وتالياً حينما أرادوا تدميرها ، حيث أولوا الحادث بعيداً تماماً عن محتواه ، كاتمين قبولهم للاتصال ولقاء الهضيبى لإيفانز ، كما اتهموا الهضيبى بقبول تنازلات دبلوماسية لم يكونوا على استعداد لقبولها ..

وبعد يوليو ١٩٥٤ ، وحينما واجه الضباط انتقاداً عاما بأنهم هم أنفسهم قدموا تنازلات حاولوا أن يقلبوا الموائد على المعارضة معلنيين أن الإخوان مساومين ضعاف .

وقد تجنب الهضيبى -متحسباً- أى ترويج عام يمكن تفسيره على أنه انتقاد للنظام ، وفى مايو حينما قادت الإحباطات الضباط -من جراء عدم إحراز تقدم فى المحادثات الانجليزية المصرية- إلى رفع شعار (الرفاهية الكبيرة) من جديد ، قام الهضيبى بإحباط مجهوداتهم لجمع خصومه فى الحركة تحت قيادة موحدة ، وحينما اشتعلت العداوات فى أواخر نفس الشهر شن غارة دعائية وأرسل -على وجه السرعة- فرق التحرير إلى منطقة القناة .

وأثناء امتناع الهضيبى عن الانتقاد العام للنظام كان يحتقر -بوجه خاص- قيادة الثورة ، وهيئة التحرير ، وتدخل الجيش فى الشئون الحكومية .. ففى مذكرة داخلية وزعت فى منتصف العام طالب الهضيبى بوضع نهاية للقانون العسكرى والرقابة على الصحافة ، كما حث الحكومة للاعتماد على التأييد الشعبى وليس إلى قوة القانون .. وفى مجادلاته مع مسئولى سفارة الولايات المتحدة عبر الهضيبى عن شكوكه فى معقولية إعادة تجديد الكفاح المسلح ضد البريطانيين ، ورغم ذلك فقد أكد

على أن الإخوان المسلمين مضطرين للمشاركة كواجب وطنى وقد اعتبر الهضيبى الضباط وطنيين حميمين ، وارتأى أن مصر تحت حكمهم أفضل مما كانت عليه تحت حكم الوفد ، لكنه أيضاً عبر عن أن الإخوان سوف يكونون سعداء حال استبعاد العديد منهم .

ولم يقطع الضباط علاقاتهم مع المقربين لديهم من الإخوان ، والذين ظل العديدون منهم مخلصين للهضيبى ، ومع ذلك ، فى أوائل ١٩٥٣ بدأ الضباط يبنون علاقات مع خصومه ، مشجعين إياهم على استعادة الهجوم ضده ، وفى هذا الخصوص ظهر صالح العشماوى -نائب حسن البنا والمرشح لخلافته- كأقوى صوت معارض فى أصوات هؤلاء الخصوم .. وقد أتهم العشماوى الهضيبى وأنصاره بالفشل فى الاحتفاظ بالسلام والتعامل مع روح حركة الجيش والإصلاح والتطهير الداخلى ، وأكد العشماوى أن الحركة تحت حكم الهضيبى أصيبت بالتدنى والسكون إلى الأبد .. وكالمعتاد ذكر معارضو الهضيبى الإخوان بأن الهضيبى لم يكن ضمن دائرة البنا الداخلية على الإطلاق أو من خاصته ، كما طالب العشماوى وعبد الرحمن البنا -أخو حسن البنا- بمراجعة اللوائح للحد من سلطات المرشد العام وخلق الظروف الضرورية للحد من احتكار الهضيبى للسلطة فى الحركة .. وفى اجتماع طارىء لمجلس الشورى فى أوائل سبتمبر تساقطت الانتقادات على الهضيبى ، وقد ركز الاجتماع على علاقات الإخوان بمجلس قيادة الثورة ، وعلى وجه الخصوص أزمة المشاركة فى الحكومة ، وتقرير عدم المشاركة فى الحكومة والمناقشات مع المستشار البريطانى لشئون الشرق .

وقد أخبر صلاح سالم تريفور إيفانز أن مجلس قيادة الثورة وضع الهضيبى فى موقف دفاعى ، وتنبأ ناصر بأن أتباع مجلس قيادة الثورة سوف يسيطرون على مجلس الإرشاد ، أما الهضيبى فقد قاوم اقتراح تحديد مدته بثلاث سنوات وأدى يمين

الولاء لمدى الحياة .. ومن ثم أشار ناصر إلى أن نصر المرشد العام يعتبر عقيماً معولاً على أن مجلس الشورى منح مجلس الإرشاد سلطة نهائية .

وخلال هذه الفترة قام ناصر -الذى كان منوطاً بتوجيه العلاقات بين مجلس قيادة الثورة تقريبا بمفرده- بعمل خطير مزدوج ، فمن ناحية شجع التنظيم السرى على مناهضة الهضيبى من خلال عبد الرحمن السندى زعيم التنظيم السرى ، ومن ناحية أخرى أوعز إلى المستشار البريطانى لشئون الشرق بأن الهضيبى لا يعلم شيئاً عن أعمال التنظيم السرى ، وكان يهدف بذلك إلى إشعال الشقاق بين الإخوان ، بالطبع لصالح مجلس قيادة الثورة .

وكم كان دور ناصر شخصياً متعاظماً فى إشعال حدة النزاع بين الهضيبى والسندى ، ففى ١٩ نوفمبر قتل سيد فايز الرجل الثانى فى التنظيم السرى -والمنقلب حديثاً على معسكر الهضيبى- من جراء قنبلة كانت موضوعة فى علبة من الحلوى سلمت إلى منزله ، وقد تركزت الشكوك فى الموالين للسندى .

وكرد فعل على ذلك قام الهضيبى بطرد السندى و٣ آخرين من الإخوان بعد ٥ أيام ، وخلال الأسابيع الثلاثة التالية واجه الهضيبى بداية الثورة فى حركته .. وفى النهاية -وبتأييد من مجلس الشورى- قام الهضيبى بطرد ثمانية من الإخوان تضمنوا صالح العشماوى ..

كذلك ظل الهضيبى يكافح حتى يتجنب الشقاق ، وبعد مقاومة أصوات وآراء انعدام الثقة قدم المرشد العام عروضاً إلى مجلس قيادة الثورة بهدف تحسين العلاقات بين الطرفين ، وفى نوفمبر ، تحديداً فى الليلة السابقة على طرد خصومه قام باستضافة ناصر وآخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة على العشاء وفى الواقع ، لم يكن الضباط مهتمين بالتقرب من المرشد العام ، ولا هم كانوا عازمين على أن يروا خصومه يسودون ، ويبدو لأول وهلة أنهم كانوا راضين على رؤية الإخوان متخاصمين .

وقد بلغت الانتقادات ذروتها فى ٢٨ نوفمبر حينما طوقت القوى المناهضة للهضيبى منزلة مطالبين إياه بالاستقالة وإلى هذا الحد تدخل ناصر الذى استدعى العشماوى وحذره من أن مجلس قيادة الثورة لن يتساهل مع عدم النظام ، وخاصة من قبل التنظيم السرى .

ثم حاول ناصر التوسط فى النزاع ، واقترح على الإخوان تشكيل لجنة من كل الفرق للبت فى مظالم الإخوان المطرودين ، وقد دفع ذلك البعض للجدل بأن تدخل ناصر يهدف إلى تعضيد ومساندة العشماوى والإخوان المطرودين .

ولو كانت استقالة الهضيبى قد جاءت سريعاً خلال الأزمة الناشبة فلربما رحب بها مجلس قيادة الثورة على وجه السرعة ، ولكن لكون الأزمة تم احتواؤها سريعاً وأضحت نتائجها غير مؤكدة فقد ظل الضباط بعيداً ، ولم يساندوا المنشقين حينما حسمت ، وبدلاً من ذلك أمروهم بالانسحاب .. إلا أن الأمر الجدير بإثارة الانتباه هو أنه بعد أن أدى الهضيبى يمين الولاء وظل بالسلطة ظلت علاقات ناصر بكل الفرق قائمة .

وهكذا ، وفى منتصف ديسمبر ناقش مجلس قيادة الثورة لأول مرة خيار حظر الإخوان ، ولكونهم اعتبروا هذه الخطوة فى غاية الخطورة ، فقد اعتمدوا على سياسة بث بذور الشقاق فى الحركة .

أما قرار حظر الإخوان فقد أشار إلى تغيير فجائى فى سياسة مجلس قيادة الثورة ، ويمكن القول إن التغيير فى استراتيجية مجلس قيادة الثورة كان نابعاً من نجاح الهضيبى فى تأمين مركزه فى قيادة الإخوان .. ورغم أن صالح العشماوى استمر فى التنديد بزعامة الهضيبى ، فإن آخرين ممن اعتبرهم الضباط مؤيدين للنظام بدوا من الصفوف القريبة خلف المرشد العام .

وعلى أية حال فإن إعادة تثبيت الهضيبى للسلطة حدث فى توقيت غير مناسب ، حيث كان الضباط يخوضون مرحلة جديدة ومتشائمة من المفاوضات الإنجليزية – المصرية ، كما توقعوا عدم انفراج وانتقادات عدائية من خصومهم ، ومما زاد الطين بلة أن فؤاد سراج الدين كان يدافع عن حزبه كبطل للكفاح الوطنى أمام محكمة الثورة .

ولاشك أن مجلس قيادة الثورة كان يعرف بالمحادثات السرية التى جرت بين أتباع الهضيبى والكابتن محمد رياض نيابة عن محمد نجيب الأمر الذى أثار نفور الضباط .

وتتنوع التفسيرات عن أى الجانبين بدأ المناقشات .. حيث يزعم محمد رياض أن منير الديلا وحسن العشماوى اتصلا بمحمد نجيب الذى أوفده للقائهم ، أما أحد مسئولى الإخوان ويدعى حسين حمودة فقد شهد أمام محكمة الشعب فى نوفمبر ١٩٥٤ بأن رياض هو الذى نقل فى البداية عروض محمد نجيب للهضيبى .. وعلى كل حال فإن الهضيبى ونجيب لم يتقابلا على الإطلاق ، وأن المحادثات الاستكشافية بين نوابهم لم تسفر عن أية اتفاق .

ونظراً للتأزم الحادث بين الهضيبى ومجلس قيادة الثورة ، فقد قام الهضيبى باستبدال رئيس التنظيم السرى (السندى) برجله يوسف تيلات ، كما بدا واضحاً أن الهضيبى لم يعد يرتأى حل الجناح الخاص ، حيث دفعه ما تعرض له من ضغوط فى إدراك قيمة وجود جبهة منظمة جيداً من الكوادر المخلصة ، وبالفعل قام صالح أبو ركيك وصلاح شادى بتوجيه الخلايا السرية فى الجيش والبوليس ، كما عهد إلى تيلات بتطهير التنظيم السرى من الموالين للسندى وتوجيهه بصورة مناسبة ، إلا أن الضباط لم يكونوا ليتساهلوا مع جناح مدنى سرى لا يعرف رئيسه الجديد نوعية اهتمامات الضباط .

وكان الشغب الحادث بين الطلبة الإخوانيين وطلبة هيئة التحرير فى جامعة القاهرة فى يناير قد دفع مجلس قيادة الثورة لاتخاذ خطوات معتبرة .

وتذهب كل التفسيرات إلى أن طلبة هيئة التحرير هم الذين حركوا الحادث حينما قاطعوا اجتماع نظمه طلاب الإخوان لتأبين شهداء الكفاح الوطنى من الطلبة ، ثم هبت العاصفة ، وأحرقت بعض العربات بما فيها تلك العربات التى كان يستخدمها طلبة الهيئة فى مقاطعة التجمع ، وأشهرت الأسلحة بواسطة الجانبين .

وفى اليوم التالى ألقت السلطات القبض على زعماء الإخوان وقرابة ٤٥٠ عضواً ، العديدون منهم كانوا ينتمون للجيش والبوليس وقد نسف السادات فيما كتبه فى الجمهورية أولئك الذين يستترون برداء الدين ، ومن غير المحتمل أن يكون مجلس قيادة الثورة قد خطط للإثارة ، إلا أن الضباط أصبحوا على قناعة بضرورة التحرك ، وفى اليوم التالى حظرت الحكومة الإخوان المسلمين تحت اللائحة التى حظرت على أساسها الأحزاب السياسية .

وقد كان ما حدث بمثابة غارة دعائية ضد الهضيبى وتحالفاته بصورة أكبر من كونه مجهوداً مدبراً لتحطيم الإخوان .

ولذا نجد أن الانتقادات الرسمية والشخصية التى وجهها الضباط قد ارتكزت على الهضيبى وسلطته المنحرفة ، وليس على أهداف الحركة كما ارتسمها حسن البنا ، وقد زادت اتصالات الهضيبى مع البريطانيين من الاتهامات الموجهة إليه .. كما تم التأكيد على (أن الثورة لن تسمح على الإطلاق للرجعية الفاسدة بأن تراهن باسم الدين ، ولن تسمح لأحد بأن يتلاعب بقدر الدولة من أجل الطموحات الشخصية ، ولا استغلال الدين لخدمة الأهداف الذاتية ، ولا تعتقد أن قرار حل هذا التجمع يهدف إلى حل فكرته .. إطلاقاً) .. كذلك قال حسين الشافعى للعمال فى المحلة الكبرى (إن فكرة الدعوة الإسلامية لم تمت ولن تموت على الإطلاق) .

وواقع الأمر ، فإن النظام ترك أبـواب التعـاون المسـتقبلى مفتوحـة ، إذ بحلـول نهاية شهر يناير أطلق سراح ما يزيد على مائة من الإخـوان المعتقلين حديثاً .. بيد أن مجلس قيادة الثورة أمـر بإلقـاء القبـض علـى أولئـك الذيـن كـانت لديهـم اتصـالات بالجيش بما فيهم عبد المنعم عبد الرءوف وصلاح شادى ، كذلـك تـم اعتقـال اعضـاء مجلس الإرشاد الذين كانوا مقربين من الهضيبى .. وهذه المجموعة الأخيرة اشتملت على العديدين ممن عدهم الضباط وكلاءهم .

وفى ١٢ فبراير –الذكرى السنوية لقتل حسن البنا– قام ناصر وأعضاء آخرون من مجلس قيادة الثورة بزيارة قبر حسن البنا وهناك وقـف معهـم عبـد الرحمـن البنـا وصالح العشماوى وعبد القادر عودة ، وزعيم التنظيـم السرى المطـرود (السـندى) ، وهنـاك أيضـاً نعـى نـاصر مؤسـس الإخـوان الملسـمين ، الـذى كـرس حياتـه لتمجيـد المبادىء وفائدة الجميع ، وليس لطموحات دنيوية أو شخصية .

وقد حدد ناصر لزعماء الإخوان غير المسجونين ثلاثة أسس لإصـلاح الوضـع القـانونى للحركـة هـى : حـل التنظيم السـرى ، والكـف عـن الدعـوة داخـل الجيـش والبوليس ، والتطهير الداخلـى مـن الهضيبـى وتابعيـه ، ولكـن هـؤلاء الزعمـاء لـم يبتلعون طعم ناصر ، كما تجاهلوا عروض مجلس قيادة الثـورة ، وقـاموا علـى الفـور بإعادة بناء الحركة .

ولـم تغلـق الحكومـة مجلـة (الدعـوة) ، وفجـأة –بعـد ١٥ ينـاير– شـن صـالح العشماوى هجومه على المرشد العام ، بينمـا طـالب عبـد القـادر عـودة –الـذى كـان طليقاً– بإصرار بإصلاح الوضع القانونى للحركة وإطلاق سراح الإخوان المعتقلين ..

ورغم أن حل الحركة والاعتقالات الواسعة للإخـوان قـد أثـرت علـى وضعيتهـم الاقتصاديـة فـإنهم –طبقـاً للمراقبيـن الأمريكيين– اسـتطاعوا لـم خسـائرهم والعـودة بفاعلية إلى مشروعاتهم فى فبراير ، أمـا المخـابرات البريطانيـة فقـد سـربت شـائعات

عن وجود صدامات بين الإخوان والبوليس فى الدلتا وفى الإسماعيلية حيث كانوا يعقدون اجتماعاتهم السرية .

فى تقييم العلاقة بين مجلس قيادة الثورة والإخوان المسلمين والشيوعيين انبنت سياسة السلطة على الأهمية أو الجدوى الكبيرة بصورة أكبر من القرابة الأيديولوجية ، ولا يمكن الجزم بأن الضباط الأحرار شاركوا هذه الحركات أهدافهم ، حيث لم يوافق الضباط الأحرار على النهايات المحددة التى سعت إليها سواء حركة الإخوان أو الحركات الشيوعية .

وقد شعر أعضاء الانقلاب المنتمين لهذه الحركات بالروابط الحميمة مع حركاتهم بصورة أكبر مما شعر به زملاؤهم .. إذ أن كمال حسين وحسين الشافعى شعرا بروابط قوية تجاه الإخوان ، وإن لم يمتد هذا الشعور إلى زعماء الإخوان أنفسهم .. أما خالد محيى الدين ويوسف صديق فقد كانا ينتميان إلى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، ويذكر أن الأخير كان يرى نفسه ممثلاً للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى فى الانقلاب وانشرخ عن زملائه فى يناير ١٩٥٣ ، أما خالد محيى الدين فلا .

ومن ناحية أخرى ، فإن غالبية أعضاء الانقلاب شعروا بقليل من الارتباط -إن لم يكن قد شعروا بالعداوة- تجاه إحدى أو كل هذه الحركات ، وذلك لكونهم نظروا إلى خيارات مصر السياسية من خلال إطار ضيق جداً وإذا كانت المؤسسة البرلمانية لم تتمكن من الحكم -كما تقرر- خلال الشهور الستة الأولى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن الضباط شعروا بأن الجيش يجب أن يحكم الدولة .

وقد شكل الإخوان والشيوعيون تحديات مشابهة ، فكلاهما انتقد النظام القديم والذى -بمشابهته بالضباط الأحرار- غلب خيار الحكم العسكرى .

أما الضباط فقد شعروا من جانبهم بأن دعوة الإخوان لنظام إسلامى وأخلاقـى ، ودعوة الشيوعيون لتغيير البناء الاجتماعى سوف يؤدى إلى تذويب رسـالة ثورتهـم ، وقد مثل نقص تحمـس الإخـوان للثـورة ومعارضـة اليسـار ضغطـاً علـى الضبـاط لكـى يبرهنوا علـى أنهـم حينمـا يمسـكون بالسـلطة سـوف يسـتطيعون الإنقـاذ فـى حيـن لا يستطيع خصومهم .. وكان ذلك يعنـى -فـوق ذلـك- وضـع نـهايـة تفاوضيـة للاحتـلال البريطانى والانتقال إلى نظام برلمانى نظيف ومستقر والتقدم بإزاء تقليل الفجـوة بين الأغنياء والفقراء فى الدولة .

إن الضباط قرروا التعـامل مـع التحـدى السياسـى لكـل مـن خصومهـم بأسـاليب شديدة مختلفة ، وحينما فشل الضباط فى طى الإخوان المسلمين تحت سلطتهم عقـدوا العزم علـى أن يبـذروا بـذور الشـقاق بيـن صفوفهم ، ذلـك الشـقاق الـذى طغـى علـى الحركة بالفعل .. وإذا كان الضباط قد نجحوا فى ذلك إلا أن خصومهم الإخوان سرعان ما استردوا قوتهم .. وحينما قرر الضباط فى النهاية حل الإخوان فإنهم لم يفشلوا فـى تحطيم روح الحركة فحسب ، وإنما أيضاً أشعلوا عداوة الإخوان بصورة أكبر ضدهم .

أما فيما يتعلق بالشيوعيين فقد قام الضباط بشـن هجومـاً سريعاً ، حيـث كـانت الشيوعية فى عيون الضباط تمثل قوة مدمرة حقيقية ، كذلك ارتـأى الضبـاط أن ثمـة أجندة خفية للشيوعية ، أيضاً غذت اضطرابات كفر الدوار شعورهم بالتخريب المحتمل من قبل اليسار وأخيراً فإن الضباط كانوا يعرفون أنهم سيكسبون التـأييد الأمريكـى إذا قاموا بكسر شوكة الشيوعيين ، ذلك العامل الذى ساهم فـى زيـادة رغبتهـم فـى هـذا ، لكنه لم يكن الأساس فى توجههم المضاد للشيوعية .

إن المعركة ضد الشيوعية عبرت عن المزيد من الإحباط بصورة أكبر مما توقع مجلس قيـادة الثـورة ، وكـان لطبيعـة الحركـات -الشـيوعية- مـن حيـث صغرهـا وتشرزمها وكونهـا أقل تمركـزاً مـن الإخـوان أثـره فـى أن يكـون مـن الصعب عليهـا

الاصطدام بالنظام ، وكم كان مفجعاً بالنسبة لها أن تم اعتقال العديد من كوادرها وتقويض صحافتها المطبوعة .. وإلى حد ما فقد نجح النظام فى الكيد للعديد من الزعماء الشيوعيين تاركاً الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى فى شقاق بحلول أواخر ١٩٥٣ .

وفى الحقيقة ، استطاع مجلس قيادة الثورة فى مستهل ١٩٥٤ تقييم تعامله مع خصومه الشيوعيين والإخوان بدرجة من الرضا ، إذ بالإضافة إلى تكريسهم لوصف المؤسسة البرلمانية بالرجعية أضاف الضباط فجأة فى يناير (تجار الدين) .. وقد ظلت الشيوعية تهديداً صامتاً إلى حد كبير ، ولأسباب مبالغ فيها ربما وجدت جذورها فى تحريض العمال والفلاحين ولم يقدم النظام على شن هجوماً عاماً على الشيوعية ، فقط أشارت التقارير الصحفية إلى المحاكمات ، والإعلانات الطارئة مثل شهادة المفتى فى أغسطس ١٩٥٣ وإلى هجوم الضباط على هؤلاء الأصدقاء القدامى ..

وحتى قيام مجلس قيادة الثورة بتقويض الوجود القوى للأحزاب السياسية كان على الإخوان أن يتصالحوا عامة ، وعلى الشيوعيين أن يتحطموا خاصة .

الفصل السادس

سر التسعة

إن صدامات الضباط مع القوى المتباينة شددت من تصميمهم على قرار حكم مصر بأنفسهم ، حيث دفعت مقاومة الإصلاح الزراعى وإعادة التنظيم الحزبى ، وتردد شباب الوفديين فى تأييد النظام فى مسألة تطهير الحزب من الكبار سناً ، والرسائل الصدامية للإخوان المسلمين المنشقين ، والمجهودات التى بذلتها الحركات الشيوعية فى غير كلل فى مواجهة القمع -دفعت الضباط لإعادة تقييم وتوسيع طموحاتهم السياسية ، وقد اتخذ الضباط خطوات مبدئية فى تحديد دورهم السياسى الجديد بتعيين محمد نجيب رئيساً للوزراء فى سبتمبر ١٩٥٢ وتعيين أعضاء النخبة العسكرية لتولى الوزارات الحكومية ، حتى لو لم ير الضباط الأمر كذلك .. أيضاً ولدت لديهم خبرة الإدارة الحكومية ثقة معينة ، تلك الثقة التى اقترنت بشكوكهم الزائدة فى الساسة المدنيين والبيروقراط ، الأمر الذى جعلهم يقلعون عن الاعتماد على التغذية الاسترجاعية ، وتدريجياً أصبح الضباط يروون أنفسهم مؤهلين للشروع فى إنجاز أجندتهم الإصلاحية .

والسؤال الآن .. ما هو الدور الذى تصوروه للجيش بوصفه كان الأرضية الحقيقية لتسييسهم وبؤرة العديد من المظالم الخاصة ، تلك المظالم التى آثارتهم للتحرك ؟ وما هو الدور الذى تصوروه لحركتهم ؟ وإذا كانت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار والتى أصبحت الآن (الثورة الحاكم) لم تستطع مقاومة إغراءات السلطة فكيف يمكن توقع عودة الضباط للثكنات ؟

ورغم شعور الضباط بالتوجهات المضادة لحكمهم خاصة وأن زعماء حركة الضباط الأحرار قد تعهدوا مبكراً بأن الجيش كمؤسسة لن يشارك فى السياسة فإن العديد من الأمور الملحة قد عضدت هذا القرار ، حيث كان الضباط على علم جيد بمدى انتشار وتنظيم حركة الإخوان المسلمين والحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى داخل هيئة الضباط ، وربما اخترقوا حركتهم ذاتها ، كذلك كان الضباط على علم بصعوبة التسييس المفاجىء لحركتهم .

وفى نفس السياق فإن الكثير من التفسيرات تعتبر غير كافية فى تسليط الضوء على العملية التى من خلالها عزلت النخبة العسكرية نفسها عن جهاز الضباط ، إذ المعتاد فى سرد هذه القصة هو سرد العلاقات المتصدعة بين محمد نجيب وزملائه الصغار فى مجلس قيادة الثورة فى ضوء أزمة فبراير – مارس ١٩٥٤ حينما هددت الانشقاقات بوضع نهاية لحكم مجلس قيادة الثورة ..

ولا شك أن تلك النقطة المحورية مفهومة ، بيد أنه ينبغى تحليل ديناميكية العلاقات بين النخبة العسكرية وجهاز (هيئة الضباط) بصورة أعمق وأشمل ، تلك العلاقات التى آلت بصورة مباشرة ، ليس إلى قرار الضباط بتسييس الجيش فحسب ، وإنما أيضا إلى السيطرة على السلطة بأنفسهم ، وهذا ما سوف نناقشة فى الصفحات التالية .

سر التسعة :

فى آخر أيام شهر يوليو ١٩٥٢ أمر محمد نجيب القوات بالعودة إلى الثكنات ، وعبر تعيين رئيس وزراء مدنى والتقرير بعدم التواجد فى الواجهة اختارت النخبة العسكرية فى البداية دوراً خلفياً للجيش فى الحياة السياسية المصرية .. كذلك ركزت النخبة العسكرية على المظالم التى كانت سائدة بالجيش فيما يتعلق بأمور مثل العلاوات والمعاشات واحتياجات الأكاديمية العسكرية .. إلخ .

وفى الشهور التالية ارتأت القيادة العليا الجديدة تقاعد ٤٥٠ من جهاز الضباط (حينذاك ١٠٪ من جهاز الضباط) ، ولإخماد مشاعر الغضب التى سيطرت على هؤلاء المعزولين ، عين معظمهم فى وظائف بيروقراطية فى الدولة ، بينما ابتدعت وظائف للبعض الآخر برتب ورواتب مشابهة لما كانوا عليه بالجيش .

وفى منتصف أغسطس طلبت النخبة العسكرية من محمد نجيب وأربعة آخرين –هم زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبد المنعم أمين ويوسف صديق–

الانضمام إلى صفوفها ، وقد أيدت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار القرار لتوسيع دائرة أصدقائها الموثوق بهم .

والحادث أن النخبة العسكرية كانت تنظر -منذ البداية- بعين الحذر لمنافسيها فى جهاز الضباط ، ففى الفترة ما بين أغسطس وديسمبر ١٩٥٢ كشفت المخابرات الحربية مجموعات عدة من الضباط الصغار والمتقاعدين المدفوعين بأوهام العظمة ، وفى أواخر أغسطس تم القبض على حوالى ٣٠ ضابطاً (منهم ضباط كبار متقاعدين) بتهمة تدبير انقلاب نيابة عن اللواء فؤاد صادق (قائد القوات فى حرب فلسطين) ذلك الرجل الذى اعتبره الضباط زعيماً صوريا ممكناً لحركتهم .

بيد أن النظام لم يقبض على اللواء صادق ، الذى اعتقد إنه لا يعرف شيئاً عن المؤامرة ، وإن كان قد تم اعتقال ثلاثة ضباط كبار اتهموا بإثارة العصيان كإجراء احتياطى .

وفى نفس الشهر عزلت النخبة العسكرية العميد مصطفى كمال صدقى ذو الميول اليسارية ، والذى كان قد نظم العديد من الخلايا فى أواخر عام ١٩٤٠ .

وفى شهر ديسمبر تم القبض على حوالى ٢٠ من ضباط القوات الجوية المتقاعدين .. وقد بنت النخبة العسكرية حجتها فى القبض على هؤلاء الضباط فى أنهم مغامرين طائشين تتدافعهم طموحات شخصية .

وفى هذا السياق فقد تزايد الغموض حول علاقة زعماء الضباط الأحرار بحركتهم الخاصة ، حيث إن الحركة -رغم التكهن بكونها تتخذ من الديمقراطية أسلوباً لإدارتها- لم تدار بطريقة ديمقراطية على الإطلاق ، حيث كانت اللجنة التنفيذية تمرر الأوامر بصورة فوقية إلى كل فرع من فروع الجيش ، كما لم يتخلى زعماء الضباط كلية عن القواعد المعمول بها بين رتب الجيش .. إلا أن شبكة التفاعل التى تكونت بين الفروع غذت الروح المعنوية للفريق .. وقد ظهر هذا ماثلاً بوضوح خلال الاجتماعات الطارئة التى عقدها الضباط قبل الثورة بمدة وجيزة ،

والتى اشتملت على بعض الضباط الذين لا ينتمون سواء إلى اللجنة التنفيذية أو إلى القيادة العملياتية ، وما بدا من تنسيق للأنشطة خلال هذه الاجتماعات ..

وبعد ٢٦ يوليو أعادت اللجنة التنفيذية سيطرتها ، ووضعت نهاية مفاجئة لمثل هذا الجمع .. أما الاتصالات بين خلايا الضباط الأحرار فلم تتوقف رغم اعتقاد بعض أفراد النخبة العسكرية حدوث ذلك .

ولأن معظم أعضاء الثورة كانوا ضباط أركان حرب أو معلمين فإن اتصالاتهم بالرتب كانت محدودة ، ونتيجة لذلك عقد زعماء الضباط الأحرار العزم على الاتفاق مع طلبتهم الذين يخدمون تحت أمرتهم فى فلسطين ، والذين أصبحوا يقودون وحدات فى إقامة حصن الحركة .. هذا الصف الثانى من الضباط -والذى يصغر فى السن عن أعضاء الثورة ٥ سنوات- لعب دوراً خطيراً ليلة الثورة ، حيث قادوا وحداتهم للتحرك بعد يوم واحد فقط من علمهم بخطط الثورة ..

وبعد أن استقر الموقف بالإسكندرية وأبحر فاروق إلى نابلى ، رجعوا بوحداتهم ثانية إلى الثكنات .. ثم دب الاستياء بينهم بعد دخول الضباط الساحة السياسية ، ذلك الاستياء الذى غذته الشائعات بأن أعضاء النخبة العسكرية يعيشون كالباشوات ويجعلون من أنفسهم مشرفين على الضباط التابعين ، بالإضافة إلى بعض الأفعال الشائنة التى أشيع أنهم يرتكبونها مثل قيام صلاح سالم بمساعدة أخت فاروق على تهريب مجوهراتها وخطب السادات لود ناهد رشاد زوجة الدكتور يوسف رشاد الطبيب الخاص للملك فاروق .

وقد عبر ضباط الصف الثانى عن شكواهم بصراحة أمام عبد الناصر وآخرين من أعضاء النخبة العسكرية .. وعندما واجهت النخبة العسكرية هذه الانتقادات الحادة من الضباط التابعين ، توقفت النخبة عن كل الاتصالات المنتظمة مع خلايا الضباط الأحرار والتى أمرت بحلها .. إلا أن الاتصال بضباط الصف الثانى لم يتوقف

كليـة لأن قطـع العلاقـات معهـم كـان سـيمثل أمـراً غـير حكيـم ، بينمـا ظـل الضبـاط الساخطون معترضون على سلوكيات أعضاء النخبة .

كذلك كانت هناك مشكلة منبعها مواجهة منافس معروف سمح الضبـاط بصـورة خاطئة بظهوره بعد الثورة وهو العميد رشاد مهنا ، والذى كان يتسم بكبر سنه عن زعماء الضباط الأحرار وشخصيته الساحرة الملهمـة لرجالـه ، والـذى سـاعد الضبـاط الأحرار فى محاولتهم السيطرة على نادى الضباط فى يناير السابق .. وعندما عرضوا عليه أن يكون عضواً رسميا فى حركتهم امتنـع ، ولـذا وصفـه الضبـاط بـانعدام الثقـة ورهافة القلب .. ومع ذلك ، عندما لم يتمكنوا من الاتصـال بزملائـه فـى العريـش فـى ليلة ٢٢-٢٣ يوليو قاموا بإبلاغ رشاد مهنا بعمليتهم ، فقام بحشد قواته ، لكنه حينما وصل إلى القاهرة فى ٢٥ يوليو ووجه باستقبال صاخب من قبل وحدات المدفعيـة دق أعضاء الثورة أجراس الإنذار .. وقد اعترف عبد المنعم أمين أحد قادة المدفعية بأنـه دعا رشاد مهنا إلى القاهرة ظاناً أن الأخير ضمـن المخططين للثـورة .. ومخافـة مـن دوافعه قامت النخبة العسكرية بتعيينه فى مجلس النواب على أمل منحه وظيفة عاليـة وعزله عن وحداته .

وفى الواقع فإن رشاد مهنـا لـم يكـن راضيـاً عـن الـدور الشـرفى الـذى تلقـاه ، ولكنه اكتسب ميزة من مكانته العامة ، كما جذب اهتمام وسائل الإعـلام ، الأمـر الـذى أثار غيرة أعضاء النخبة العسكرية .

ويذكر أيضاً أنه ظل محتفظاً باتصالاته السياسية القديمة مع الإخوان المسـلمين والحزب الاشتراكى .. كما ارتأه زعماء أحزاب أخرى شخصية جديرة بأن يتم التعـاون معها ، وأنه رجل عظيم التأثير .

وكان النهج الذى اتبعه مهنا قد أثر على النخبة العسكرية فى مسائل متعددة .. حيث عـارض الإصـلاح الزراعـى مبدئيـاً مؤيـداً خيـار ارتفـاع المعـدل الضريبـى الـذى اقترحه على ماهر وفؤاد سراج الدين ، ورغم أنه أيد فى النهايـة خطـة المـائتى فـدان

فإن الضباط أخذوا موقفه الأصلى كحجة .. وفى منتصف اكتوبر ١٩٥٢ وعقب الجولة الناجحة لمحمد نجيب فى الدلتا اتهمت النخبة العسكرية مهنا بالتدخل فى الشئون الحكومية ، وجزمت بأنه يتحدث نيابة عن الجيش ومن ثم قامت بخلعه .

وبسلوكهم هذا ضد مهنا ، كان على الضباط أن يستجيبوا للضغوط المتزايدة من الدوائر المدنية المتعاطفة بتنقيح طبيعة دورهم السياسى .

ففى مقالة كتبها إحسان عبد القدوس ذات صلة بخلع مهنا أثار سؤالاً أزعج حتى أولئك الذين كانوا يعرفون الإجابة .. هذا السؤال هو .. من المسئول عن حكم مصر اليوم ؟ .. ولم يقطع عبد القدوس روابطه الودية بالنخبة العسكرية .. وإنما آمل بإثارته هذا السؤال بصراحة أن يحث أعضاء النخبة العسكرية أن يمضوا عموماً .. وأضاف الكاتب .. إن قضية مهنا أثارت الارتباك داخل الدوائر الحكومية بخصوص دور النخبة العسكرية والسياسة التى يتبعها الجيش بصورة واسعة ... وأن الحجاب الذى على وجوه رفاق محمد نجيب سمح لكل ضابط فى الجيش أن يدعى إنه عضو بالنخبة العسكرية .. ولو أن الجيش كان قد عاد إلى الثكنات ، فإنه سيكون شيئاً واحداً ، ولكن لأن شركاء محمد نجيب أصبحوا شخصيات سياسية فقد جادل عبد القدوس لأن من حق العوام معرفة هويتهم .

واستجابة لهذه الدعوة ، وفى حدث أبعد من هز صورة مهنا العامة قام الضباط فجأة بنزع حجابهم ، وفى اليوم التالى على إعلان النظام عن خلع مهنا كتب مصطفى أمين مقالة نشرت بالأخبار تحت عنوان (سر الضباط التسعة) أعلن فيها عن أن مهنا لم يكن منتمياً إلى المجموعة التى نظمت الثورة ، ولا هو لعب أى دور فى قرارات الضباط المصيرية .

وقد قرر مصطفى أمين أن ناصر طلب المقالة مباشرة واستحسن نصها الأخير .. وعندما أثار الخبر عاصفة من المعارضة بين دائرة الضباط تراجع ناصر وأعطى مصطفى أمين تعليمات بسحب مقالته من المحررات الأخيرة .

وبوجه عام فإن أسلوب التعامل فى موضوع مهنا ونذر التهديد النابعة من الجيش ذاته قد وسعت الهوة بين النخبة العسكرية والضباط الصغار ، وإرساء مرحلة من الصدام الدراماتيكى ، وفى أوجه عديدة الصدام التراجيدى بين الضباط الأحرار وزعمائهم .

وبالنسبة لمجموعة ضباط المدفعية الموالين لمهنا ، مثل طرد مهنا بواسطة النخبة العسكرية كل ما بقى فى العلاقات بين القيادة العليا وجهاز الضباط الخاص بها .. ولا شك أن قوة مثل هذه العاطفة بين مجموعة ضباط المدفعية على الأقل مرده حقيقة أن اثنين من أعضاء الثورة (صلاح سالم وعبد المنعم أمين) كانا ينتميان لسلاحهم ..

وقد وصف ضباط المدفعية المقربين من مهنا تبريرات طرد مهنا التى تعلل بها طاردوه بأنها جوفاء ، وعندما زار كمال الدين حسين المدفعية وتكلم عن مهنا ، قَبِلَ العديدون من الضباط كلمته ، ويزعم حمزة أدهم -أحد المتآمرين- قائلاً .. ((لأننى كنت أثق بكمال الدين حسين بصورة مطلقة ، فقد صدقت كل كلمة قالها عن رشاد مهنا ..)) وبالقرب من منتصف أكتوبر بدأ اتجاهه يتغير .. ففى أواخر أكتوبر بعد طرد مهنا بدأ أدهم ومحسن عبد الخالق وفتح الله رفعت فى الاتصال بالزملاء الذين أعلنوا عدم راحتهم لمسار الأحداث .. وعلى صعيد آخر بدأت مجموعة صغيرة من ضباط المدفعية فى الالتقاء أسبوعياً .

وفى البداية لم يبذل هؤلاء الضباط أى مجهود لإخفاء أنشطتهم ، وتقربوا علانية من النخبة العسكرية سعيا للتوسط بين مهنا وخصومه ولأن المجموعة اتسعت فقد بزغت أفكار عن تشكيل العلاقة بين النخبة العسكرية وحركة الضباط الأحرار ، واقترحت المجموعة على النخبة العسكرية تشكيل قيادة عامة تتكون من عشرة رجال منهم خمسة دائمون (ناصر - عامر - بغدادى - كمال حسين - صلاح سالم)

وخمسة منتخبين يمثلون الضباط الأحرار ، ومن جانبها رفضت النخبة العسكرية الاقتراح ، لكن ناصر قاد مجموعة ضباط المدفعية إلى تصديق أنه سوف يقبل .

ونظراً لإحباطهم من الوعود الكثيرة ، بدأت المجموعة فى أواخر ديسمبر الحديث عن استخدام القوة ، وبالبحث عن تحالفات امتدت اتصالات المجموعة خارج سلاحهم .. وقد أشار عليهم زملاؤهم بسلاح المدرعات بالصبر .

وفى السياق ذاته تقرب محسن عبد الخالق -أحد الزعماء- من اثنين من الوزراء الوفديين هما : محمد صلاح الدين وعبد الفتاح حسن ، وعرض عليهما مناصب فى مجلس الوزراء فى الحكومة المقترحة إلا أنهما لم يكونا مقتنعين ، أما المناقشات مع الإخوان المسلمين والتى كان بعضها مع الهضيبى شخصيا بدت واعدة ، لكن مجلس الإرشاد رفض الوفاء بأى التزامات فى هذا الصدد ، واتهم عبد الخالق الهضيبى بأنه هز ثقتهم فى ناصر .

وفى الواقع ، فقد ظل ضباط المدفعية غير متأكدين من أهدافهم العامة ومنقسمين حول تكتيكات مقبولة ، كما أن حديثهم عن العنف -اقتراحات إلقاء القبض على أعضاء الثورة ، وفرض قيادة جديدة تحت إمرة نجيب- استبعد بعض أعضاء المجموعة ، وفى النهاية اتفق هؤلاء الضباط على إرجاء مثل هذه الخطط .. وبدلاً من ذلك حاولوا المغامرة بخوض انتخابات نادى الضباط فى يناير ١٩٥٣ بعد عام من انتصار الضباط الأحرار والذى غلف برئاسة نجيب .. وعندما فاز مرشح المدفعية بمقعد فى مجلس الإدارة قررت النخبة العسكرية أن تتحرك .. ففى ١٥ يناير تم الأمر بإلقاء القبض على ٣٥ ضابطاً اتهموا بالتآمر على قلب نظام الحكم ، ورغم أن رشاد مهنا لم تكن له اتصالات مباشرة مع الحركة فإن النخبة العسكرية حددت إقامته كنوع من الاحتراس .

وقد قوى هذا المعترك النخبة العسكرية ودفعهم للتأكيد على تسييس الجيش وتشجيعهم على اتخاذ قرارهم بالإعلان عن الثورة .

وبعد يومين من التحرك ضد متآمرى المدفعية أعلن النظام عن إلغاء الأحزاب السياسية ، كما شن غارة السنوات الثلاثة من الحكم العسكرى .

وحينما لم تؤد اللائحة الرسمية (القانون الرسمى) إلى إثارة مشاكل بالجيش بالقياس لما حدث من قبل الأحزاب فإن متحدثاً باسم الحكومة ربط بين الاثنين .

إن مشهد التمرد بالقوات المسلحة أدى إلى إطلاق شرارة التحرك .. وقد زج الوفد بالنخبة العسكرية للخلف حتى الحائط بمنازعة قانون إعادة تنظيم الأحزاب فى المحكمة ، وكان على الضباط أن يرجئوا تحركهم المصيرى حتى يبت مجلس الدولة فى الموضوع (كان مقرراً للمجلس القيام بذلك فى فبراير) وذلك حتى يتم إتاحة الوقت الكافى لمبايعة هيئة التحرير وتبدأ اللجنة الدستورية عملها ، وإعطاء أنفسهم فسحة لالتقاط أنفاسهم .. بيد أنهم -عبثاً- تحركوا بعد أن وصلت الأمور إلى نقطة الغليان .

والآن .. هل كان هناك تمرداً حقيقياً بالجيش ؟ .. فى الحقيقة كانت هناك مبالغة واضحة فى الاتهامات التى وجهت إلى مجموعة المدفعية بأنها تآمرت للإطاحة بالحكومة ، لكن النخبة العسكرية كان لديها سبب مشروع فى الخوف من المجموعة .. حيث قرر المستشار البريطانى لشئون الشرق (تريفور إيفانز) .. (أن القيادة العسكرية العليا اعترفت بعدم وجود مؤامرة كاملة ومحبوكة ، ومع ذلك ليس هناك شك فى وجود مشكلة حقيقية تبدت مظاهرها فى أن القيادة العسكرية العليا كانت فى غاية القلق وأن المؤامرة لم تكن عذراً مناسباً لتذويب الأحزاب) .

وبعد ٢٣ سنة قرر عبد المنعم أمين أن : (لم تكن هناك مؤامرة .. وإنما عبر بعض الضباط بصوت مرتفع عن رفضهم لما كان يحدث .. وإنهم اعتقدوا أن مجلس قيادة الثورة لا يعدو أن يكون من ضباط مثلهم تماماً .. لكن المجلس كان حساساً للغاية ، وخشية إحرازهم تقدماً قبض عليهم) .

وظل زعماء حركة ضباط المدفعية يجادلون بأنهم شكلوا لوبى (جماعة ضغط) معلن ولم يخفوا شيئاً عن النخبة العسكرية ، لكن إحساساً متزايداً بأن أعضاء النخبة

العسكرية بما فيهم ناصر شخصيا يلاطفوهم قاد بعض أعضاء المجموعة إلى مناقشة التحول إلى قوة .

ويعترف أحمد حمروش -الذى لم يكن غريباً على المؤامرة وأنه نفسه ضحية لما حدث- بأن : (عند تحرك الضباط لفرض رأيهم لم تكن الأمور لتبقى داخل حدود المناقشة الديمقراطية ، بل إنها قادت إلى استخدام القوة) .

أسرار اجتماع الست ساعات بين ناصر وسلاح المدفعية :

وبعد عملية القبض على متآمرى المدفعية واجهت النخبة العسكرية تحديات أكبر لسلطتهم ، إذ حينما ذاعت أخبار القبض هذه بين ضباط السلاح قام ٤٠٠ ضابط من ضباط المدفعية بالجلوس فى صالة الطعام ، ورفضوا أن ينفضوا إلا بعد أن يتدخل ناصر شخصياً ويعدهم بالبحث والاستقصاء ، ذلك الوعد الذى لم يتم الوفاء به على الإطلاق .. وتلا ذلك -تحديداً فى ١٧ يناير- قيام النظام بالأمر بالقبض على العقيد حسنى الدمنهورى أحد الضباط الأحرار وقائد وحدات المدرعات فى الصحراء الغربية ، وقد اتهم الدمنهورى بتحريض سلاح المدرعات على التمرد ، ومن جانبه اعترف الدمنهورى بأنه خطط للقيام بمظاهرة ، وقد حكم عليه بالإعدام فى جلسة خاصة أعدها أعضاء الثورة .

ومخافة أن يزداد اغتراب الجيش أجل ناصر وزملاؤه إعدام الدمنهورى ، ثم خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة (ظل الدمنهورى بالسجن حتى عام ١٩٥٨) .

كذلك فإن ١٤ ضابطاً آخرون تلقوا أحكاماً ما بين سنة و١٥ سنة فى ربيع ١٩٥٣ .

ويبدو أن اللين أصبح سمة مميزة لتعامل النظام مع انشقاقات الجيش ، فالذين سببوا مشكلة سوف يقضون بعض الوقت بالسجن أو المنفى ، ثم بعد ذلك يطلق سراحهم ويتولون وظائف مدنية .. وقد جاء الاختيار الأول لهذه الاستراتيجية -والتى

أثبتت نجاحاً- فى شهر مارس ١٩٥٤ ، حينما أطلق النظام سراح ضباط المدفعية الذين اعتقلوا فى يناير ١٩٥٣ لكسب التأييد المعنوى فى ظل إضراب سلاح المدرعات وفى ظل بداية التمرد فى المدفعية ، وحاول النظام جاهداً البحث عن أى مصادر أخرى للانشقاق فى الجيش ، ظهر هذا جلياً فى أن أحمد حمروش - زعيم خلايا الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى - حبس لمدة سبعة أسابيع- دون تهمة ، وقد ألغت عملية القبض عليه قرار الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى بعدم الاصطدام مع النظام ، كذلك تم تجريد الجناح العسكرى للحركة من السلاح بصورة مغالى فيها لدرجة أنه عندما حاول أحمد حمروش الاتصال بزملائه فى الجيش فيما بعد وجد أن التنظيم قد انهار .. وبعد فترة وجيزة حلت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى جناحها العسكرى بصورة كلية .

كذلك كان للشرخ الذى أحدثته المدفعية أثره على النخبة العسكرية فى إشعال الصراع ورحيل اثنين من الأعضاء هما يوسف صديق وعبد المنعم أمين ، حيث آل مصير الأول إلى التقاعد أولاً ثم إلى مغادرة البلاد فى مارس ١٩٥٣ .. أما الثانى فقد عرض الاستقالة من مجموعة الثورة ، ولكنه قاوم مجهودات إرساله إلى الخارج ، وأخيراً وفى شهر أكتوبر قبل منصبا دبلوماسيا فى أوروبا .

وفضلاً عن إشرافهم على الإدارة الحكومية وقمع المعارضة ، فإن سلوك النخبة العسكرية بإزاء سلاح المدفعية قد رسخ الاعتقاد لدى مجلس قيادة الثورة بأن حكم مصر يتطلب صبغ القوات المسلحة بالصبغة البوليسية وأن احتكار المناصب القيادية على مستوى القمة سوف يؤدى إلى الحيلولة دون التفاف الضباط صغار السن حول لواء مشهور ، وهكذا يتم تجنب الاضطرابات فى الجيش .. إن زعماء الضباط الأحرار عرفوا من خلال خبرتهم الذاتية الصعوبات التى تواجهها القيادة العليا المنعزلة فى محاولة حفاظها على الولاء فى ثكنات الجيش ، وبوصفهم ضباط أركان ومعلمين فى كلية الأركان ، فقد كانت لديهم اتصالات شخصية طفيفة بأعضاء حركتهم فى الفترة السابقة على الثورة .. والآن ظلت زعامتهم قائمة على الصف الثانى من الضباط ،

ولو أنهم فقدوا هذا الولاء كما حدث عما قريب فى المدفعية ، فإنهم كانوا سيجبرون على السقوط إلى الخلف .. وغنى عن البيان أن ممثلى مجلس قيادة الثورة فى المدفعية (كمال حسين ، وصلاح سالم ، وعبد المنعم أمين) قد فقدوا المصداقية فى التكنات ، حيث طلب ضباط المدفعية الذين أضربوا فى صالة الطعام بعد القبض على زملائهم الحديث فقط مع ناصر ، ومن جانبه وعد ناصر بإعادة النظام ، لكن على خلاف قادتهم قبل عام ، كان يعلم –هو وزملائه– أنهم يجلسون فى برميل بارود .

ومن خلال إصرارهم على أن يبقى الجيش خارج دائرة السياسة أجبر ناصر وزملاؤه على تعرية حركة الضباط الأحرار من وسائل الدفاع ، وتزامن مع ذلك حاجتهم لمجموعة من الضباط يمثلون مصدراً للثقة لقيادة الوحدات .. وكان ذلك يعنى فى أهم محدداته التحول إلى الأصدقاء القدامى ، والذين كان العديدون منهم ينتمون إلى الضباط الأحرار ، كما كان يعنى التحول إلى الأشخاص الأقل ملائمة للقيادة ، كما نجم عن ذلك أيضا سيادة الخصومات والغيرة بين أعضاء من النخبة العسكرية بعينهم .

ففى شهر يونية صدر أول مرسوم جمهورى بواسطة نجيب بتعيين عبد الحكيم عامر رئيسا لأركان القوات المسلحة ، وهكذا رقى عامر إلى رتبة لواء بجرة قلم ، وهكذا أيضاً ذاع القول بأن عامر تولى منصبه هذا لكونه كان مصدر ثقة لناصر وأن اختياره –شأن اختيار أى عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة– أحيط بقدر من التحقق من قبل الآخرين ونظراً لإدراك أن عامر صديقاً ومصدر ثقة لناصر فقد وافقوا على وقف الاتصال بوحداتهم ، وسلموا السلطة كاملة لرئيس الأركان الجديد .

وقد سببت ترقية عامر تهيجاً أكبر لدى الرتب الأعلى ، إذ رغم أن القيادة العليا قد قامت بترقية ١٤٤ عما قريب (كانت المرة الأولى التى يتم فيها الترقية بعد الثورة) –رغم ذلك فإن الضباط المهنيين كانوا ساخطين من تولى وافد سياسى (عامر) لتولى الإشراف عليهم .. كما استقال قائد القوات الجوية .. ولتخفيف وقع ترقية عامر سعى

أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى معاملة قادة الأسلحة الكبار باختلاف ، حيث منحوهم درجة من الاستقلال الإدارى .

وفوق ذلك ، فقد اعتمد مجلس قيادة الثورة على يقظة المخابرات الحربية تحت قيادة زكريا محيى الدين فى درء الاضطرابات المستقبلية فى الصفوف ، وبتولية وزارة الداخلية فى أكتوبر ١٩٥٣ استطاع زكريا محيى الدين التنسيق بفاعلية بين المخابرات الحربية والعمليات الأمنية الداخلية .. وقد تجلى نجاح محيى الدين فى الانشقاق الذى حدث بالنسبة لليسار بحلول نهاية العام ، وعدم مقدرة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى على إعادة تنظيم جناحها العسكرى ، ولكن فى مشهد هام آخر غفلت المخابرات الحربية ومجلس قيادة الثورة عن تنامى القلاقل داخل المجلس نفسه بين محمد نجيب والضباط وأثر ذلك على هيئة (جهاز) الضباط .. الأمر الذى جعل تركيز ناصر وزملائه ينصب على الموالين لنجيب عن قرب ، بينما تم تقليلهم من شأن التعاطف الذى تولد بإزاء نجيب بين الضباط الصغار .

برلمان الإثنى عشر

إن الصراع على السلطة بين محمد نجيب وزملائه اشتد فى الوقت الذى واجه فيه مجلس قيادة الثورة نتائج قراره بالتأكيد على سلطته المطلقة على الدولة ، كما أن توسلات إحسان عبد القدوس وغيره بخروجهم من الظل بدت الآن نصيحة إجبارية .. ومن جانبهم شرع الضباط فى خلق هوية سياسية لأنفسهم معولين على أنهم إذا كانوا قد خسروا شعبيتهم لدى جهاز الضباط ، فإنهم ربما لا زالوا يحظون بهذه الشعبية لدى القطاعات المدنية ، وأن بإمكانهم الحفاظ على مكانتهم بالجيش ما داموا يتواجدون فى مراكز القيادة العامة .. بيد أن هذا الإيحاء قد تلاشى فيما بعد فى ضوء الضغوط التى تعرضوا لها فى ١٩٥٣ .

ففى أواخر ١٩٥٢ فطن المصريون فى بادىء الأمر لظهور العديد من أعضاء الثورة فى دائرة الضوء العام .. فبالنسبة للطبقة الوسطى أضحى صلاح سالم -بسبب دوره فى إدارة شئون السودان وبراعته الجماهيرية- شخصية محورية قبل ناصر .. وفى بعثة دبلوماسية إلى جنوب السودان فى بداية ١٩٥٣ كان لظهور سالم بمظهر ابن البلد ومشاركته فى احتفال عام أثره فى كسبه سمعة سيئة بوصفه (ضابط راقص) وبوصفه متحدثا باسم النظام بعد تعيينه وزيراً للإرشاد القومى فى يونية ١٩٥٣ ظل سالم أكثر شهرة من زملائه .

وعندما خصصت المصرى صفحتها الأخيرة فى نهاية العام لأكثر الشخصيات تأثيراً فى عام ١٩٥٣ ظهر كاريكاتيرات سالم وناصر جنبا إلى جنب مع شخصيات مثل ايزنهاور ومولوتوف .

وكان اسم جمال عبد الناصر قد ذاع فى دائرة الصحافة منذ ٥ أكتوبر -أى فى اليوم التالى لطرد رشاد مهنا من خلال عمود مصطفى أمين عن الضباط التسعة .. وبحلول شهر نوفمبر بدأت صوره تظهر عادة بجانب صورة نجيب ويشار إلى اسمه فى العناوين ، وتصدر اسمه العناوين الرئيسية لأول مرة فى أواخر ديسمبر ١٩٥٢

بمناسبة انتقاده الحاد للسياسة البريطانية ، وبحلول العام التالى استطاع ناصر أن يحل محل صلاح سالم بوصفه أبرز عضو فى مجلس قيادة الثورة بعد نجيب ، حيث أصبحت صوره تظهر بصورة منتظمة ، كما ألحق بنجيب كرمز للثورة .. وفى فبراير أصبحت خطبه مناطاً للتغطية الصحفية .

وبحلول ربيع ١٩٥٣ أصبح أعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرون معروفين كشخصيات عامة .. وفى منتصف مارس وعند التبشير بهيئة التحرير أوفد الضباط كمبعوثين شخصيين إلى أقاليم وطنهم ، وفى أوائل أبريل شرعوا فى القيام بتظاهرات عامة منظمة ، والتحدث إلى الحشود وفى المساجد .. وفى بادىء الأمر كان ينتابهم التلعثم أمام التجمعات العامة ، حيث يقرر بغدادى أنه خلال أحد لقاءات ناصر بالدلتا بصحبته .. (بعد أن تحدث ناصر قال .. ماذا قلت ؟ لا أعرف بالضبط ماذا قلت ؟ .. فقلت له رائع .. وبعد ثلاثة سنوات كان يستطيع التحدث لساعات ، لكن فى البداية كان هكذا .. تحدث لمدة ٥ دقائق وقال كلمتين فى جملتين وحينما توجه إلىّ قائلاً إننى لا أعرف بالضبط ماذا قلت ، قلت له رائع) .

ولأن العداوة قد نجم عنها مجموعة من المشاكل ، فإن الشهرة كادت أن تبلغ مبلغها .. كما أن الصحافة التى بشرت بتحالفات مجلس قيادة الثورة كانتصارات ابتكرت كاريكاتيرات هجومية ودية عن الضباط ومع ذلك لم يتقبلها الجمهور بحرارة ، كذلك تأرجحت الشائعات حول الضباط بين الكفاح والتنافس على قيادة الثورة ، تلك الشائعات التى لم يستطع الضباط السيطرة عليها ، والتى كانت تنطوى على قدر كبير من المصداقية .

وفى لقاء جرى فى أواخر نوفمبر ١٩٥٣ وصف ناصر مجلس قيادة الثورة بأنه برلمان صغير يتكون من ١٢ عضوا يحملون ثورة الجيش على أكتافهم ، كما أكد على أن كل عضو فى المجلس له صوت متساو ، بما فيهم رئيس الجمهورية .

وفى الحقيقة فإن ناصر -من خلال قوة شخصيته الصرفة وذكاءه السياسى المطرد- استطاع السيطرة على رفاقه وقادهم إلى اتجاهات اعتقد إنها الأحكم .. وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى ظهور انقسامات فى نخبة الثورة الحاكمة ، بما لذلك من دلالة على الفشل فى احتفاظهم بتماسك الروح المعنوية .. وربما كان احتفاظهم بالتماسك ظاهريا مرده الخوف من أن يقوى أعداؤهم .

قصة اعتقال اللواء محمد نجيب :

وبالنسبة للضباط ، فإن نجيب الشخص الذى منحوه قيادة حركتهم أصبح شغوفاً بالشعبية وتغلبه الرغبة فى حكم الفرد ، وقد أصر الضباط -واستمروا مصرون- على أنهم هم الذين صنعوا نجيب ، وأنه انقلب عليهم فى محاولة لاحتكار التأييد الشعبى .

أما الإنكار العام فقد بدأ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ حينما قال مجلس قيادة الثورة للأمة أن نجيب ، الذى لم يلعب دوراً على الإطلاق فى حركة يوليو ، سعى الآن لحيازة سلطات ديكتاتورية على المجلس الحاكم ، وبعد سقوط نجيب فى نوفمبر التالى ، قلل التاريخ الرسمى من دوره إلى درجة انعدام القيمة .

وفى السنوات القريبة أثير الكثير من الجدل حول صورة وشخصية نجيب ؛ ما بين فريق يرى أنه اللواء البطل الذى تصدى لميول ناصر الطغيانية وأنه ضحية للخداع والمحارب الوحيد من أجل الديمقراطية والحريات المدنية وفريق آخر يرى غير ذلك .. ولكن فى التقييم العام لا هذا الفريق ولا ذاك يعكس بالضبط الموقف الحقيقى لنجيب فى المجموعة ودوره فى المسائل الحيوية المتنوعة التى واجهت مجلس قيادة الثورة والتى قادت إلى انعزاله وإقصائه .

إن تقليل الضباط من دور نجيب فى حركتهم عكس عدم إحساسهم بالطمأنينة بصورة أكبر من أى مجهود بذله نجيب لكسب ثقة لا يستحقها على تصرفاته ، وفى

الحقيقة فإن الضباط تقربوا من نجيب وعرضوا عليه زعامة حركتهم ثم طعنوه ، لكن نجيب لم يلعب دوراً سلبياً على الإطلاق .. إنه وافق على قيادة مرشحى المعارضة فى انتخابات نادى الضباط فى أواخر ١٩٥٢ ، كما شارك على الأقل فى إحدى الجلسات الاستراتيجية مع زعماء الضباط الأحرار فى يناير ١٩٥٢ وبعد السبت الأسود حينما ناقشوا خططاً جادة من أجل القيام بثورة وبرغم من أنه -أى نجيب- لم يساهم فى تنظيم الثورة فقد اتصل به الضباط مقدماً لإخباره بخططهم ، وحينما استعادوا قواتهم تم اختفاؤه بذكاء بالإسكندرية .

وفى البداية لم تختلف رؤى نجيب السياسية عن تلك الرؤى التى كان يتبناها زملاؤه الصغار ، ولم يكن نجيب -كما يزعم البعض الآن- المدافع الثابت عن الديمقراطية ، إذ عبر مشاركته الضباط الصغار كراهية النظام السياسى لم يكن انعدام ثقته بزعماء المؤسسة بأقل منهم . كذلك فإنه قبل دور الجيش الموقوت كأمين على السلطة حتى يعيد النظام السياسى تشكيل نفسه ، كما لم يمانع عملية إعادة تنظيم الأحزاب ، أيضاً ساند الإصلاح الزراعى وبارك شنق عمال كفر الدوار ، كما رحب بإقصاء رشاد مهنا ، الذى لم يكن منافساً له وحده .. وفى يناير ١٩٥٣ -بمباركة كل زملاءه- أمر بالقبض على ضباط المدفعية ، وحل الأحزاب السياسية ، وقنن حكم إعدام الضابط المنشق (الدمنهورى) .

ولا شك أن الاختلاف الجيلى بين نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة كان له أثره الفعال على تداعيات العلاقة بين نجيب وبينهم ، إذ منذ البداية كان نجيب والذى كان يبلغ من العمر ٥٣ سنة بمثابة الشخصية الأبوية للضباط الصغار مثلما كان بالنسبة للأمة كلها .

إن سيرة نجيب وسلوكياته العامة تعكس صورة رجل مهذب ، ينفخ البايب ، ويتسم بالحزم ، مزهوا بزيه ، كما أن حبه للبلد منحه صيتاً وشهرة .. وكان يبدو بسيطاً متواضعاً أمام الجماهير ، كما كان لطيفاً ومحنكاً فى تعامله مع أشخاص النظام

القديم ، حتى أولئك الذين أمر باعتقالهم منحهم التوقير المناسب باعتبارهم ساسة ، وذلك على خلاف ما صوره البعض من فظاظة .

وأيما كان الأمر ، فليس هناك خلاف على أن نجيب قبل الدور الذى خصص له فى دعة ، وليس أدل على ذلك من أنه لم يبذل أدنى درجة من التملق السياسى للإمساك بمنصبه العام ، كما أنه ارتضى حكم الأغلبية من خلال نخبة الثورة.. كذلك فإن أحداً لم يقل إنه قاوم ظهور الآخرين فى دائرة الضوء العام .. أيضاً بلغت ثقة الضباط به درجة لم يبلغها أى من زملائهم القدامى .. ومع ذلك تبدل الحال وأصبح انعدام ثقتهم فى أكابرهم -ساسة وضباط- حتى قيل إنه زعيمهم الذى اختاروه .. وقد كان لمحمد نجيب نفسه دوراً فى ارتسام صورة معينة لنفسه سرعان ما استهجنها زملاؤه الصغار .

إن الطموحات الظاهرة للضباط الصغار ، وخاصة ناصر ، عظمت اختلافاتهم مع نجيب ، وتمثلت خطيئته الكبرى فى عيونهم فى مقدرته على تدعيم شعبيته بينما كان الوضع السياسى والاقتصادى فى الدولة فاسداً ، صحيح إنه ساهم فى التصدى للعمال والطلبة ، بيد إنه أعلى من صورته العامة إلى الدرجة التى رفعت هذه الصورة فوق الأحداث وجعلته يحاول قدر الإمكان أن يحافظ عليها من الشوائب ، هذا وقد ظهر الصراع داخل مجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت الذى فشل فيه الضباط الصغار فى تحريك التأييد العام وبناء أيديولوجية لثورتهم وتقرير إجراءات أشد قسوة نحو المعارضة .

ولم يلعب نجيب على الإطلاق دوراً سلبياً فى هذا الصراع ، وإنما استشعر المعركة مبكراً وبدأ يناور من أجل مكانته ، وقد أصبحت قضية الزعامة ملهبة بحلول ربيع ١٩٥٣ ، حيث بدأ مجلس قيادة الثورة تتبع ومراقبة تحركات وتصريحات نجيب العامة التى كانت تتعارض والمجلس ذاته ، كذلك فإن نجيب تسبب فى إثارة زملائه

حينما قال لمراسل أمريكى إنه رغم تصرف مجلس قيادة الثورة منفرداً فيما يخص الوفاق الودى فإن القرار النهائى يظل فى يده .

ففى ضوء ذلك أعطى مجلس قيادة الثورة تعليمات للصحافة بمحو الإشارة إلى خطب نجيب لكونها -طبقاً لوجهة نظرهم- كانت مضادة للبريطانيين بصورة مبالغ فيها .. بيد أن نجيب لم يقل شيئاً لم يقولوه من قبل ، ولكن مجلس قيادة الثورة -مع الأخذ فى الاعتبار المفاوضات القادمة- قد تعهد بالتخفيف من حدة بيانه .. فى حين أن نجيب -الذى كان يلعب على وتيرة الجمهور- لم يكن ليضع نصب عينيه ذلك .

وثقة فى شعبيته أضحى نجيب أشجع ، أما الضباط الذين كانوا قد ترددوا فى تعيين نجيب رئيساً فقد أجلوا إعلان مصر كجمهورية فى مايو ، وحينما عارض بارزون أمثال لطفى السيد كان لدى مجلس قيادة الثورة خيارات محدودة ، وبالموافقة على تعيين نجيب حاول الضباط دون نجاح إقناع نجيب بالتنحى عن رئاسة الوزراء ، وفيما أصبح تكتيكاً هزلياً تملص نجيب من زملائه رافضا مغادرة مسكنه (مجلس الوزراء) حتى لان الضباط ، أيضاً عارض نجيب دخول أعضاء مجلس قيادة الثورة مجلس الوزراء مثلما عارض مسألة ترقية عامر ، لكنه رضخ لهذه الأمور .

وفى شهر أغسطس قام نجيب بالحج إلى مكة .. وطبقاً لرواية السفير البريطانى بالرياض قام الحجاج المصريون بلصق صوره فى شوارع مكة ، الأمر الذى أسف له مضيفوه ، وحال عودته وجد زملاؤه فى مجلس قيادة الثورة أنه أقل ميلاً للخضوع لرغباتهم حيث اعترض على تشكيل محكمة الثورة وحبس النحاس فى منزله ، كما اعترض على حكم الإعدام الذى قنن لإبراهيم عبد الهادى .. كذلك انتقض قرار محاكمة فؤاد سراج الدين ، وبعد أن نفذ حكم الإعدام المشار إليه غادر نجيب القاهرة محتجاً ، وقد لحق به كل من ناصر وعامر وزكريا محيى الدين إلى الإسكندرية وأقنعوه بالعودة ، وفى غيابه عين مجلس قيادة الثورة صلاح سالم وزكريا محيى الدين بالمجلس ، والذين لم يؤديا اليمين الرسمى أمام الرئيس .

وكرد فعل على ما حققه نجيب من صدارة فى مكة وسلوكه الاستقلالى الجديد تحرك أعضاء مجلس قيادة الثورة لعزله عن الضباط الموالين له ، وكان العقيد أحمد شوقى أول الضباط الذين تحرك مجلس قيادة الثورة ضدهم فى الشهور التالية نظراً للصلة الوطيدة بينه وبين نجيب .

ويذكر أن ناصر هو الذى تزعم حشد مجلس قيادة الثورة ضد نجيب ، وقد بدت كراهيته لنجيب -طبقاً لرؤية المراقبين- فى ربيع ١٩٥٣ ، إذ خلال هذه الفترة تحرك ناصر لتأسيس سلطته على الحكومة ورفاقه فى المجلس الحاكم ، وفى يونية أصبح نائب رئيس الوزراء ، ومن خلال عامر وزكريا محيى الدين مارس سيطرة شخصية على الجيش وجهاز المخابرات ، وبينما استمر مجلس قيادة الثورة فى هيكلة برلمان صغير لعب ناصر دوراً بارزاً فى صنع السياسة بصورة أكبر مما كان عليه فى اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار .. كذلك فإن ناصر قام بإدارة علاقات مجلس قيادة الثورة بالإخوان المسلمين ، وفى الستة شهور الأولى من الحكم عهد ناصر إلى أعضاء آخرين من نخبة الثورة بإجراء اتصالات شخصية مع الولايات المتحدة والبريطانيين ، وحينما اقترب موعد المفاوضات البريطانية – المصرية فى مايو ١٩٥٣ أضحى ناصر فى عيون الأمريكيين المحرك الأول للنظام .

وفى صراع الإرادات بين ناصر ونجيب كان من الطبيعى أن يكون تعاطف الضباط الآخرين مع الأول ، خاصة وأنه أقنعهم أن غيرته وحماسه هى من أجلهم .

وفى شهر ديسمبر شرع ناصر فى تقرير أمرين هامين فى مجلس قيادة الثورة تلا كل منهما الآخر هما تهيئة مركزه فى المجلس وعزل نجيب ، وفى البداية اقترح إمكانية عقد اجتماعات المجلس دون تنسيق مسبق مع نجيب ، ومن ثم إمكانية مواجهته كجبهة واحدة ، ثم استطاع ناصر كسب قبول رفاقه على إنجازه قرارات خاصة بصنع السياسة دون استدعاء المجموعة ، حيث فهم الضباط أنه سوف يسترشد برأى كل فرد على حدة دون الحاجة إلى عقد جلسة رسمية .

وعلى خلاف تعاملهم مع نجيب أعطى الضباط ناصر ثقة منحته مثل هذه السلطة ، حتى أن معظمهم لم يكن يدرك أن فى ذلك تهديداً لمكانتهم ، وطبقاً لرواية البغدادى .. لم يحتج أحد سواه وصلاح سالم -دون تأييد لنجيب- أما جمال سالم الذى كان أكثر ميلاً لاستنكار احتكار ناصر للسلطة فلربما قبل هذه الخطوة كتكتيك لعزل نجيب الذى شكل تهديداً أكبر فى عيونهم .

وقد ظهرت رغباتهم فى قبول زعامة ناصر بصورة واسعة من خلال الاجتماعات الليلية التى كان يعقدها مجلس قيادة الثورة ، وبوصفهم مشرفون على الوزراء أو هم أنفسهم وزراء وقضاه ومحررون وموظفون فقد تكاثرت أعباؤهم ، حتى ناصر -بغض النظر عن امتداد بصره للرئاسة- كان يشكو من عمل مجلس الوزراء ، ويفكر فى تعيين رئيساً مدنياً للحكومة .

وبحلول عام ١٩٥٤ فإن ناصر -الذى كانت الكراهية محتدمة بينه وبين نجيب طبقاً لرؤية المراقبين -قرر أن يعزل منافسه عبر مجلس قيادة الثورة ويفصله عن المواطنين الموالين له ، كما أصبحت العداوة بين نجيب والضباط أقل ستراً ، حيث عارض نجيب -الذى كان على اتصال بالإخوان المسلمين بالفعل- حل الإخوان المسلمين فى يناير ، وفى فبراير حينما أبدى الضباط احتراماتهم عند قبر حسن البنا قال ناصر لنجيب -بحزم- ألا يحضر .. وفى هذه المناسبة رضخ نجيب ، لكنه عرف بأن السقوط وشيك ..

وفى أواخر فبراير ناقش الضباط بجدية عملية إقصاء نجيب عن الزعامة ، ففى ٢١ فبراير اكتشف محمد نجيب أن مجلس قيادة الثورة كان منعقداً بدونه ، وبعد يومين سلم استقالته وعلى الأرجح ، فإنه بوخز من المقربين منه خمن أن مجلس قيادة الثورة سوف يعيده ثانية .. إن نجيب لم يلعب أوراقه دون تعقل ، إذ بعد النزال العاصف فى ٢١ فبراير قرر الضباط أن يجردوا نجيب من رئاسة الوزارة ، بيد أن استقالة نجيب قلبت الموائد عليهم ، وبنوع من التقهقر اختار الضباط أن ينقلوا

قضيتهم للشعب ، وفى ٢٥ فبراير أعلن مجلس قيادة الثورة أن الرئيس طاغية جوعان للسلطة وقبل استقالته .

لسنا ديكتاتوريين :

تعتبر السنة الأولى للثورة هى ميقات البدايات الفاشلة والوهم والإحباط بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ، فهل تم التغلب على النظام القديم ؟ يبدو أن الضباط ظلوا غير متأكدين مثل أى شخص .. إن فؤاد سراج الدين وقف أمام محكمة الثورة ، ولكن من الصعوبة بمكان تمييز المدعى عليه .. كذلك فإن مشهد التراشق الشديد بين سياسيَّ الحرس القديم جعل هناك ضرورة ملحة للقيام بالإصلاح السياسى ، لكن لم يتم فعل شىء لغرس الثقة فى النظام الجديد .

وخلال عام ١٩٥٣ استمر النظام فى وعده بالعودة إلى الديمقراطية ، وقرر ناصر للمصرى فى أواخر نوفمبر أن محكمة الثورة أتمت عملها ، وقضت على الشائعات بأن الحكومة سوف تخفض سقف الملكية إلى ٥٠ فدان قائلاً .. (نحن لسنا ديكتاتوريين) .. وبعد حوالى شهر قال للعمال فى شبرا الخيمة .. (نحن لم نقم بالثورة من أجل أن نحكم ، ولكن لإصلاح الحياة البرلمانية وإعادة السلطة إلى رجال سوف يحكمون لفائدة مصر) .

ومع ذلك ، فإن أفعال النظام أشارت إلى العكس ، إذ خلال هذه السنة ركز أعضاء مجلس قيادة الثورة السلطة فى أيديهم ، وبحلول نهاية هذه السنة أصبحوا بالفعل برلماناً صغيراً ، ولكنه ظل معزولاً عن القوى المدنية والعسكرية على حد سواء .

كذلك كانت الخصومة مع عامة الشعب دافعاً لزيادة عداوة مجلس قيادة الثورة للتأثير الخارجى ، حتى مع كفاح أعضاؤه لخلق انطباع جيد مع العامة .

أيضاً كانت هناك مسرحية منح السلطة لنجيب فى أواخر فبراير ١٩٥٤ ، والتى جعلتهم فى مأمن حتى بعد أن خططوا لتنحيته جانباً ، وما تلى ذلك من اشتعال أزمة مارس .

إن الضباط اصطدموا بالمعارضة -على الأقل فى البداية- من كل القوى السياسية فى الدولة ، بما فيها وحدات من الجيش .. ورغم تشرزم هذه القوى إلا أن معارضتهم توحدت فيما يتعلق بالشك العام فى وفاء النظام بتعهده بإصلاح الحكم البرلمانى ، وعدم الثقة فى أهداف وطموحات الضباط ، ولأن الصبر على مجلس قيادة الثورة قد نفذ ولأن الشائعات عن الشقاق فى الصفوف قد تفشت فإن المعارضة التفت حول شخص نجيب .

إن صورة نجيب كشخص أبوى وخير وقوى ، وأنه أول رئيس للجمهورية سيطرت على الوعى العام ، بينما وقف الضباط على الجانب يذكرون بأوقات الأمة العصيبة ، والحالة الصعبة للفترة الثورية ..

وأصبح المراقبون الأذكياء يدركون حقيقة السلطة فى المجلس الحاكم ..

ومن جانبهم ارتأى الوفديون واليساريون والإخوان المسلمون والعديد من ضباط الجيش نجيب كشخص مفضل لحكم مجلس قيادة الثورة ، وفكروا فى العمل من خلاله لخلع ناصر وآخرين ، وفى فبراير ١٩٥٤ تهيئوا لتأييد نجيب فى مواجهة تصريحات مجلس قيادة الثورة اللاذعة وفى الشوارع تمت الإشارة إلى أن ناصر ورفاقه فشلوا فى حشد الجماهير واستطاعوا استبعاد التحالفات السابقة من المثقفين .

والأكثر كارثة أن ناصر ورفاقه أصبحوا وجهاً لوجه مع حقيقة أنهم فقدوا الاتصال مع زملائهم فى الأسلحة المختلفة بالجيش ، ووصلوا معهم إلى درجة مخيفة من انعدام الثقة ، كذلك فإن قطاعات عريضة من الجيش ، وخاصة من سلاح المدرعات وقفوا مع نجيب ، ورغم سابقة المتآمرين من رجال المدفعية فإن مجلس قيادة الثورة احتال على حراسته .

أيضاً .. وصم المسئولون عن مراقبة الجيش بأنهم صانعوا مشاكل محتملين بين شركاء نجيب المقربين وتم العمل على إقصائهم .

أما الصف الثانى من الضباط فقد عرفوا أن نجيب مدين للحركة التى سيطرت على السلطة فى ٢٣ يوليو ، وأن الحركة المباركة كانت حركتهم وليست حركته هو ، ولكن بالنسبة للعديد من الضباط الذين شعروا أن حركتهم اغتصبت بواسطة زعمائهم ظل نجيب - إن لم يكن بديلاً لمجلس قيادة الثورة - مكوناً وعاملاً ضرورياً .

الفصل السابع

ثورى وليس سياسى

فى عام ١٩٥٤ نجح مجلس قيادة الثورة فى تثبيت سلطته على الدولة ، ومهد لأن يكون البديل الوحيد للنظام القديم .. وفى هذا الخصوص تمثلت اللحظة الحاسمة فى أزمة مارس حينما واجه مجلس قيادة الثورة المعارضة المشتركة للأحزاب السياسية القديمة ، والإخوان المسلمين ، واليسار ، والكثيرين من المثقفين المستقلين ، والوحدات المؤثرة فى القوات المسلحة .. تلك المعارضة التى عكست بصورة أو بأخرى فشل الضباط فى كسب التأييد العام لثورتهم من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم فاعلية ما نادوا به من تطهيرات وإصلاحات .

وقد كان خلع محمد نجيب بمثابة عود الثقاب الذى أشعل الأزمة ، وحينذاك تعالت الأصوات مطالبة بعودة السلطة إلى المدنيين وعودة الضباط إلى الثكنات ، بما كان يعنى فى أهم محدداته انتهاء الثورة .

ومن الواضح أن أزمة مارس مثلت اختباراً لإرادة الضباط السياسية ، ودلالة أكيدة على أن الشعارات ، والرقابة على المطبوعات ، واحتكار وسائل الاعلام ، وحتى الاعتقالات الانتقائية لن تنقذ حكمهم .. وأنه بعد عامين من التردد وقف الضباط الآن ساندين ظهورهم على الحائط ..

وهكذا تعتبر أزمة مارس النقطة المحورية فى أى تفسير جوهرى لتلك الفترة .. ويصف الذين عاصروا الأزمة بأنها كانت مواجهة بين التقدمية والرجعية .. ويقبل المؤرخون لسيرة ناصر وتلاميذ الناصرية الصغار بصورة كبيرة – رواية النظام للأحداث .. فالبعض يصور الضباط على أنهم ممارسون أذكياء للتأثير فى الرأى العام ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن التشوش الحادث داخل مراكز وإدارات مجلس قيادة الثورة انعكس فى الشوارع .

وفى الحقيقة فإن غالبية هذه التفسيرات تضع المعارضة فى دائرة الضوء الخافت كعائق لعملية التحديث والترشيد والصحوة السياسية .

وفـى منتصـف عـام ١٩٧٠ نظر التصحيحيون للأزمـة مـن منظـور توصيـف ديكتاتوريـة نـاصر ، وقد أعـاد هؤلاء فتح كـل الجـروح القديمـة مـن خـلال إجبـار كل الشخصيات وإعطاء تفسيرات لتصرفاتهم .. كذلك أنعش هؤلاء الجدل الدائر بشـأن الديمقراطية النيابية .

هذا السجل العام للأحداث اكتمل من خلال المواثيق الأجنبية حديثـا ، والتـى ألقت ضوءاً جديداً على أزمة مارس ١٩٥٤ ، وتحديداً فيما يتعلق بدور مجلس قيـادة الثورة ، وعلى هذا الأساس ، فإن المعضلات التي واجهها الضباط خلال المراحل المتباينة للأزمة ، والاقتراحـات التـى تـم تداولها ، والاجراءات التـى تـم اتخاذهـا يجـب إعـادة تقييمهـا الآن بإحساس أعمق لماهية الخيارات التى واجهها الضباط والدروس التى تعلموها وانعكاسـات ذلك على تركيزهم للسلطة فى أيديهم .

إن الأزمـة مرت بثلاث مراحل هامة .. بدأت الأولى فى ٢٣ فبراير حينما استقال نجيب ، وانتهت فى ١ مارس حينما فرح بانتصاره فى العودة إلى منصبـه .. أمـا فـى المرحلة الثانية والتى بدأت من ٥ مـارس وانتهت فـى ٢٥ مـارس فقـد حـاول نجيـب -من خلال اللعب خلف الأبواب المغلقة- حـاول دون نجـاح انـتزاع سـلطات أكـبر مـن الضباط وتشكيل مكانـة مسـيطرة لنفسـه فـى مجلـس قيـادة الثـورة .. وخـلال المرحلـة الثالثـة (مـن ٢٥ مـارس إلـى ٣١ مارس) حـرك مجلـس قيادة الثـورة قـوى الشـارع المخلصة له لهزيمة مؤيدى نجيب .

وقد أشارت مظاهرات الشارع فى أواخر مارس ، والتى كانت نيابة عن مجلـس قيادة الثورة إلى نقطة فارقـة فـى الأزمـة .. وفـى الحقيقـة فـإن أشـد المراحـل الثلاثـة سالفة الذكر بالنسبة للضباط الأحرار خطراً كانت هى المرحلة الأولى حينما هدد سلاح المدرعات أن يتمرد نيابة عن نجيب .

أما المرحلة الثانية ، والتى استطاع الضباط خلالهـا التعـامل سـريعاً مـع بـوادر التمرد وتأمين مجلس قيادة الثورة لتأييد الجيش ، فقد قوت من رغبة الضباط لترسيخ

سلطتهم .. صحيح إنه لم يكن لديهم استراتيجية طويلة الأمد ، إلا أنهم أظهروا توقداً وهمة من أجل إعلاء رغبتهم فى السيطرة على السلطة .

أشعل إعلان أخبار خلع نجيب فى ٢٥ فبراير مظاهرات فى الشوارع ، ورغم الشائعات المنتشرة عن وجود شقاقات فى مجلس قيادة الثورة ، فإن الجمهور لم يكن مستعداً لهذا الطرد أو الخلع المفاجىء أو لفتح باب لكراهية موجهة ضد نجيب .. كما استمرت المظاهرات لمدة ثلاثة أيام .

وفى هذا السياق أعلن مجلس قيادة الثورة فى أول تصريح له : (إن هدف الثورة ليس إحلال محل أى فرد أو جماعة فى السلطة ، وأن نجيب استقال بعد فشله فى فرض شروطه الديكتاتورية على مجلس قيادة الثورة ، وأن علاقته بالضباط الأحرار أضحت هامشية ، إن الضباط جعلوه رئيسهم ، لكنه سعى لحيازة سلطة شخصية أكبر) .

والآن ، فإن ناصر المعروف بأنه الزعيم الأصلى للضباط الأحرار ، أعلن أنه قائد الثورة .

ماذا حدث فى لقاء الست ساعات الثانى :

عندما أخذ مؤيدو نجيب طريقهم إلى القاهرة طلب الجيش انتباه مجلس قيادة الثورة .. ففى ٢٦ فبراير تجمع قرابة مائتى ضابط من سلاح المدرعات فى ثكناتهم لمعارضة خلع نجيب وارتفعت شعارات الديمقراطية والحرية .. وحينذاك ذهب حسين الشافعى قائد السلاح لسماع مظالمهم ، فطالب الضباط بإلغاء القرار الذى اتخذه مجلس قيادة الثورة وإعادة نجيب إلى منصبه ، كما هددوا برفض أى أوامر يتلقونها عن أخذ وحداتهم للشوارع لإخماد المظاهرات العامة .. كذلك أضافت رسالة المعارضة المشابهة بين وحدات الإسكندرية زخماً للأزمة ، وحينما فشل الشافعى فى إقناعهم ذهب ناصر إلى الثكنات ، الأمر الذى أعاد إلى الأذهان المقابلة العاصفة فى سلاح

المدفعية منذ سنة مضت .. وطلبوا منه حل مجلس قيادة الثورة ، وعودة أعضاءه إلى الثكنات ، وتعيين قائد عام بالأقدمية ، لأن عبد الحكيم عامر كان برتبة صاغ ورقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ، كما طلبوا عودة الحياة النيابية .

وفشل لقاء ناصر -والذى استمر حوالى ستة ساعات- فى ٢٧ فبراير فى تهدئتهم ، ومن ثم قبل ناصر مطلبهم بعودة محمد نجيب إلى منصبه كرئيس ، كذلك وعد بأن يتم تعيين خالد محيى الدين رئيساً للوزراء وحل مجلس قيادة الثورة ، وقد وافق خالد محيى الدين وأقنع نجيب بسحب استقالته .

وفى الوقت الذى وقف فيه قادة سلاح المدرعات خلف نجيب ، تحرك قادة بعض الوحدات للدفاع عن مجلس قيادة الثورة ، حيث تجمع زملاء الضباط المقربون كمال رفعت ، أبو الفدا الجيزاوى ، وجيه أباظة ، على صبرى ومرؤسيهم فى مركز القيادة العامة ، وحينما علموا بقرار استقالة مجلس قيادة الثورة ، حاولوا أن يتولوا إنقاذ الموقف بأيديهم ، حتى أن ضابطين قاما بخطف نجيب من منزله إلى أحد ضواحى القاهرة .

وبلغ الأمر غايته حينما وجه قادة وحدات المدفعية مدافعهم صوب ثكنات المدرعات فى الوقت الذى كانت تحوم طائرات القوات الجوية عالياً .

وتحت ظهور بوادر حرب أهلية بين صفوف الجيش لبى مجلس قيادة الثورة مطلب بقائه فى السلطة .. وبعد تجديد الثقة استدعى ناصر قادة المدرعات لمقابلته فى مركز القيادة بينما كان قد تم العزم على اعتقالهم ، ولم يتم إطلاق أية نيران .

ونظراً لأن سلاح المدرعات كان يقف بمفرده فقد سمح ذلك لناصر ورفاقه بالتحرك سريعاً لنزع سلاح المتمردين .. أما ولاء وحدات المشاة والقوات الجوية والمدفعية فربما كان منبعه قناعتهم بأن مجلس قيادة الثورة كان حتما سيحكم وأن العمل مع محمد نجيب لن يكون مجدياً بالقياس للعمل مع مجلس قيادة الثورة .

أما الضباط الذين تحركوا ضد سلاح المدرعات نيابة عن مجلس قيادة الثورة فقد شعروا -بنوع من التبرير- أنهم أنقذوا النظام في ٢٧،٢٦ فبراير ، وفي تفسيراتهم للقصة يصفون أعضاء مجلس قيادة الثورة بأنه ليس عليهم إلا الشعور بالانفعال والإنهاك ، وبعد ٣٠ سنة شعر أعضاء مجلس قيادة الثورة بأنهم أكثر حرية في الاعتراف بحقيقة ذلك .

وبعد أسبوع من الحادث قال ناصر لجيفرسون كيفرى بهدوء .. بأن وعده بتعيين خالد محيى الدين رئيساً للوزراء كان حيلة لاستغلال الانقسامات في الصفوف .. (علمت أن الجيش لن يقبل هذا التعيين ، لكن منذ الوقت الذى تحدثت فيه مع فرقة الفرسان أعددت هذه الحيلة لتعرية خالد) .. وأكد ناصر (لقد كنت مندهشاً فقط للكيفية التي تم بها رد فعل الضباط) .

بيد أن نغمة ناصر التطمينية فشلت في إزالة الشعور السائد بالهزيمة والارتباك الذى أطبق على مجلس قيادة الثورة هذه الليلة .

وبعد انقضاء ليلة ٢٦ فبراير واجه مجلس قيادة الثورة قضية ماذا يفعل مع محمد نجيب وخالد محيى الدين ؟ ، وفي مساء ٢٧ فبراير قرر ناصر إعادة محمد نجيب كرئيس ، وقد فعل ذلك بدفع من صلاح سالم ، وعرف الآخرون بالقرار عندما أعلنه سالم بالراديو .. أما فيما يتعلق بخالد محيى الدين فقد انقسم الضباط في كيفية التعامل معه ، وقد قبل ناصر حجة زكريا محيى الدين وآخرين بأن خالد لم يسئ استغلال منصبه في قيادتهم ، وعلى هذا الأساس قام ناصر بحث زملاءه على التركيز على مشكلة التعايش مع نجيب بدلاً من ذلك .

ثم جاءت صور نجيب وناصر والابتسامة تعلو وجهيهما ، واقترن ذلك بالإعلان عن أن الضجيج كان زوبعة صيف وتكذيب ما يعرفه الجميع جيداً .. وحال سماع خبر عودة نجيب خرجت حشود المؤيدين إلى شوارع القاهرة والإسكندرية ومراكز المديريات .

وفى الصباح التالى الموافق ٢٨ فبراير حينما وجد الطلاب أبواب الجامعة مغلقة توجهوا بإزاء قصر الرئاسة .. وقد حاول البوليس منع طلاب جامعة القاهرة من عبور كوبرى قصر النيل بوسط القاهرة .. وأسفر ذلك عن إصابة البعض وجرح البعض الآخر .

وعند القصر طالبت الحشود برأس ناصر واستقالة مجلس قيادة الثورة ، كما نددت بإلغاء الإخوان المسلمين ، كذلك شجبت استخدام القوة ضدهم على الكوبرى ، وفى خطاب ارتجالى وعدهم نجيب بإجراء تغييرات كبيرة وإجراء تحقيق فى وحشية البوليس ضد المتظاهرين ثم تبع ذلك خطاب لعبد القادر عودة-أحد زعماء الإخوان الذى عاتب مجلس قيادة الثورة على أن نجيب بعد كل ما حدث ما زال محجوباً .

ومن جانبه عكف مجلس قيادة الثورة -حينما بدأت المظاهرة- على التفكير فى احتمالية تعطيل النظام المدنى ، بل وتناثر الحديث عن الاستقالة وكان لدى الجميع قناعة بأن نجيب المنتصر والمدعوم من الجمهور أصبح أمراً لا يطاق .

وفى خضم هذا الارتباك خاض مجلس قيادة الثورة جلسات ساخنة وخيارات لا نهاية لها واقترح أعضاء مختلفين من المجلس استقالة جماعية تمهيداً للحكم المدنى ، بينما طالب آخرون بإجراء مباشر للحفاظ على سلطتهم ، فى حين كان رأى فريق ثالث يتغير من يوم ليوم ، حتى أن ناصر نفسه تأرجح بين العلاج التكتيكى والجذرى واتفق أعضاء المجلس على شىء واحد مؤداه .. إنهم إذا كان عليهم التعايش مع نجيب حتى لو لفترة وجيزة فإنه يجب أن يكون فقط الرئيس ، وأنه لم يعد رئيساً للوزراء أو رئيساً رسمياً لمجلس قيادة الثورة .

وفى سبيله للبحث عن أفضل الأساليب لاحتواء زخم المعارضة الجماهيرية ، كيف مجلس قيادة الثورة استراتيجيات متناقضة من الهجوم والمصالحة .. ففى ٢ مارس أمر مجلس قيادة الثورة بإلقاء القبض على ١١٨ من الرجعيين أغلبهم من الإخوان المسلمين والاشتراكيين تم اتهامهم بتهييج الحشود الجماهيرية فى ٢٧ و ٢٨

فبراير .. وتصدر القائمة كل من عبد القادر عودة (الزعيم الإخوانى) وأحمد حسين (رئيس الحزب الاشتراكى) .. الأول من جراء خطابه الذى ألقاه بعد أن خاطب نجيب الجماهير فى القصر ، والثانى من جراء خطاب أرسله إلى ناصر يحثه فيه على إصلاح الحياة البرلمانية .

وتاليا ، فى ٥ مارس ، وسيراً على وتيرة الإصلاح الذى وعد به نجيب ، أعلن مجلس قيادة الثورة استعداداته لإجراء انتخابات فى يوليو ، ودفع الجمعية التأسيسية لإنهاء الدستور وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات الجديدة ، وتأكيداً على حدوث الانتخابات فى مناخ من الحرية الكاملة أعلن مجلس قيادة الثورة وضع نهاية لكل القيود المفروضة على الصحافة ، والإلغاء الوشيك للقانون العسكرى .

وفى الفترة من ٦ إلى ٢٥ مارس أطلق النظام سراح ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ سجين سياسى أغلبهم من الإخوان المسلمين .

وفى ضوء ما اعتبره نجيب انتصاراً حاول نجيب تأمين سلطة أوسع على مجلس قيادة الثورة .. ففى ٧ مارس رفع رؤساء تحالفاته السياسية الثلاثة (سليمان حافظ - عبد الرزاق السنهورى - عبد الجليل الإمرى) قائمة مطالبه التى دارت حول حقه فى الاعتراض على كل قرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، وسلطته المنفردة فى تعيين قادة الجيش حتى مستوى قادة الكتائب ، وإجراء انتخابات رئاسية عامة قبل التصديق على الدستور ، وعودة ضباط مجلس قيادة الثورة وهيئة التحرير إلى الصفوف .. وفى اجتماع مشترك مع مجلس قيادة الثورة وافق نجيب على أن يبحث مطالبه فى حالة إعادة تنصيبه رئيساً للوزراء .. ورغبةً منهم فى الإحجام عن إعادة فتح باب العداوات قبل الضباط الاتفاق .

وفى هذا السياق قالت مصادر غير مسماه للأمريكيين -بتأكيد- : إن مجلس قيادة الثورة كان يعد لمحاكمة نجيب أمام محكمة الثورة لولا وقفته الثابتة .

وواقع الحال ، فإن نجيب ومسانديه ركزوا على المظاهرات في الشوارع متجاهلين الإيماءات السائدة في ثكنات الجيش ، والتي تنذر باعتلال طموحه المتنامي ، إنهم اعتقدوا أن مجلس قيادة الثورة لا يواجه بديلاً وإنما يواجه عزله .

وفي أوائل مارس أطلق مجلس قيادة الثورة سراح المتآمرين من سلاح المدفعية في مقابل تلقي وعد بتأييده .. والملاحظ أن مجلس قيادة الثورة رفض العفو عن رشاد مهنا ، لكن الذين أطلق سراحهم كانت لديهم قناعة كافية بإمكانية قبول مجلس قيادة الثورة للأخذ والعطاء .

وفي مساء ٩ مارس نظم مجلس قيادة الثورة لقاء جماهيرياً بنادي الضباط لحشد التأييد ، وأمام جمهور من المستمعين يتراوح ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ أمر مجلس قيادة الثورة أعضائه بالوقوف متوحدين أمام أعدائه (الإمبرياليون والرجعيون) رافعين شعار أن القوات المسلحة فكر واحد ، وممثل واحد ، وذات هدف واحد يتمثل في العمل من أجل مصر ومصر وحدها .. ذلك الشعار الذي رفعه عامر .

وبعد ذلك تحدث ناصر ، الذي خلط الدعوة بالصمود بتعهد شخصي بالثبات ، كما ذكر بأنهم هم الذين صنعوا الثورة ، وأقسم على أنها سوف تستمر قائلاً (أعدكم هنا ، الآن بأنني لن أخونكم أو أخدعكم) .

أما نجيب الذي تحدث فيما بعد فقد فشل في تحريك جمهور مستمعيه ، إنه رسم صورة للضعف وطلب من الجيش أن يدع المشاجرات جانبا ، كما لم يتحدث عن الثورة وإنما عن حركة الجيش مبينا للجمهور وقع المناسبة ، ومضيفاً أن الدموع تملأ عينيه اعترافاً بالجميل .

وبعد تصريحات نجيب طلب جمهور المستمعين أن يتحدث الآخرون ، والذين أدلى كل منهم بكلمات عشوائية . وهكذا كان اللقاء الذي ترك انطباعاً لدى ضباط مجلس قيادة الثورة بسيطرتهم على الجيش نقطة تحول في معركتهم مع نجيب .

ورغم اطمئنان مجلس قيادة الثورة لولاء الجيش ورغم فطنته أيضاً في استغلال ضعف المعارضة فإنه ترنح من جراء الانتقادات العامة .. وقد أزال الضباط القيود المفروضة على الصحافة في ٥ مارس من ناحية لقياس مدى التأييد الذى يحظى به النظام ومن ناحية أخرى لمعرفة الأصدقاء من الأعداء ، إلا أن الضباط اندهشوا وأحبطوا من جراء الانتقادات التى وجهت إليهم بصورة سريعة ومن ثم استمروا فى حرب القبضة الحديدية دون تقرير أى شيء .

وفى منتصف مارس قرر الضباط تشكيل حزب سياسى لخوض الانتخابات ، وظلت الفكرة حبيسة بعض الوقت ، وعندما ظهر خبر هذه الخطة فى الصحافة ، سئل ناصر عن طموحاته السياسية المستقبلية فأجاب (إننى ثورى ولست سياسى) .

ومصداقاً لقوله قرر ناصر أن يسيطر على المبادرة وأن يمتلك زمام الأحداث ، وتعاون مع العديد من زملائه فى مجلس قيادة الثورة وآخرين من خارج المجلس .. وقد وافق كل المجلس على كل الاستراتيجيات والقرارات ، ومن أجل استبقاء الأزمة ، فإن عدد قليل من العقول الموثوق بها من قبل ناصر -مثل زكريا محيى الدين ، صلاح سالم ، السادات - هم الذين عملوا على تغذية مناخ الأزمة لخلق حالة مشابهة لتلك الحالة التى سادت قبل يوليو ١٩٥٢ ، والتى بدا فيها الجيش هو البديل الوحيد للفساد والفوضى .

وفى هذا الخصوص قامت جريدة الجمهورية -تحت إشراف السادات- بالعمل على سيادة الارتباك من خلال سرد قصص عن أشخاص النظام القديم الذين عارضوا لاستبقاء الفساد وتحدوا الإصلاح الزراعى .

وفى ٢٠ مارس انفجرت ٦ قنابل بأماكن متفرقة بالقاهرة .. وقد دون البغدادى فى مذكراته التصميم الكبير من ناصر على احتفاظ مجلس قيادة الثورة بالسلطة .. ويذكر أن الانفجارات لم تستفز البغدادى وضباط آخرون من مجلس قيادة الثورة ،

فقط قاوم نجيب المطالبة بالاستعداد لإجراءات الطوارىء وبعد ثلاثة أيام أخبر ناصر (باركر هارت) بأن الدولة تحتاج إلى درس ، ورغم أنه لم يقرر خطة معينة للتحرك ، فقد أوعز بأنه سوف يسمح بفساد الموقف لمدة شهر أو اثنين .

وفى ٢٥ مارس أدهش مجلس قيادة الثورة الأمة ، حينما أعلن إنه سوف يرفع الحظر عن الأحزاب السياسية ويعيد الحقوق السياسية لأولئك الذين حوكموا بواسطة محكمتى الخيانة والثورة ، واقترن بذلك الدعوة لإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية -كما وعد فى ٥ مارس والتى سوف تمارس الآن سلطات برلمانية كاملة ، وأخيرا أعلن مجلس قيادة الثورة عزوفه عن تشكيل حزب سياسى ، بل وأنه سوف يحل نفسه فى ٢٤ يوليو ويعلن انتهاء الثورة .

ولعدم توقعهم بأن الأزمة سوف تطرح نفسها خلال الفترة الوجيزة التالية ، قام المتآمرون فى مجلس قيادة الثورة بالتكاتف من أجل دوران المعركة من جديد .. بينما وافق كل مجلس قيادة الثورة على القرار ، ومن جانبه توقع ناصر ومسانديه فى مجلس قيادة الثورة ضجة ضد قرارهم بالانسحاب من السياسة .

وفى الحقيقة ، فإن ضباط الجيش والبوليس تم حفزهم بواسطة العديد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين عارضوا استراتيجية ٢٥ مارس وقدموا عرائض تطالب مجلس قيادة الثورة بسحب قراره .

إن قرار ٢٥ مارس هز مصر ، فالأحزاب السياسية القديمة سرعان ما شرعت فى إعادة التنظيم واللعب بذكاء بين أيدى الضباط ، وسادت سياسة الأسلوب (النموذج) القديم . وبعد سلسلة من اللقاءات المتصلة أنذر زعماء أحزاب الأقلية السابقة بتشكيل جبهة موحدة لنزال الوفد ، ونظراً لعرقلة الوفد من جراء عرقلة أهم زعيمين له -حيث ظل النحاس حبيس المنزل رغم دعاوى النظام المغايرة ، بينما كان سراج الدين بالمستشفى- فقد تحرك ببطء أكثر ، ومع ذلك ولكون الوفد كان مسيطراً عليه بواسطة أعضاء متمرسين فقد كانت هناك طرق أخرى للتفعيل السياسى .

كذلك كان للغارة ضد مجلس قيادة الثورة صدى بالنسبة للمثقفين ، حيث أعلن طلبة الجامعة عن تشكيل ائتلاف (اتحاد) وطنى .

وتعالت الأصوات من كل حدب وصوب منددة بأفعال مجلس قيادة الثورة ومطالبة بالقبض على أعضائه ، بل وحتى إعدام الضباط ، وشاجبة العمل بالأحكام العسكرية . والارتكاسة التى أصابت كرامة الإنسان والحقوق المدنية واعتقالات أوائل مارس خاصة فيما يتعلق بالتلمسانى وعودة (من الإخوان) وأحمد حسين (زعيم الحزب الاشتراكى) .

بيد أن رائحة هذا النصر -بالنسبة للمعارضة- لم تكن سوى زوبعة فى الهواء . إذ بعد ٣ أيام أدار مجلس قيادة الثورة الموقف وعاود الظهور كسلطة مسلم بها للدولة ، حيث من خلال الاحتكار الناجح لوسائل الإعلام وتجريد الإخوان المسلمين من تأثيرهم القوى ، وإلقاء الرعب بين القوى المناوئة للنظام عبر العنف المنظم ، بالإضافة إلى زعامة محمد نجيب غير الفعالة استطاع الضباط ترسيخ انتصارهم .

إن مجلس قيادة ارتسم لنفسه صورة معينة مؤداها إنه بدون مجلس قيادة الثورة لن يكون هناك تقدم أو إصلاح ، وبدون ذلك ستعاد عقارب الساعة إلى الوراء ، حيث النظام القديم .. وقبل عدة أيام من ٢٥ مارس بدأت الجمهورية تنشر تقارير عن اتصالات بين الزعماء الحزبيين السابقين ، وقد أعلنت الجريدة عن زيارة لإبراهيم عبد الهادى قام بها مسئولون حكوميون وحلفاء لنجيب (الإمرى وسليمان حافظ) وقد وصفت هذه الرسالة بالإرهاب لماذا ؟.. ربما كان إبراهيم عبد الهادى يحلم بالعودة إلى الباشوية ، والزى المزركش ، والبوليس السياسى ، وحتى حقبة الإرهاب أما جريدة مصطفى أمين فقد تبنت خطاً معيناً بعد ٢٥ مارس لا يقل قوة عن الأداة الحكومية .

ففى ٢٧ مارس نشرت أخبار اليوم صورة طبق الأصل من محادثة تليفونية جرت بين نجيب والنحاس مررها مجلس قيادة الثورة إلى الجريدة ، وفى هذه المحادثة استفسر نجيب عن صحة زعيم الوفد ووعده برفع أمر تحديد إقامته فى المنزل . وقد وصف الصحفيون أصحاب التوجهات الحزبية المتباينة ذلك بأنه انقلاب فى العلاقات العامة بواسطة النظام .

وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين ، فإن ميثاقاً عقد بين الطرفين (النظام والإخوان) أراح النظام من خصم مثير للمشاكل ، وربما خطير ، وكانت هذه مقامرة جسورة جاءت فى ضوء دور الإخوان فى القوى التى حشدت للقاء نجيب منذ شهر .

وكان عبد القادر عودة و ٤٤ من الإخوان قد تم إلحاقهم بزملائهم المسجونيين منذ يناير .. وفى ١٦ مارس نشرت المصرى خطاباً مفتوحاً أرسله الهضيبى من خلف القضبان إلى محمد نجيب يشجب فيه حل الإخوان المسلمين .. وقد تبع ذلك أن أرسل ناصر مبعوثين للتفاوض مع الهضيبى .. وفى ٢٥ مارس أمر مجلس قيادة الثورة بإطلاق سراح الهضيبى ، وكل أعضاء مجلس الإرشاد وحوالى ٢٢٠ من الإخوان .

وبعد أن تناول ناصر العشاء مع الهضيبى تلقى الأخير وعداً من ناصر بإصلاح الوضع القانونى للحركة .. وفى المقابل وقف الهضيبى موقفاً مبهماً تجاه شرعية الأحزاب السياسية .

وعلى هذا الأساس تم إطلاق سراح ٣٠٠ آخرين من الإخوان ، ولذا لوحظ بوضوح غياب الإخوان فى معارك ٢٦-٢٨ مارس .

وعلى هذا الأساس أيضاً مثلت درجات التآلب التى استخدمها مجلس قيادة الثورة نقطة فارقة فى سعيه لتثبيت نفسه والإمساك بالسلطة ، وقد أثبتت هيئة التحرير أخيراً أنها ذات قيمة .. حيث اقترح الضباط القائمون عليها دعوة قواتهم إلى الشوارع ، وارتضى ناصر ذلك باعتبارها فرصة لتوظيف عدم النظام لمصلحته . ولمدة يومين ٢٦ و ٢٧ مارس حدثت المعمعة (الحشود المتزامنة) ، وفى ٢٨ مارس

اتسعت دائرة التآلب والعنف البوليسى ونجحت القوات الموالية للنظام فى تخويف المعارضة وإجبار مجلس قيادة الثورة فى الاستجابة للصيحات المرتفعة المنادية ببقائه فى قيادة الدولة .

وقد شجع ممثلو مجلس قيادة الثورة الجماهير التى اجتمعت خارج مركز المجلس بالهتاف (لا أحزاب سياسية ولا ديمقراطية) ، (تحيا الثورة) ، (لا تتركنا يا جمال) ، (إلى الأمام يا جمال .. إلى القتال) ، وقد بارك البوليس رشق مبنى (المصرى) بالحجارة والزجاجات .. كما أن تحركاً نظمه البوليس الحربى هاجم مجلس الدولة ورئيسه السنهورى ، وربما مثل وصول صلاح سالم فى الوقت المناسب حاملاً طبنجة فى يده إنقاذاً لحياة السنهورى ذاتها .

واصطحب ذلك إضراب عام أعلنه زعماء اتحاد التجارة فى ٢٧ مارس ، وقام الصاوى أحمد الصاوى زعيم عمال النقل بالتخطيط وتنظيم إضراب بالتعاون مع القائمين على اتحادات التبغ والبترول ، وبدا واضحاً اقتراب الصاوى من إبراهيم الطحاوى الذى نقل الفكرة إلى ناصر ، وبدوره وافق ناصر مع تحفظه بأن مجلس قيادة الثورة لن يقوم رسمياً بتنظيم الإضراب .. إنهم رفعوا مطلب الإضراب العام لإجبار مجلس قيادة الثورة على فض قراره بعودة الأحزاب السياسية والانسحاب من الحياة العامة .

وفيما بعد تباهى ناصر بأنه اشترى الطبقة العاملة بـ ٤٠٠٠ جنيه ، وفى الحقيقة فإن ما اشتراه ناصر كان هو صمود العمال مع النظام .. كذلك فإن اتحادات عديدة لا سيما تلك الاتحادات الخاضعة لقيادات شيوعية وقفت ضد مجلس قيادة الثورة .. وفى هذا السياق تميزت المعارضة فى الإسكندرية ومدن الدلتا ، أما طليعة مجلس الثورة المؤيدة فقد جاءت من قبل الاتحادات التى أثارت بفاعلية معظم العمليات اليومية بالقاهرة ، وفى مقدمتهم عمال النقل ثم عمال محطات الغاز وموظفى السينما والبنوك وإذا لم يتم تقرير الأمور بحلول ٢٩ مارس ، لكان عمال الكهرباء

والغاز والمياه والتروللى أضربوا عن العمل ، بما كان سيترتب على ذلك من شل حركة الدولة .. إلا أن ناصر لم يتولى الإشراف مباشرة على أنشطة المضربين ، ولكنه راقب الموقف عن كسب ... وحينما التحق عمال الميناء بمنطقة القناة بالإضراب ، مهددين بذلك المرور الدولى أصدر أمراً سريعاً بأنه سيتم إيقافهم عن العمل .

ورغم ما اتسمت به القوى المعارضة من روح المقاومة فإن قوتها لم تكن لتضارع بالقوة القهرية للدولة ، وخوفاً من العنف فإن بعض الصحف النقابية لغت اجتماعات جمعياتها العمومية .. وفى التاسع والعشرين من شهر مارس أعلن الضباط عن نيتهم فى تولى المسئولية كاملة من أجل استعادة النظام ، ووضع الثورة فى مسارها ، ولأجل كل النوايا والأغراض انتهت الأزمة ، فقط ظل طلاب الجامعة يناضلون رغم تضاؤل عددهم بسبب عدم شمولهم طلاب الإخوان – حتى طردهم البوليس خارج الحرم الجامعى فى الأسبوع الأول من أبريل .

وفى الواقع ، فإن الثقة الزائدة ، والنقص العام فى الحنكة والتأييد السياسى هى أمور قادت إلى السقوط الشخصى لمحمد نجيب وجعله منبوذاً بوصفه معادياً للثورة خاصة وأنه وقع فى الفخ الذى نصبه له مجلس قيادة الثورة ، وقد نصحه الأصدقاء والمستشارين بمعارضة عودة الأحزاب السياسية وأن يتبنى -بدلاً من ذلك- برنامجا يتيح إمكانية إصلاح النظام والتمهيد للحكم البرلمانى دون اللجوء ، لقوى النظام القديم ، ولكنه أصر على أن الظروف غير ممهدة لانتعاش الأحزاب السياسية وكان أيضا غافلاً عن تجريد مجلس قيادة الثورة للإخوان المسلمين من قوة تأثيرهم ، كما فشل فى الاتصال بأى من زعمائهم حتى بعد إطلاق سراحهم من السجن .. وبعد ان فات الأوان ، وفى الوقت الذى فتح فيه عبد الناصر أبواب سجنهم شعر نجيب بالتأزم وأسرع فى الاتصال بالهضيبى الذى فشل فى تلبية مطلبه .

وحينما بلغت الأزمة ذروتها فشل نجيب فى اتخاذ قرار معين .. كذلك عارض اقتراحات الضباط الموالين له بالاندفاع بوحداتهم إلى الشوارع والقبض على مجلس قيادة الثورة .. بيد أنه احتج على ذلك مدافعاً عن النظام وطلب أن يقوم مجلس قيادة الثورة بحل مشاكله .. وعندما اجتمع مجلس قيادة الثورة بمركز القيادة فى ٢٨ مارس دخل نجيب بصورة غير رسمية من الخلف فى الوقت الذى كان فيه زملاؤه المنتصرون يعتلون أكتاف أولئك المجتمعون بالخارج احتفاء بالنصر ، ومن جراء الضغوط النفسية والذهنية والبدنية انهار نجيب فى اليوم التالى ، ومكث بعد ذلك بالمستشفى عدة أسابيع ، وقد كانت الصور التى نشرتها الصحافة عن ظروفه العاجزة أكبر تجسيد لفشله .

الطريق إلى الاستقرار :

لقد كان لأزمة مارس مذاقاً مراً سواء بالنسبة للفائزين أو المهزومين ، وعلى خلفيتها تعلم الضباط دروساً قيمة عن طبيعة السلطة وكيفية الحفاظ عليها ، أما أولئك الذين قادوا المعركة ضد مجلس قيادة الثورة فى مارس فسوف يدفعون ثمناً غالياً .

ففى هجوم كاسح تحرك الضباط للسيطرة على كل مراكز المعارضة السياسية ، ومد سيطرتهم بصورة منظمة على الجيش والبيروقراطية الحكومية ، وتجميع السلطة فى أيديهم .

وفى خطبهم ومقابلاتهم وتصريحاتهم أكد الضباط على حاجة مصر لطرح الأزمة والنظر إلى الأمام ، وملأت المشروعات والخطط الصحافة ، كما فكر مجلس قيادة الثورة فى إنشاء مجلس شورى وطنى ، وتدارس إمداد القرى بمياه الشرب وكذلك تدارس بناء المستشفيات والمساكن لعمال الصناعة هذا من جانب إلا أنه من جانب آخر وفى ضوء أخذهم بالثأر فى الشهور التالية على استيلائهم على السلطة تحدث الضباط عن إعادة التطهير بلهجة أشد قوة تحت أطر جديدة .. ولم يكتم الضباط

غضبهم من أولئك الذين أسرعوا فى الإعلان عن حكمهم أو الإعلان عن أخطائهم .. وفى عمود تحت عنوان (أخطاء الثورة) كتب أنور السادات إن الخطأ الأول للنظام كان هو إبداء النوايا الطيبة تجاه الأحزاب السياسية والصحافة .

اما محمد نجيب فقد مكث كرئيس ، ولكن الآن دون حراك أو صيت .. ففى اواخر فبراير كانت صوره والابتسامة تعلو وجهه تملأ الجرائد ولكنها سرعان ما اختفت . ولم تعد تظهر سوى فى المجلات لا الجرائد اليومية ، وإن ظهرت فى الأخيرة كانت تظهر بصورة متقطعة لتذكرة الشعب بأنه ما زال موجوداً .

وفى أواخر أبريل صور نجيب وهو يقف بجوار ناصر الذى كان يقود الترام كرمز للثورة ، وبعد شهر صور ناصر كبانى الهرم (كان الهرم يرمز للديمقراطية) وجلس صلاح سالم يدرس الخطط فى الوقت الذى كان نجيب يمسك ميزان البناء .

وفى أوائل يونية صور ناصر وهو يقود وابور زلط يمهد به الطريق للاستقرار، أما الآخرون فكانوا يعملون بالكوريك والمعول ، فى حين لم يظهر نجيب بينهم .

ودفع خالد محيى الدين ثمن دوره فى الأزمة ، وكان خالد قد غاب عن الأنظار عدة أيام بعد احتجاج المدرعات فى أواخر فبراير بناء على نصيحة زكريا .. ثم عاد الى القاهرة سريعاً بعد ٥ مارس دون أن يقوم بدور فى قرار إعادة الحريات المدنية ، وفيما بعد عقد العزم على أن يساعد -بحذر- مجلس قيادة الثورة فى إتمام وعوده .. وقد قرر خالد أن عدة ضباط مدفعية تقربوا منه وطلبوا منــه أن يقود انقلاب ، الأمر الذى رفضه هو .

وفى ٢٧ مارس غادر القاهرة للاختباء بالإسكندرية ، وقبل مغادرته -طبقا لما قرره- نصح نجيب ضد الوحدات الموالية المحتشدة ضد مجلس قيادة الثورة ، وبعد محاولات فاشلة من ناصر وعامر للاتصال به عاد خالد إلى القاهرة فى واحد أبريل ووافق على الذهاب للخارج ضمن وفد تجارى كان مرسلاً لأوروبا .. وعلى أية حال فان مشاركته مع ناصر كانت واعية ، ولكنها لم تكن خالية من الندم .

وأملاً من مجلس قيادة الثورة فى نزع فتيل الأزمة بين صفوف الجيش ، عامل مجلس قيادة الثورة الجيش بأيد أبوية .

فبعد انتهاء الأزمة تم إطلاق سراح معظم ضباط المدرعات الذين تم القبض عليهم فى ٢٧ فبراير .. وفى الأسبوع الأول من أبريل تم استبدال حسين الشافعى بضابط أكبر منه إرضاء للضباط الكبار والصغار على حد سواء ، ولإقناع العامة برحيل خالد فقد عينه النظام رسمياً مندوباً لمجلس قيادة الثورة بالخارج مزيلاً بذلك الانطباع بأن غيابه سوف يكون موقوتاً .

ويعتبر البعض قد خدعوا أو أخمدوا ، ففى ٢٨ أبريل ألقى مجلس قيادة الثورة القبض على ١٦ من ضباط المدرعات ووجهت إليهم اتهامات الإطاحة بالحكومة والإعداد لانقلاب فى ١ مايو .. والعديد منهم كانوا من الضباط الأحرار سابقاً ، ويقال أن تسعة منهم كانوا من أولئك الذين تم القبض عليهم فى فبراير ثم أطلق سراحهم .

وبدوره قام ناصر بعرقلة الاتصالات بين هؤلاء الضباط والعناصر المدنية .

وواجه الضباط محاكمة عسكرية فى يونية ، حيث تلقى منهم ٩ أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين سنة واحدة و١٥ سنة .. وفى الأسبوع التالى حكم على العقيد أحمد شوقى المقرب من محمد نجيب بـ ١٥ سنة .

وتلا ذلك تحرك مجلس قيادة الثورة على وجه السرعة لتنصيب ضباط موالين لهم ، ففى شهر يولية أمر عبد الحكيم عامر بتغييرات وتنحيات واسعة فى سلاح المدرعات .. طبقاً لتقدير المخابرات الحربية البريطانية كانت كافية بهز مكانة السلاح كسلاح مقاتل .. وفى أوائل أكتوبر أمر عامر بترقية حوالى ٢٠٠ ضابط من كل الأفرع ، بينما أحيل ضباط كبار إلى التقاعد المبكر .. وفى نظر المحللين البريطانيين أنجزت هذه الترقيات ، وتنصيب الضباط الموالين لمجلس قيادة الثورة مراكز قيادية أعلى ، أنجزت هدفاً سياسياً وقوت من قبضة مجلس قيادة الثورة على الجيش ، لكنها بالطبع كانت على حساب الخبرة العسكرية .

كذلك تحرك مجلس قيادة الثورة للسيطرة على الحكومة بصورة مباشرة ، وبلغ الأمر غايته حينما تم طرد أعضاء مجلس الوزراء المؤيدين لنجيب .. وكان كلاً من سليمان حافظ المهندس القانونى للمعركة المبكرة ضد الأحزاب – وعبد الجليل الإمرى – وزير المالية – قد استقالا فى أواخر مارس ، وفى منتصف أبريل تولى ناصر رسمياً وظيفتى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى لمصر ، وقام بتعيين أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مناصب وزارية باستثناء عامر والسادات ، وفى ٣١ أغسطس راوغ مجلس وزرائه ملحقاً الاثنين الأخيرين مشكلاً لأول مرة حكومة يتقلد فيها كل اعضاء مجلس قيادة الثورة حقائب وزارية وهكذا أصبح المجلس يتكون من عشرة ضباط وعشرة مدنيين .

وفى الفترة التالية على اضطرابات مارس قرر الضباط اتباع نهجاً سياسياً مستقلا بإزاء وسائل الإعلام والتنظيمات المهنية والحرم الجامعى ففى ١٤ أبريل أصدرت الحكومة مرسوماً بتجريد زعماء الوفديين والأحرار الدستوريين وحزب السعديين من حقوقهم السياسية ، واحتوت القائمة التى كانت تضم ٣٩ اسماً مكرم عبيد ونجيب الهلالى الوفديين السابقين اللذين شهدا بحماس ضد فؤاد سراج الدين امام محكمة الثورة ، كما فقد اثنان من الذين كانوا يحتفظون بعلاقات ودية مع مجلس قيادة الثورة حتى مارس حقوقهما وهما عبد السلام جمعة ومحمد صلاح الدين ، أما عبد الرزاق السنهورى فقد وجد اسمه ضمن الـ ٣٩ اسما ، ثم حكم عليه بعدم اللياقة فى أن يخدم بمجلس الدولة وطرد من وظيفته .

ورغم ذلك لم تتضمن القائمة أياً من المستقلين ، حيث على ماهر – الذى هاجمه ناصر بالاسم – ظل متمتعاً بود النظام .

وقد اتخذ النظام خطوات مشابهة ضد الصحافة معلناً أن وسائل الإعلام ما هى الا سلاح لخداع الكتل الجماهيرية .

أما الحَرم الجامعية والتى أعيد الاستيلاء عليها بالقوة فى أبريل فقد ظلت مراكز تكتيكية للشقاق ، فجامعة القاهرة ، والتى فيها استمرت المعركة بين البوليس والطلبة حتى ٢ أبريل فقد أعيد افتتاحها فى ١٠ أبريل لطلاب السنة الرابعة فقط .. أما جامعة الإسكندرية فقد نظفها البوليس أخيراً فى ٦ أبريل ، وبعد أسبوع أعلنت الحكومة التعطيل غير المحدد للفرق المتباينة فى كليات الحقوق والهندسة والعلوم والصيدلة باستثناء طلاب السنة النهائية بكلية الطب .

وفى هذا الخصوص قرر مجلس قيادة الثورة الحصار الكامل لأنشطة الطلاب والكليات . لكنه مارس الرفق .. كما قبض البوليس على زعماء الطلبة وأمر بطرد ثمانية أساتذة .. وقد ظلت الجامعات هادئةٍ نسبياً بسبب دخول الامتحانات والعطلة الصيفية . وقبل بداية امتحانات الدور الثانى اتخذت الحكومة عدة خطوات لمنع تكرار الاضطرابات .

وكانت مظالم الطلبة قد ارتكزت -بالإضافة إلى السياسة الوطنية- على مسائل أكاديمية معينة وزيادة المصروفات والامتحانات .. حيث طالب الطلبة بضرورة إعادة التقنين الإدارى فيما يتعلق بامتحانات الربيع التى رسب فيها عدد غير عادى .

ومن جانبها تحركت الحكومة لتهدئتهم مقررة تخفيض المصروفات بنسبة ٣٠٪ . كما قدمت منحاً دراسية ، لأولئك الذين حصلوا على ٦٠٪ من مجموع الدرجات على الأقل .. كذلك قامت الحكومة التى ظلت متوجسة فى منتصف سبتمبر بتقرير تأجيل امتحانات الدور الثانى .

ومؤخراً ، فى نفس الشهر أمرت وزارة التعليم بتأجيل مشابه فى المدارس الثانوية .. وقد حاول وزير التعليم جاهداً تعديل هذه الخطوات حتى يتم السماح للطلاب بتكملة الامتحانات .. أما وزير الخارجية -حينذاك محمود فوزى- فقد أخبر البريطانيين بأن المدارس لن يتم إعادة افتتاحها حتى يتم توقيع اتفاق بريطانى مصرى جديد .

وقد باشرت وزارة التعليم تعديلات جوهرية فى مجالس إدارات الثلاث جامعات الرئيسية (القاهرة – عين شمس – الإسكندرية) وأمرت بتنحية ١٤ أستاذاً من الذين شاركوا فى الأنشطة المضادة للنظام خلال شهر مارس .

كما سلبت الكليات العديد من اختصاصاتها الأساسية مثل تعيين العمداء ونوابهم . بل وعينت مندوبا عن الدولة فى مجلس كل جامعة .. وكان من الطبيعى أن تستثير هذه التجاوزات سواء الطلاب أو الكليات ، وحينما فتحت الجامعات أبوابها فى أوائل نوفمبر كانت إجراءات البوليس قد بلغت ٣ أضعاف.

وفيما يتعلق بطبقة العمال ، والتى ساندت مجلس قيادة الثورة فى الأيام الأخيرة الحرجة من مارس ، فقد قدم النظام عروضا حذرة .. ففى ظل انتصارهم قدم الضباط مظاهر النصر فى صالات الاتحاد ، واستضاف عدداً من الوفود العمالية فى مركز قيادة مجلس قيادة الثورة .. وفى مثل هذه المناسبات أعلن الضباط عن رسوخ العلاقة فيما بينهم وبين الطبقة العاملة مؤكدين على دور العمال فى حماية الثورة .. وفى نفس الوقت سعى الضباط لكسر حدة حماس الاتحادات آملا إحباط أى أفكار خاصة بتحقيق هذه الاتحادات لمكاسب سياسية فى الأجل الطويل .

ان مجلس قيادة الثورة كان على وعى بأنه استطاع شرخ القوى التى كان من الصعوبة بمكان السيطرة عليها ، وبسبب الانشقاقات التى تعرضت لها الحركات الشيوعية ، زادت سطوة القائمين على هيئة التحرير تدريجيا على العديد من الاتحادات التى وقفت مع نجيب فى مارس فقد دللت على المثابرة على المعارضة .. وإذا كان قانون العمل الصادر ١٩٥٣ قد كرس الأمن الوظيفى من ناحية ، فإنه من ناحية اخرى منح الإدارة سلطات واسعة ، وحتى الاتحادات التى أيدت الضباط فى مارس استمرت فى المطالبة بحق الإضراب ، وبدلاً من تلبية ذلك المطلب تحدث النظام عن حاجة الحركة العمالية لتطهير نفسها من العناصر الرجعية ، وعبر عن وقوف النظام موقف القاضى العادل بين العمال والموظفين .

والآن .. ماذا بخصوص دور الجماهير فى أزمة مارس ؟ .. فى الحقيقة فإن الجماهير وقفت بعيدا للغاية فيما يتعلق بأزمة مارس ، فهى لم تلبى نداء زعماء النظام القديم ، كما لم يتدافعها الحماس لتأييد الحرس الجديد .. هذه السلبية سهلت لمجلس قيادة الثورة عملية سيطرته على الشوارع ، وإن كانت هناك ثمة شعور بالأسى على أفول نجم نجيب ، والذى منح النظام صورة أشعرت معظم المصريين بالراحة .

وفى ظل الخوف وزخم الحياة اليومية وضغوط العيش التى كان يكابدها المواطنون كان من الطبيعى أن تهتز ثقتهم بالوعود المستقبلية التى حدثتهم عنها الثورة .

وفى الواقع ، فإن النظام فشل فى كسب التأييد العام ، ورغم المحاولات التى بذلها الضباط لإشعال الحماس تجاه حكمهم ، والتى منها على سبيل المثال لا الحصر تلك الزيارات التى قاموا بها للريف ووزعوا خلالها الأراضى على الفلاحين فقد انطوى بيانهم على قدر كبير من السلبية إنهم تحدثوا عن موضوعات بالية ، وأكدوا على انتشار القوى الرجعية ، والحاجة إلى تطهير النظام السياسى ، كما ألقوا بعبء الفساد فى الحياة السياسية على الأحزاب ، شأنهم فى ذلك شأن الملك ، مشيرين إلى إنه حتى الوفد عارض الإصلاح الزراعى .. أيضاً رسم النظام صورة للقوى المعارضة كما لو كانوا متآمرين من الخارج تعهدوا بإشاعة الفوضى وتقويض البنية الاجتماعية، وفى أواخر أبريل اتهم الشيوعيين بالتواطؤ مع الصهاينة وقرن ذلك بزعيم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى المنفى هنرى كوريل ، وظل يكرر هذا الاتهام طيلة فصل الصيف ، وفى أواخر أغسطس أضاف الإخوان المسلمين إلى صفوف المتآمرين .

وتوحى كل الدلائل بأن الضباط فشلوا فى قمع الشائعات المدينة لهم ، وأن موقفهم تجاهها كان موقفاً دفاعياً صرفاً .. وأن الاحتفالات التى تقام فى الأعياد

الوطنية -طبقاً للمراقبين الدبلوماسيين الأجانب- كانت منظمة جيداً ومحاطة بإجراءات أمنية زائدة ولكنها كانت تفتقر إلى الحماس فى فترة تولى محمد نجيب .

فى حين أنه بعد عامين من المشاحنات مع البريطانيين وإنجاز مجلس قيادة الثورة لاتفاقية معهم ، آمل الضباط أن تقدم لمصر كانتصار قومى ، علم الضباط إنه من الصعوبة بمكان بيع هذه الاتفاقية للجمهور ، ومن ثم نظمت التظاهرات ، إلا أن المراقبين البريطانيين وصفوها بأنها كانت تفتقر إلى كل من الحماس والاتساع معاً .

وبوجه عام ، فإن الضباط بتمديدهم المطرد لسلطتهم عبر الجيش والحكومة واختراقهم لاتحادات العمال والتنظيمات المهنية وتكميمهم للصحافة قد تمكنوا من هجر موقفهم الدفاعى وتبنوا بدلاً من ذلك هجوماً مفتوحاً ضد أعدائهم الشيوعيين والإخوان المسلمين .

الفصل الثامن

الجدل الدائر بشأن هيكلة النظام السياسى

فى الخامس من شهر مارس ١٩٥٤ ، وعلى أثر الهزة التى انتابت مجلس قيادة الثورة بسبب صدمة مظاهرات الشارع ، والتهديد بالتمرد فى سلاح المدرعات أعلن مجلس قيادة الثورة عن اتخاذ خطوات لإنهاء فترة الحكم الانتقالى وتسهيل عودة الحياة البرلمانية ، وقد تواكب مع ذلك أيضاً إعلان مجلس قيادة الثورة إنهاء الرقابة فوراً على المطبوعات الصحفية فى اليوم التالى .

وفى الفترة من ٦ إلى ٢٨ مارس –حينما استعاد الضباط سلطتهم الكاملة على الدولة– شهدت مصر فترة وجيزة من الانفتاح السياسى ، حيث خلال هذه الأسابيع الثلاثة انتعش الجدل حول المستقبل السياسى للدولة فى جو يسوده الأمل والتوقع ودون أدنى درجة من استعراض القوة ، وتعتبر أزمة مارس بمثابة عود الثقاب الذى أشعل محطات المعركة الأيديولوجية ، تلك المعركة التى استطاع القليلون مقاومتها ..

وبالنسبة للعديدين كان مارس لحظة مشرقة حينما ارتفعت الأصوات منادية بإرساء الحقوق المدنية والسياسية وعودة الديمقراطية النيابية .

وقد شجع الشعور بضعف مجلس قيادة الثورة معارضة حماسية حاصرت العديدين من المؤيدين السابقين للنظام ، واستباق الفرصة لإنهاء الحكم العسكرى الميئوس منه .. وبالنسبة لآخرين فإن بعث قوى النظام القديم والعودة إلى سياسات الحقبة الليبرالية دون إرساء الإصلاحات المطلوبة كان يعنى فى أهم محدداته العودة إلى فترة ما قبل ٢٣ يوليو .. ورغم عدم التأكد من التوجه الذى يتبناه مجلس قيادة الثورة فى اقتياد مصر ، فقد كان الأمل يحدوهم على الدوام بأن ثمة نظام برلمانى سليم ومنفتح سوف يظهر ، وعلى هذا الأساس فقد اختاروا الوقوف إلى جانب الضباط وتأييد النظام .

إن استقراء مارس يسفر عن الكثير من التحول فى العقل السياسى للمصريين، الذين عاشوا قرابة عامين فى ظل الحكم العسكرى ، واستعادوا ذكريات النظام القديم ، وأدركوا مدى التحول إلى نظام سياسى جديد ، كما ساد الحديث فى أوساط المثقفين

عن الكيفية التى من خلالها يمكن لمجلس قيادة الثورة تنقيح وتنقية ثورته . وبوجه عام ، فإن الجدل السياسى قد ارتكز على قضيتين أساسيتين أولهما : الهيكل المستقبلى للنظام السياسى ، والخطوات السابقة على تشكيله .. وثانيهما : مستقبل الثورة نفسها ، والدور السياسى المستقبلى لمجلس قيادة الثورة .

ورغم أن بعض المدنيين فضلوا البقاء الممتد للضباط فى السلطة ، فإن البعض الآخر اعتقد جازماً بأن الضباط سوف يطرحون (يرفضون) الفعالية السياسية أرضاً ، وفى هذا السياق لا يمكن تجاهل قضية محاولة تملق الضباط للعودة إلى الثكنات ، أو بصورة أكثر واقعية اقناعهم بالتنحى عن رتبهم والحكم كمدنيين .

أما المثقفين الذين كانوا لا زالوا منقسمين على أنفسهم فقد تشابهوا فى رغبتهم فى إنهاء الحكم العسكرى ، والإفراج –على الأقل– عن بعض المعتقلين السياسيين ، وإقرار الحكم المدنى ، وإن ظلت الهواجس تنتابهم فيما إذا كان الوقت مناسباً للعودة للحكم البرلمانى .

وواقع الحال ، فإن الجدل الذى ساد حينذاك قد غطى العديد من القضايا السياسية الملحة ، كما ظلل مناورات مجلس قيادة الثورة للتشبث بالسلطة ، ومن خلال الرخصة التى حصل عليها المثقفون لمناقشة القضايا بحرية فقد عبروا عن المزايا المقارنة للجمعية التأسيسية المنتخبة أو المعينة ، والعدد المناسب للأحزاب السياسية فى نظام برلمانى صحيح ، والحقوق السياسية للمرأة .. كل ذلك فى الوقت الذى عمل فيه مجلس قيادة الثورة من وراء الستار لقبر القوى التى بدأت التحرك ، ولأن جبهة المعارضة كانت دون استراتيجية حقيقية فإنها سرعان ما انهارت أمام قوى القهر الكائنة فى يد الدولة .

إن وعد مجلس قيادة الثورة فى ٥ مارس غذى الآمال بالتقدم إزاء دستور جديد ، وقانون انتخابى جديد ، وخلال الشغب الذى ساد فى أواخر ١٩٥٣ وبدايات ١٩٥٤ استمرت لجنة الخمسين –المعينة بواسطة النظام فى يناير ١٩٥٣– فى العمل

فى رسم مسودة الدستور .. وبعد نوع من الضجة والتغطية الصحفية اختفت لجنة الخمسين عن المشهد العام . والتقت خمس لجان فرعية بصورة نصف منتظمة .

وكان قرار اللجنة فى ربيع ١٩٥٣ بتفضيل إلغاء الملكية وتأسيس الجمهورية نذيراً بتحرك النظام غير المدروس وإصدار الأمر العالى أخيراً فى يونية ، ومن ثم فإن اللجنة التى دافعت عن الجمهورية البرلمانية ظلت بمثابة دليلاً على إحراز بعض التقدم بإزاء الفترة الانتقالية .

وفى ٥ مارس أعلن على ماهر إنه تم إعداد المسودة الأولية ، وأن النص المنقح سوف يكون جاهزاً لتقديمه إلى الجمعية التأسيسية بحلول يوليو ، فى حين ظلت النصوص الدستورية الخاصة بالقانون العسكرى نقطة ملبدة تحتاج إلى مداولة أكبر ، وأعلن ماهر أن اللجنة توقفت لحين البت فى منح الرئيس سلطة اتخاذ إجراءات الطوارىء دون موافقة البرلمان .

وبعد ٥ مارس انتقل التأكيد إلى مناقشة الوسائل المناسبة لكتابة والتصديق على الدستور الجديد ، وقد عارض البعض فكرة الجمعية التأسيسية ، فى حين أن أولئك الذين جادلوا بأن الحكومة لم تذهب بعيداً ، فقد ضغطوا على الحكومة لمنح الجمعية التأسيسية سلطات برلمانية كاملة .

وها هو إحسان عبد القدوس قد رفض فكرة أن الدولة تحتاج إلى دستور قبل إقرار البرلمان ، وقد أكد على (إننى أكتب بسرعة ، ليس كخبير قانونى ، ولكن بوصفى واحداً من الأغلبية التى تريد أن تستقر الحالة على وجه السرعة) .

وفى هذا السياق جادل البعض من أعضاء لجنة الخمسين بأن لجنة الخمسين يجب أن تسلم مسودتها مباشرة إلى برلمان منتخب للتصديق ، وبفعل ذلك يمكن لمصر تجنب القيام بخوض انتخابات مرتين فى عام واحد .. كذلك اقترح أحد الوزراء الوفديين السابقين (عبد المجيد عبد الحق) الإبقاء على ميثاق ١٩٢٣ وانتخاب برلمان جديد لتعديله طبقاً لنصوص الميثاق .

والذى حدث أن اختيار الجمعية التأسيسية ، وما إذا كان يجب تعيينها أو انتخابها قد أثار بدوره جدلاً واسعاً أيضاً ، إذا ارتأى فريق ضرورة انتخاب أعضائها ، فى حين ارتأى فريق ثان ضرورة تعيينهم من ذوى الخبرة ووقف فريق ثالث موقفاً وسطاً ، إذ ارتأى ضرورة انتخاب الأعضاء مع تعيين بعضهم كذلك كانت قضية كيفية بناء نظام تعددى وتجنب مصيدة التجربة البرلمانية المصرية قضية أكثر جدلية حيث الأحزاب التى تقدمت باستمارات لاعتمادها فى أكتوبر ١٩٥٢ ، لا سيما التجمعات والأحزاب الصغيرة قد ضربت فى الغالب على وطر ضعف النظام .

ومنذ يناير ١٩٥٣ أعلن المتحدثون باسم النظام أن السياسة الحزبية قرينة الفساد ، بما تجسده من مصالح شخصية ، ومن ثم ساد الحديث عن أن الحزب الواحد هو الضمان الأساسى للاستقرار خلال الفترة الانتقالية كذلك قرر الشيخ الباقورى (لو أن نظام الحزب الواحد ليس هو النظام الإسلامى فإنه الأقرب إلى روح الإسلام) .

وباستثناء قلة فإن المدافعين عن الأحزاب السياسية تم إبعادهم عن وسائل الإعلام ، لكن أبطال الديمقراطية النيابية تصدوا للخط الحكومى بإثارة ، حيث رفضوا ديمومة دولة الحزب الواحد مدللين على ذلك بالفشل الذى تعرض له الحزب الشيوعى السوفيتى ، وحزب أتاتورك فى تركيا والفاشيستى الإيطالى .. وكان الحل فى تقديرهم يكمن فى تأسيس الأحزاب على المبادىء لا على الشخصيات ، ولا شك أن هذا كان مجرد أقوال لم تخرج إلى حيز التنفيذ العملى ..

أيضاً ارتأى البعض ضرورة وضع ضوابط قانونية فى النصوص بإمكان قادة الأحزاب مراعاتها ..

كما نظر العديدون إلى انجلترا والولايات المتحدة على أنهما نموذجان للديمقراطية والاستقرار ، حيث تنهض الأنظمة السياسية فى هذه الدول على حزبين أو ثلاثة أحزاب تتنافس فى العملية الانتخابية .

إن فكرة تحديد عدد الأحزاب فى مصر أثارت الحفيظـة بصورة معتبرة ، حيث اتهمها الخصوم بأنها اصطناعية وغير ديمقراطية ، وكان عبد الرزاق السنهورى قد قدم خطة فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ كانت مثاراً للجدل ، كما اتخذت زخماً إضافياً أثناء أزمة مارس .. هذه الخطة تقضى بأن ينهض النظام على ثلاثة أحزاب يعكس كل منها أحد الأيديولوجيات الغالبة لدى المصريين .. حزب المحافظين ، وسوف يدافع عن العودة إلى ميراث الأجداد .. حزب الأحرار ، وسوف يدافع عن التقدم الهادىء والحريات الاقتصادية والفردية ، وأخيراً الحزب الجمهورى الاشتراكى -ذلك الحزب الذى أيده السنهورى دون خجل- وسوق يتولى السهر على الشرعية التى ورثتها الدولة من خلال الثورة ، هذه الشرعية اشتملت على سياسة اجتماعية نشطة كان أبرز أمثلتها -طبقاً لرؤية السنهورى- الإصلاح الزراعى .

وقد وصف البعض هذه الخطة بالسذاجة والسطحية والاستبدادية ، كما اشتكى عبد المنعم مراد بأنهم -يعنى حزب السنهورى- أخذوا اللحم لأنفسهم ، وتركوا للآخرين العظام والأحشاء .

وإذا كان لخطة السنهورى أخطاءها فإن مبدأ تشريع عدد محدد من الأحزاب قد لقى قبولاً واسعاً .. وجادل سيد صبرى بأن الرأسمالية والاشتراكية تمثلان الأيديولوجيتين الغالبتين على مستوى العالم ، كما اقترح خطته ذات الثلاثة أحزاب متمثلة فى حزب المحافظين والحزب الاشتراكى ، وإشاعة التوازن بينهما من خلال حزب الأحرار المركزى فيما يشبه النظام القائم فى بريطانيا ..

أما محمد صلاح الدين (من الوفد) فقد وافق على أن ثلاثة أو أربعة أحزاب تعتبر كافية .. بينما أبدى وحيد رأفت معارضته لحزب شيوعى فى حين اعتقد صالح حرب -الزعيم السابق لجمعية الشبان المسلمين- أن حزبين يكفيان ، حزب للثورة وآخر للمعارضة وأثناء ما كان الجدل محتدماً فى صفوف المثقفين حول شكل النظام المستقبلى ، انبثقت قضية المشاركة الانتخابية للمرأة ، تلك القضية التى شغلت الرأى

العام .. وكانت لجنة الخمسين الدستورية قد رفضت حق النساء في التصويت في انتخابات الجمعية التأسيسية ، وبعد يومين قامت درية شفيق وسبعة أخريات من حركة بنات النيل بإضراب عن الطعام بمقر نقابة الصحفيين .. وهددت المضربات بعدم تناول الطعام حتى يتم منح نساء مصر كامل حقوقهن الدستورية دون قيد أو شرط ، كما طالبن بتمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية .

إن حركة بنات النيل كانت تصب اهتمامها في البداية على قضايا تتعلق بالسياسة والاقتصاد والوضع الاجتماعي للمرأة ، كما أبدت تأييدها لثورة يوليو ، على أمل أن وعود الضباط بالإصلاح السياسي سوف تشتمل على منح المرأة حقوقاً أوسع .. كما مُنحت (حركة بنات النيل) ترخيصاً في ظل قانون إعادة تنظيم الأحزاب ..

وقد طالبت درية شفيق التي رحبت بإلغاء دستور ١٩٢٣ بوصف ذلك إنهاء للعهود المظلمة بالسماح للمرأة بالتمثيل في لجنة الخمسين ، ومن جانبه عبر علي ماهر وآخرون عن تأييدهم لطموحات المرأة ، لكن لم يتم للسيدات ما أرادوا .

والآن ، ومن جراء الإحباط الذي أصاب مجهوداتهن اختارت درية شفيق وزميلاتها الاستفادة من مناخ الأزمة بالدولة .

وقد استمر الإضراب ثمانية أيام ، وفي اليوم التالي ، أعلنت مجموعة من السيدات بالإسكندرية إضراباً حاداً ، كما تلقت مضربات القاهرة سيلا من التعاطف وسعى علي ماهر ومحمد صلاح الدين وسليمان حافظ وآخرون لإقناعهن لإنهاء احتجاجهن كذلك تلقين وفوداً من طالبات الجامعة الأمريكية .. وكان اليوم الرابع للإضراب (١٥ مارس) قد شهد التفاف ١٣٠ من طالبات الجامعة الأمريكية حول قصر الرئاسة .. وفي ١٧ مارس تم نقل اثنتين من المضربات إلى الهلال الأحمر ، وفي اليوم التالي نشرت تقارير متواضعة عن أن أربعة منهن في حالة مرضية خطيرة ، ثم تم نقل الثمانية إلى المستشفى .

وفى ١٩ مارس أنهت النساء إضرابهن بعد أن تلقين رسالة من محمد نجيب يتعهد فيها برفع مظالمهن إلى لجنة خاصة .

وواقع الحال ، فإن الإضراب قد سبب إثارة معتبرة ، ونشرت الصحف يومياً صوراً للمضربات ، كلهن كن من السيدات فى منتصف العمر أو أكبر من ذلك ، ولكن نظراتهن كانت حادة . هذه الصور ، بالإضافة إلى صور تظاهرات طالبات الجامعة الأمريكية أشعلت العزة بين السيدات ، تلك العزة التى امتزجت بمشاعر العطف والرعب لدى الرجال ، وصفت الصحيفة الأسبوعية الجديدة الموسومة (الجيل الجديد) والتى كان على رأسها الأخوان مصطفى أمين وعلى أمين أن طالبات الجامعة الأمريكية اللاتى تظاهرن تضامناً مع المضربات بأنهن أسوأ فتيات الجيل الجديد وكذلك واجه المضربات العديد من الانتقادات من قبل بعض الرموز أمثال طه حسين وكان من الطبيعى أن تكون الكلمة الأخيرة لمجلس قيادة الثورة ، وفى أعقاب أزمة مارس قرر أنور السادات أن السيدات اللاتى أضربن أسأن استغلال حالة الأزمة ولم يفسحن المجال لأن تناقش القضية بصورة رشيدة ..

وأيما كان الأمر ، فإن مطالبة السيدات بالحقوق الانتخابية شأنها شأن كل القضايا الدستورية الأخرى ، تم إهمالها إلى المستقبل المنظور .

إعطاء السم لرجل مريض :

بادىء ذى بدء فإن الحركات الشيوعية السابقة على مارس ١٩٥٤ ظلت فى إطراد ثابت .. حيث إنه بحلول أواخر ١٩٥٣ قام النظام باختراق الهيكل الحاكم للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى ، وبدأ فى فك النسيج السرى المحيط بالحزب الشيوعى المصرى والطليعة العمالية .. كما استمرت الانشقاقات الداخلية وانعدام الثقة بين الحركات الشيوعية المختلفة فى شل اليسار .

ولأن الشيوعية ظلت جريمة سياسية فإن انتقادات اليساريين للنظام لم تظهر سوى فى المنشورات السرية ، ومع ذلك فإن نشر الرسالة ظل قوياً .

وبعد أن فشلت مجهودات التعتيم الإعلامى فيما يتعلق بمحاكمة الزعماء الشيوعيين فى ربيع ١٩٥٣ أضحت السوابق القضائية تحت الأضواء ، حيث نشرت الصحف المحاكمات وفى بعض الأحيان أسماء المدعى عليهم لكنها لم توالى نشر التفاصيل عن القضايا ولا عن تقارير الدفاع .

ثم كانت غارة أزمة مارس التى لم تترك سوى تأثير محدود على المواقع السياسية التقليدية داخل الحركات الشيوعية .. وقد رأى الحزب الشيوعى المصرى النزاع بين ناصر ونجيب على أنه صراع من أجل السلطة وتنافس لخدمة الليبرالية وسحق الشعب ، كذلك ظلت القوة اليسارية الأكبر والأكثر انغلاقاً على العقيدة الشيوعية تقاوم بصلابة التعاون مع أى قطاع من القوى الأخرى .. ورغم ذلك حينما بلغت الأزمة ذروتها فى أواخر مارس ، فإن الموالين للحزب الشيوعى المصرى تظاهروا ضد مجلس قيادة الثورة .. أما الطليعة العمالية -التى ظلت صغيرة ولكن منظمة داخل المصانع- فقد حشدت تابعيها منذ البداية ضد النظام .

وقد طرح منشور بتاريخ ٨ مارس ينادى العمال إلى المعركة لهزيمة ما سمى بالعصابة العسكرية فى انتخابات الجمعية التأسيسية والدفاع عن الاستقلال والسلام

والديمقراطية وقد أكد زعماء الحزب الشيوعى المصرى على أنه إذا وقف الشعب والطبقة العاملة متوحدين فإن مصر أمامها فرصة عظيمة لطرح الديكتاتورية العسكرية .. كذلك طالبت الحركة مجلس قيادة الثورة بحل نفسه وحل هيئة التحرير ، كما دافعت عن تشكيل حكومة ائتلافية تحت زعامة وفدية لمباشرة انتخابات برلمانية حرة .

ولكونها ابتليت أكثر من أى حركة أخرى بكم من الاعتقالات والردة والانشقاق فقد دخلت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى أزمة مارس مفتقرة إلى قيادة مركزية موحدة ، إذ بعد اعتقالات نوفمبر ١٩٥٣ ، والتى اشتملت على معظم أعضاء لجنتها المركزية الداخلية ، آلت زعامة الحركة إلى أيدى أعضائها من الشباب بينما ارتأى أولئك المعكوفين فى السجن أو بالمنفى هؤلاء الزعماء الشباب على أنهم زعماء مؤقتون على أفضل تقدير ورغم ذلك ، فإنه بحلول منتصف يناير ١٩٥٤ استعادت الحركة تجمعها ، كما أعادت بناء شبكتها الدعائية ، وعاودت هجومها ضد النظام ، وإذا كانت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى قد افتقرت إلى القيادة المركزية القوية والتوجه الأيديولوجى فإن أعضاءها ظلوا يلعبون دوراً هاماً للغاية فى الجامعات والمصانع ، وقد ظهر هذا جليا فى أحداث فبراير ومارس ، ورغم كل ذلك فإن الزعامة القديمة قد أذهلت الحركة من خلال تفضيلها التعاون مع مجلس قيادة الثورة ، حيث أوضح خطاب وقعه حوالى ٢٠ من أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى المعتقلين إلى مجلس قيادة الثورة هذا الانقلاب الدراماتيكى ، مادحين ما اعتبروه توجهاً جديداً من قبل مجلس قيادة الثورة فى الصراع ضد الإمبريالية ، وطالب الموقعون على (بيان السجن العسكرى) بإعادة تقييم العلاقات بين النظام والشيوعيين ، وقد أرست سلسلة من المقابلات أجريت بين الضباط والشيوعيين المعتقلين مرحلة جديدة من هذا التحول الدراماتيكى .

طبقاً للعديد من الموقعين فإن الضباط الذين تقربوا إليهم حجبوا أن مجلس قيادة الثورة كان مذعنا لإعادة التقييم هذه ، وأن المبعوثين من قبل النظام أخبروهم بأن أعضاء الانقلاب العسكرى حاربوا الشيوعيين من أجل الرغبة فى كسب تأييد

الولايات المتحدة ضد بريطانيا ، والآن رأى مجلس قيادة الثورة هذا بمثابة أمل مفقود ، بالإضافة إلى ذلك فإن مبعوثى ناصر أكدوا على الإجراءات التقدمية التى بدأ النظام فى القيام بها ، وفى مقدمتها الإصلاح الزراعى ، وأهداف الضباط القومية ، والتى اقتضت ضرورة استبقاء إجراءات الطوارىء .. ومن جانبهم ناقش زعماء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى المسألة بين أنفسهم ، واتفقوا على أن تحول ناصر ودياً ، وأنه رغم الطبيعة الديكتاتورية للنظام فإنه على وشك تبنى سياسة خارجية تكفل التأييد الشيوعى .

ومن الواضح أن سلوك ناصر بإزاء الشيوعيين كان مصطنعا ومخادعاً . إذ أن ناصر كان يأمل فى إحداث شقاق بينهم وترويض قوى الشارع المضادة للنظام ، وقد نجح فى ذلك بالفعل فى حالة الإخوان المسلمين رغم عدم تشكك زعامتهم فى إخلاصه ، وبفشله فى مؤامرته أشعل زعماء الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى الانقسامات فى الصفوف العليا لحركتهم ، وفشلوا فى حشد فرقهم ، فى حين سحقت اللجنة المركزية النشطة (بيان السجن) .. وفى النهاية اختار ناصر ألا يطلق سراح الزعماء المعتقلين ، وعلى أفضل تقدير اكتسبوا تحسيناً فى ظروف السجن ، وواجه العديد منهم محاكمات وأدينوا فى السنة التالية ، وتم الحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٥ سنوات و١٠ سنوات .

وإذا كان لدى الحركة الديمقراطية من بطل فهو يوسف صديق ، عضو نخبة الثورة سابقاً ، إذ بعد استقالته فى يناير ١٩٥٣ أرسل صديق إلى أسوان ، وفى شهر مارس من نفس العام غادر صديق البلاد ، ثم عاد سراً بعد عدة شهور ، وظل مختفياً فى قريته ، ومن هناك اتصل بمحمد نجيب (ربما ليعرض عليه التحالف) .

وفى أواخر عام ١٩٥٤ ، دخل الدوامة السياسية ، وقام بكتابة خطاب مفتوح إلى نجيب نشرته المصرى قبل يوم من قرار مجلس قيادة الثورة بالعزل ، ففى عبارة شجاعة كتب صديق يقول :

(إن استمرار الحكومة الحالية فى السلطة والتنظيم الذى أسسته -بعد أن أصدر الناس حكمهم- يعنى الاستمرار فى ذات السياسة ، بما يترتب على ذلك من فشل وخطر ، وما دامت الحكومة قررت أن تترك الناس يقررون شئونهم الخاصة ، فليس لها الحق فى فرض أو اقتراح أى شيء ، إننا تحركنا فى ٢٣ يوليو للسماح للناس بتقرير شئونهم الخاصة دون وصاية تفرض عليهم) .

وطبقاً لرؤية صديق ، فقد كان لدى الحكومة خياران : إما أن تعيد البرلمان المنحل فى يناير ١٩٥٢ أو تشكل حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب والتجمعات السياسة المعروفة فى الدولة : الوفد ، والإخوان المسلمين ، والاشتراكيين ، والشيوعيين ، واقترح أن يتولى وحيد رأفت رئاسة الوزراء بصورة مؤقتة وأن أى حل آخر يشبه إعطاء السم لرجل مريض .. كذلك كان دفاع صديق المفتوح عن مشاركة الشيوعيين فى الائتلاف الحكومى بمثابة هزة لقاعدة الحكم العسكرى ، وبخصوص عدم اعتقال أو تكميم صديق على وجه السرعة فلربما كان ذلك يعكس قراراً ماكراً باستقصاء وبحث اقتراحه ، لا سيما فيما يتعلق بالنقطة الخاصة بمشاركة الإخوان والشيوعيين فى الائتلاف الحكومى ، وحينما سئل خالد محيى الدين عن اقتراح صديق شعر خالد محيى الدين بأنه مضطر لتوصيفه بأنه لا معنى له .

والأكثر أهمية من الاقتراح ، أن دور صديق المعروف كعضو سابق فى المجلس الثورى كان أمراً يهدد نزاهة النظام ، ففى البداية أحجم صديق عن مناقشة مشاركته سواء فى الثورة أو فى النخبة العسكرية التى قادت هذه الثورة ، وتالياً كتب صديق بطلاقة عن انشقاقه بعد أن أعلن مجلس قيادة الثورة عن نيته للاستقالة ، ففى مقالاته التى نشرت بالمصرى وروز اليوسف اتهم صديق النخبة العسكرية بأنها تخلت عن أهداف ثورتها ، كما أشار على وجه الخصوص إلى تأييده لضباط المدفعية الذين تم اعتقالهم في يناير ١٩٥٣ ، وكذلك دفاعه عن الجبهة الوطنية ، إنه لم يتوقف عن النشاط السياسى حتى مع ظروف تحديد إقامته كما أنه قرر أنه سوف يستمر حتى

يقوم مجلس قيادة الثورة بإعادة الحريات المدنية ويعود الجيش للثكنات ، ولذلك بعد فترة وجيزة أمر مجلس قيادة الثورة بالقبض عليه .

سوف تستمر الثورة :

لقد كان قدر مجلس قيادة الثورة أن يقف فى قلب الجدل الدائر حول كيفية استعادة الحكم المدنى ، وقد شجع مرسوم ٥ مارس على المضاربة حول الدور المستقبلى للضباط .. وحتى حطم ناصر آمالهم ، ارتأى العديدون إمكانية قيام مجلس قيادة الثورة بتشكيل حزب سياسى جديد ، واقترح آخرون أن يستمر مجلس قيادة الثورة فى لعب دور استشارى ، أما أولئك الذين اقتربوا من الموضوع بصورة رزينة فقد فشلوا فى ملاحظة عدم حقيقة التوقعات القائلة بإمكانية عودة الضباط إلى الثكنات.

ومن جانبه وقف إحسان عبد القدوس فى منطقة وسط ، وتساءل فى عموده المعنون (المجتمع السرى الذى يحكم مصر) والذى نشر فى ٢٢ مارس عن هل يستطيع ناصر أن يقف ثانية أمام لواء ويعطيه التحية ؟ كما تعرض عبد القدوس لمسألة فقدان الثقة من قبل الناس فى زعامتهم ، وأصر على أنه قد حان الوقت لوصول مصر إلى نهاية ، كذلك دعا مجلس قيادة الثورة لأن يحل نفسه .

وعكس بيان المعارضة فى مارس قوة متهورة ، ونظراً لتناس القوى السياسة الكبيرة فى اللعبة ، أعلن العديدون عن الانتصار قبل أن تتم الجولة النهائية ، كذلك فإن سير الأحداث فى فبراير –تحديداً حينما أجبر الضغط الشعبى مجلس قيادة الثورة على عودة نجيب– قد غذى التوقعات غير الحقيقية للمعارضة بالعودة سريعاً للسلطة .. أيضاً فإن التحول بعيداً عن هيئة التحرير من جانب أولئك الذين تدافعتهم الرغبة فى المشاركة قد أشار إلى درجة جديدة من التفاؤل بين أكثر سياسىّ الحرس القديم ، فى حين ذهبت عناصر وفدية –رغم كونها ليست زعامات تقليدية– أبعد حينما دعت أعضاء مجلس قيادة الثورة للانضمام للحزب ، وعرضت زعامة الحزب على ناصر .

وبعدما حدث فى ٢٥ مارس ، اتخذ المعارضون سلسلة من القرارات تدعو الضباط إلى التنحى عن السلطة فى الحال والعودة إلى الثكنات ، ولأول وهلة بدا للعديدين أن مجلس قيادة الثورة قد انتهى ، وتوقع القليلون أن يتنحى الضباط دون تعارك ، بينما تنبأ البعض بإقدام الجيش على حرب أهلية طرفاها الموالين لنجيب ، والوحدات الموالية لناصر .

وواقع الأمر ، فإن الذين هاجموا مجلس قيادة الثورة مباشرة -شأن عبد القدوس- أظهروا شجاعة وسذاجة فى آن واحد ، إذ فى الأيام الأخيرة من شهر مارس أدرك خصوم النظام أنهم أساءوا تقدير حساباتهم ، وأن الوقت قد أضحى متأخراً للغاية للعودة للوراء ، كما ألقت الجولة الأخيرة من الأزمة الرعب فى صفوف المعارضة ..

إن العديدين رحبوا مهللين بإعلان مجلس قيادة الثورة فى ٢٦ مارس بأن الثورة قد انتهت ، وفى هذا الخصوص كتب محمود عبد المنعم مراد (إن القرارات الهامة التى اتخذها مجلس القيادة بالأمس تركت أفضل انطباع لدى الناس) .

ولكن عبثاً ، تغير هذا الانطباع بعد يوم ، وحذر مراد من تصاعد الموقف. وبحلول ٢٨ مارس شاع الرعب لدى المعارضة الليبرالية وكتب أحمد أبو الفتح صارخاً (إن المؤمرات تحاك للشعب من قبل السوقة المعضدين للنظام ، وأن الشعب لا يمكن أن يقبل باستمرار القانون العسكرى أو أن يظل ذويهم معتقلين دون وجه حق) .

وفى ٣ نداءات للعمال ، فجر محرروا المصرى عدم مسئولية أولئك الذين فكروا فقط فى المكسب الشخصى واعتقدوا خطأ أنهم تصرفوا باسم مجلس قيادة الثورة ، وفى ذاك اليوم بينما وقف البوليس يراقب هجوم الغوغاء على مكاتب الجريدة . وفى الوقت الذى قفز فيه خصوم النظام للهجوم تبنى آخرون موقفاً توفيقياً.

وبدلاً من تبنى نفس النغمة العدائية التى تبنتها المعارضة والتأكيد على أخطاء النظام قام هؤلاء بامتداح الضباط والاحتفال بانجازاتهم حيث كتب مصطفى أمين فى

٦ مارس (اليوم الأول لعودة حرية الصحافة) .. (اليوم نحن لا نهنىء الشعب ، وإنما نهنىء الزعماء الذين أعادوا السلطة للشعب) وبعد أسبوعين قرروا (لقد علمنا أن الثورة سوف تستمر ، وأن الذين يحدثون عن عودة النظام القديم إنما أساءوا فهم القرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة) وفى عمود له ترافق مع عمود عبد القدوس (المجتمع السرى) دعا مصطفى أمين الضباط لأن يخطوا إلى الأمام ، وأن يقوموا بالدور المناسب -بوصفهم ساسة- فى قيادة مصر إلى الاستقلال والتقدم .

إن الذين أيدوا النظام ارتأوا الأزمة على أنها صراع بين التقدم والرجعية ، ودافعوا عن إصلاح الحريات المدنية وعودة الحياة الديمقراطية بصورة ليست أقل من خصوم مجلس قيادة الثورة ، كما أنهم لم يرضوا بالضرورة عن نغمة مجلس قيادة الثورة التى تكرس أن أنصار الملكية والإقطاعيين يتربصون بمنجزات الثورة ، إلا أنهم تخوفوا من أن يكون البديل الوحيد للوضع القائم هو عودة الليبرالية غير الأمينة التى كانت سمة النظام القديم .

كذلك امتدح هؤلاء الإجراءات التى تم اتخاذها منذ ٢٣ يوليو معولين على أنه إذا سقطت الثورة فإنها لن تسقط وحدها ، ولكنها ستأخذ معها كل ما حققه الشعب من مكاسب .. على أنهم حثوا الضباط على إنجاز خططهم المزمعة بإرساء الجمعية التأسيسية والسير قدما بازاء فتح العملية السياسية .

وفى نفس السياق ، شكك البعض فى جدوى عودة الحياة البرلمانية فى الأجل القصير على الأقل ، إذ تساءل مصطفى الشوربجى -وزير العدل السابق وعضو لجنة الخمسين الدستورية- عن قيمة الحياة البرلمانية آنذاك . إذا كانت ستتسبب فى انقسام الأمة إلى تخريبات وتشجيع الغيرة وتمزيق الثورة وكسر صفوف الأمة .. أما حافظ رمضان رئيس الحزب (القومى) الوطنى فقد عول على أن الأرض المحتلة يمكن أن تؤيد حزباً واحداً ورأياً واحداً ، كما اعتبر انتخاب الجمعية التأسيسية أمراً غير ضرورى وأنه حينما يحين الوقت المناسب سوف يتم تشكيل الأحزاب وانتخاب

البرلمان ، كما أنه فضل تأجيل مثل هذه الخطوات حتى يتم جلاء البريطانيين عن مصر .

أيضاً قرر فكرى أباظة إن مصر تسعى إلى الاستقرار بغض الطرف عمن يسد طالما أن قواعد العدالة ملحوظة وطالما أن النظام عادل وصالح ، إلا أنه غير موقفه إلى حد ما فيما بعد .

فى حين أن أحمد بهاء الدين -كان حينذاك محرراً صغيراً بروز اليوسف- لم يكن أقل انتقاداً لمجلس قيادة الثورة من إحسان عبد القدوس ، ولكنه نصح رئيس تحريره بعدم نشر عمود (المجتمع السرى) شاعراً بأن نغمته استفزازية للغاية .. وبدلاً من ذلك تبنى بهاء الدين سياسة هادئة يحدوها الأمل بتشجيع الضباط على اتخاذ خطوات نحو الديمقراطية . وآخرون راقبوا الأمر بانتباه ولكن بصمت من على الحدود .. بينما بدا الحرس السياسى القديم المستقل (على ماهر – حافظ عفيفى ، نجيب الهلالى) غائباً ومحتاطاً .. وإذا كان قد اعتقد أن ماهر كان وراء نجيب فإنه ظل حصيفاً وكتوماً بما فيه الكفاية ، إلا إنه تسبب فى خطأ معروف فى منتصف مارس حينما قررت الصحافة الأجنبية أنه فضل الارتباط بالغرب ، لكنه أنكر ذلك فى بيان رسمى .

وبالنسبة للإخوان المسلمين فإنهم بسحبهم قواهم من الشارع والترفع عن الجدل العام قد سمحوا للضباط بتجريدهم من قوة تأثيرهم .. إذ بعد إطلاق سراح حسن الهضيبى نحى جانبا الأسئلة الخاصة بتوجيه الإخوان بإزاء الأحزاب السياسية أو ميلهم للجدل بشأن الانتخابات .

رجال الأعمال الكبار أيضا فرضوا سياجاً وجلسوا يراقبون الأحداث من مسافة آمنه ، على سبيل المثال ، عمل أحمد عبود فى الحال على التقرب من النظام الجديد .

وفى البداية حياه النظام كوطنى قاد مصر إلى الحقبة الصناعية ، وكان عبود قد عرض على بعض الضباط وظائف ذات رواتب عالية فى امبراطوريته الاقتصادية

بعد فترة وجيزة من الانقلاب ، وفى شهر مارس حينما بدا كما لو أن مجلس قيادة الثورة سوف يحل نفسه قام عبود بمعاودة عروضه السابقة .

أزمة المثقفين :

بعد الأزمة بفترة وجيزة ذكر أحمد بهاء الدين قصة أبو هريرة (الصحابى وراوى عدد كبير من الأحاديث) وما كان يتسم به من روح مرحة وطبقاً لرواية أحمد بهاء الدين كان أبو هريرة يصلى فى معسكر علىّ لأن الصلاة مع على أكثر صحة ، بينما كان يأكل فى معسكر معاوية لأن الطعام فى معسكر معاوية أكثر وفرة ، واختفى فى يوم المعركة لكون البعد عن المعركة أكثر أمناً .. وتساءل بهاء الدين .. كم لدينا من أبو هريرة فى مصر ؟ ..

وواقع الحال ، فإن الحكم على طرف بأنه أكثر شجاعة وطرف ما بأنه أكثر ذكاء أو الحكم على طرف بأنه أكثر حماساً وطرف ما بأنه أكثر انتهازاً للفرص هو أمر يختلف بتوالى الأجيال فى مصر ، وبسبب التقلبات السياسية التى شهدتها الحقبة الناصرية ، والتقديرات الماضية للمواقف السياسية للخصوم والأنصار والتى تميل إما إلى الغلظة أو التبرير ، فإن العديدين من أولئك الذين وقفوا مع مجلس قيادة الثورة فى ظروف غير سهلة أعلنوا انشراخهم الأخير فى مارس ودفعوا الثمن السجن أو النفى أو حتى فقدان حياتهم والبعض مثل إحسان عبد القدوس صنعوا سلاماً لاحقاً مع النظام فى غير سهولة ، وآخرون مثل أحمد أبو الفتح فضلوا المنفى حتى رحيل ناصر، أما العديدون مثل على ومصطفى أمين والذين احتفظوا بثقة النظام إلى ما بعد مارس ، فقدوا هذه الثقة لاحقاً ، وعانوا من نفس المصير الذى آل إليه منافسوهم فى مارس .

وفى عام ١٩٦١ كتب محمد حسنين هيكل عن مارس ١٩٥٤ بوصفها (أزمة المثقفين) .. والأزمة كما حددها هيكل تشير إلى فشل المثقفين الأحرار فى تأييد الثورة ، ونتاجاً لذلك أضحى المثقفون أكثر اغتراباً عن الجماهير ، وقد كان لجدل

هيكل هذا صداه بالنسبة للتاريخ الرسمى المعلن عنه بواسطة النظام ، والذى كان هيكل أكثر معضديه ويعد تحليل هيكل صحيحاً إلى حد كبير ، إذ أن أولئك المثقفين الذين تم تضمينهم فى المناقشات الخاصة بالجمعية التأسيسية المنتخبة والعدد المناسب من الأحزاب ، تلك المناقشات التى ثبت أنها لم تكن فى محلها فى النهاية ، أولئك المثقفين فقدوا الاتصال حقيقة بالحقائق السياسية .

كذلك فإن أولئك الذين مثلوا ما يمكن أن نطلق عليه معارضة تقدمية فشلوا فى غرس الانطباع لدى الجمهور بأنهم يدافعون ليس عن عودة النظام القديم ، وإنما عن نظام ليبرالى جديد ، وكما كتب فكرى أباظة فى خضم معمعة مارس إن المصريين أرادوا الاستقرار فوق أى شيء آخر ، ففى فبراير فضلت الدولة زعامة (قيادة) نجيب على قيادة ناصر ، وبعد مضى شهر بدا الاختيار بين مجلس قيادة الثورة والأحزاب السياسية غير المأسوف عليها ، ولقى الضباط تأييداً كافيا يسمح لهم بالتغرير بخصومهم .

وإذا كانت أزمة مارس ١٩٥٤ حقيقة تعكس (أزمة المثقفين) ، فإن هذه الأزمة يجب أن تطوق سواء أولئك الذين عارضوا النظام أو أولئك الذين أيدوه ، حيث كل التجمعات قد غذت طموحات الضباط بأن يحكموا .. فالذين تحركوا فى ركب المعارضة اتهموا بالمبالغة فى تقدير قوتهم السياسية والفشل فى إدراك آليات مجلس قيادة الثورة ، وحتى فى استقراء أن الضباط عقدوا العزم على أن يسودوا فى الأجل الطويل.

وفى الوقت الذى كان فيه مجلس قيادة الثورة يسند ظهره على الحائط قامت المعارضة بتسريع وتيرة الأحداث ليس إلى العودة إلى الحياة البرلمانية ولكن إلى تجذير اعتلاء الضباط للسلطة أما أولئك الذين وقفوا مع الضباط فى مارس ، فإنهم سرعان ما منيوا فى الشهور التالية بتحرك النظام صوب استقلالية رؤيته ، وأدركوا أن تملق الضباط نحو الإصلاح أو ما أطلق عليه الحريات الطبيعية بدا أكثر تعتيماً بعد انتصار الضباط .

الفصل التاسع

هل كان للولايات المتحدة
وبريطانيا دور فى حركة يوليو

فى خضم أزمة مارس تصدر التوصل إلى اتفاقية جلاء مع البريطانيين قائمة أولويات مجلس قيادة الثورة ، إذا آمل الضباط ، بتوقيع اتفاق أن يستمروا فى الإصلاحات السياسية بغية إنهاء الفترة الانتقالية .. وهكذا أمسى الاختيار النهائى لشرعية النظام السياسى الجديد يتجسد فى القضية الوطنية بيد أنهم لم ينظروا إلى المفاوضات بتفاؤل ، وخلال العامين الأولين من حكم الضباط لم تسفر المناقشات مع البريطانيين عن شيء ذى مغزى بسبب ظهور العديد من قضايا الخلاف سواء كانت أساسية أو رمزية .

ورغم محاولة الولايات المتحدة القيام بدور الوساطة ظل الطرفان ـ المصرى والبريطانى ـ ساكنين حتى ربيع ١٩٥٤ وأخيرا فى يوليو ١٩٥٤ وقعت كلاً من مصر وبريطانيا على مسودة اتفاق وفى أكتوبر التالى وقع الطرفان بالأحرف الأولى .

وتجدر الإشارة أن التقدم الثابت نحو اتفاق نجم عنه شعور قوى فى واشنطن وإحساس متنام فى لندن بأن الضباط يميلون ناشدين تحقيق أهداف عادية سواء كانت استراتيجية أو داخلية وتجدر الإشارة أيضا إلى أن زعماء مصر الجدد أعلنوا عن نيتهم الواضحة فى دفع الإصلاح الاجتماعى وقمع الشيوعية فى الداخل والأكثر أهمية أنهم أبدوا التزامهم بالمصالح الاستراتيجية الغربية .. وكان دبلوماسيو الولايات المتحدة وبريطانيا قد أدركوا أن الضباط يعرضون وعوداً عريضة للتوصل إلى حل عن أى شركاء وتفاوضيين سابقين .. أما من جانب الضباط فقد امتدت أبصارهم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا نظراً لوعيهم بعدم خبرتهم السياسية والقيود التى كانوا يعملون فى ظلها ، وإن كانت نظرتهم إلى بريطانيا فيما يتعلق بتأييدهم قد أحيطت دوما بدرجة كبيرة من الشك فى تغذية إقرار الحكم العسكرى .. وتتمحور التساؤلات فى هذا الصدد فى التساؤل عما إذا كان الأمريكيون على علم بحركة الضباط الأحرار وهل تم تشجيعها على تحقيق طموحاتها السياسية فيما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، إن اليساريين المصريين ـ خاصة ـ يرون أن ثمة أيد أمريكية وراء ثورة الضباط وإمساكهم بزمام السلطة فى حين تشير التقارير والرسائل الدبلوماسية الأمريكية

والبريطانية إلى أن مسئول الخارجية فى واشنطن ولندن والقاهرة لم يكونوا يعلمون سوى القليل أو حتى كانوا لا يعلمون شيئا عن خطط الضباط إلا أن ثمة شىء ذو أهمية برهن صحة هذه السجلات يتمثل فى الروابط بين سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة والنظام الجديد والإقرار البريطانى المبكر من قبل الدبلوماسيين البريطانيين بمصر باتباع قيادة الولايات المتحدة .

ومن خلال المصلحة الفنية والسياسية بالإضافة إلى النذر اليسير من التأييد المعنوى ساعد الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون بالقاهرة الضباط على كسب الثقة خلال الفترة الحرجة من حكمهم كما ارتضى الطرفان ضمنيا توسيع الضباط لسلطتهم وفى بعض الأحيان شجع الطرفان الضباط صراحة على القيام بفعل ذلك .

كذلك تظهر هذه السجلات مدى التغيير الملحوظ الذى شهدته السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وانحسار الدور البريطانى فى العالم العربى .

وواقع الحال أنه لا يمكن للعلاقات المصرية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن تكون بمعزل عن محتوى سياسة التحالف الأنجلو ـ أمريكى ، حيث الانتقال إلى السيطرة الأمريكية ـ بناء على رغبة لندن ـ انتج تصدعات بين الحلفاء وكذلك فإن التردد الأمريكى المبدئى تولدت عنه إحباطات بريطانية وتالياً شعر البريطانيون بالحنق حينما أربكت الولايات المتحدة النظام العسكرى الجديد وضغطت على بريطانيا للتنحى عن سلطتها فى منطقة القناة .. وقد ارتأى صانعو السياسة البريطانيين أن الأمريكيين يتخذون من الضباط الصغار أداة للحصول على مكاسب أقليمية غربية ، فى حين ارتأى الأمريكيون أن البريطانيين المتشبثين بالأمبراطورية كانوا عدوا غربيا .

والجدير بالذكر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ المصرية ـ البريطانية كانت قد سمحت بتواجد قوات قوامها عشرة آلاف شخص ، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية اعتبرت مصر بمثابة أهم قاعدة بريطانية .. وبعد الحرب طلبت مصر رسميا بالتفاوض بشأن معاهدة ١٩٣٦ ثم قامت بإلغائها فيما بعد .

وواقع الأمر فإن ثمة حجرين عثرة تسببا فى أن تؤول كل المحادثات إلى الفشل هما : مطالبة مصر بالسيادة على السودان حيث طالبت مصر أن يكون الاعتراف بذلك شرطا مسبقا على التناقش بشأن قاعدة القناة .. ومطالبة مصر بانسحاب القوات البريطانية من مصر .

وحتى قرر صانعو السياسة البريطانيون (فى وزارتى الخارجية والحرب والسفارة بالقاهرة أن التكاليف السياسية والعسكرية والإبقاء وعلى القاعدة لم تعد لها ما يبررها) أيد البعض التوافق مع التطلعات الوطنية المصرية ، وقد حاول البريطانيون ولكن دون نجاح الضغط على الحكومات المصرية المتعاقبة وإقناعها بأن الأمن القومى المصرى يقوم على وجود قوات أجنبية بمنطقة القناة وبينما شعر العديدون بالقاهرة ولندن أن الوطنية المصرية ليست سوى مؤامرة أو خدعة من قبل الباشوات لتحويل الانتباه عن فشلهم .

وتحت إدارة ثلاث وزارات مختلفة للخارجية بين ١٩٥٠ و ١٩٥١ افتقرت وزارة الخارجية البريطانية إلى السياسة المناسبة وبحلول أواخر عام ١٩٥٠ استنتج أرنست بيفن أنه لا خيار أمام بريطانيا سوى الجلاء عن مصر آملاً الاحتفاظ بعلاقات صداقة معها والحصول على فترة انتقالية معقولة (اعتقد بيفن أن سنة سوف تكون كافية بينما أراد رؤساء الأركان حينما وافقوا على الجلاء أن تكون هذه الفترة سنتين) وأن تحتفظ بريطانيا بالحق فى إعادة احتلال منطقة القناة فى حالة حدوث حرب ، كذلك اقترح بيفن أن تقوم بريطانيا بتدريب القوات المصرية التى ستحل محل القوات البريطانية .

أما هربرت مور ليسون الذى شغل مكان بيفن فقد تبنى موقفا أقرب إلى ذلك الذى تبناه أنصار الخط العسكرى الساخن ، من جانبهم رفض المصريون الاقتراحات التى ارتسمها مجلس الوزراء البرطانى فى أبريل . أما انتونى أيدن وزير الخارجية المحافظ بعد أكتوبر ١٩٥١ ترنح تحت ضغوط زعماء الحزب . بين قبول الانسحاب البريطانى وقد أفزع نقص زعامته الواضح بعض رفاقه المقربين الذين نصحوه بتحدى زعماء الحزب .

وفى نفس السياق لم تخلو العلاقة بين السفارة والإدارة البريطانية من التوتر ثم بدأ سير رالف الذى كان قد أشرف على المحادثات الأنجلو - مصرية بالقاهرة خلال صيف ١٩٥١ فى حث صانعى السياسة البريطانية على قبول الجلاء عن مصر وهكذا بدأ التحول الذى سوف يتطور خلال عذابات الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ .

أما فيما يتعلق بضغوط الولايات المتحدة على بريطانيا وعلى وجه الخصوص مسألة منح فاروق السيادة على السودان فقد أثار حفيظة لندن وقد حذر البريطانيون الذين احتجوا على ذلك الولايات المتحدة ضد السماح للمصريين باستغلال الخلافات بين الأصدقاء وقد انعكس الإحباط فيما شهدته منطقة القناة من حدة الأخذ بالثأر فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى اليوم التالى - السبت الأسود - لحرق المؤسسات الأجنبية .

وفى ضوء السبت الأسود تميزت السياسة البريطانية بالتراجع .. حيث رحبت لندن بخلع النحاس وضغطت على حكومة ماهر الجديدة بإدانة حكومة الوفد على إهمالها فى منع الشغب ومع ذلك فإن سياسات حكومة ماهر الجديدة من المحتمل تطويرها .

حيث اتصل انتونى بسفيره قائلا "إنه لمكسب التخلص من الوفد" أما ماهر الذى تولى رئيسا للوزارة حاول أن يصل إلى اتفاق انجلو - مصرى خلال ٣ شهور ولذلك فقد سعى لترميم العلاقات مع لندن وفى نفس الوقت اقترح تشكيل جبهة وطنية تشمل الوفد (كان ذلك خطأ لا ينسى فى عيون البريطانيين) وإلى هذا الحد قاوم ضغوط القصر والبريطانيين بإدانة حكومة النحاس على فشلها فى ٢٦يناير .

وقد فضل البريطانيون سياسة الهلالى حينما علق المفاوضات أثناء ما كان يقود التطهيرات ضد الوفد كذلك هددت استقالته بما أطلق عليه البريطانيون استبعاد العناصر الصالحة من الحياة السياسية المصرية كما أن البريطانيين كانوا يأملون الضغط على فاروق بالاشتراك مع بعض الثقاة الوطنيين فى حثه على عدم قيام من يرشح لرئاسة الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أيضا أطلعت وزارة الخارجية البريطانية واشنطن بأن تعطى تعليمات لسفيرها (كيفرى) بالتحدث مع الملك عن الحالة فى مصر وحثه على تطهير شلته .

ورغم أن البريطانيين عرفوا بالتذمر داخل الضباط ، فإن ثورة الضباط الأحرار باغتتهم وكذلك رغم علم المخابرات البريطانية بأن الضباط الصغار تدربوا وحاربوا فى غير كامل لياقتهم وتنظيمهم فى فلسطين عام ١٩٤٨ وفى منطقة القناة فى عام ١٩٥١ إلا أنها ، أى المخابرات البريطانية فشلت بوضوح فى إدراك سواء تغلغل الحركات المضادة فى الجيش أو دلالة تحدى الضباط الموالين للملك من خلال توزيع المنشورات فى الثكنات ويذكر أن تقرير وزارة الحرب فى ديسمبر ١٩٥١ وصف الجيش بأنه سيس ولكنه مخلص وموال للملك وكما أبدى ستيفنسون اهتمامه بالروح المعنوية فى الجيش المصرى ولكنه شأنه شأن العديدين لم يدرك التهديد السياسى المباشر للجيش .

إن تقارير السفارة البريطانية المبدئية عن الثورة توضح حالة الفقر التى كانت تعانى منها المخابرات البريطانية وكان ميشل كريزويل المسئول عن الشئون البريطانية معتمدا فى حصوله على المعلومات على مرتضى المراغى الذى عين وزيرا للداخلية فى حكومة الهلالى الجديدة قد أبلغ أن الضباط المنشقين اقتيدوا بواسطة العقيد مصطفى كمال صدقى ذو الميول اليسارية المعروفة منذ عام ١٩٤٠ كذلك تم التقرير بأيلولة الحركة إلى كل من الشيوعيين والإخوان المسلمين .

وفى نفس الوقت تمت محاولة إقدام الضباط المتمردين على برنامج شورى حث مريز ويل لندن على وضع القوات فى منطقة القناة فى حالة تأهب طيلة الـ٢٤ ساعة وسرعة وصول أسطول البحر المتوسط للإسكندرية ووافقت وزارة الخارجية على وضع وحدات القناة تحت المراقبة لكنها لم تتخذ أية خطوات لتأمين فاروق ورجع ستيفنسون ليلقى نجيب والسادات وجمال سالم . وفى ٢٩ يوليو أكد ستيفنسون للضباط أن حكومته ليست لديها أية نية للتدخل .

وبناء على الفهم الواضح للكيفية التى أخطأت بها السياسة البريطانية حاول صانعوا السياسة الأمريكية تطوير حقائق ما بعد الاستعمار بما يتواءم والمصالح الاستراتيجية الغربية .

وفى الاتفاقية الثلاثية والتى عقدت فى مايو ١٩٥٠ تعهدت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالحد من المساعدات العسكرية للدول العربية وإسرائيل واقترن ذلك برؤية الولايات المتحدة واحتفاظ بريطانيا بنفوذها فى مركز الأراضى العربية .. ومع ذلك فبحلول نهاية السنة بدأ هذا التقدير يتغير .

وعندما تصاعد الوضع العسكرى فى منطقة القناة فى أكتوبر ١٩٥١ سعت الولايات المتحدة للعب دور الوساطة بين الغرباء ، وأثناء ما كان الأمريكيون يشاركون البريطانيين كرههم للوفد ارتأى صانعو السياسة الأمريكية عدم وجود بديل، بل وترددوا فى الإطاحة بالحكومة الوفدية نظرا لعدم مقدرة الملك ـ طبقا لرؤيتهم ـ على إيجاد من يحل محلها .

إن فاروق استحث الأمريكيين على التوسط ذلك الدور الذى رفضته واشنطن ورغم ذلك كانت الولايات المتحدة مع فكرة منح مصر السيادة على السودان وبوجه عام أدرك الأمريكيون التكتيكات الجزئية البريطانية فى منطقة القناة بوصفها نتاجاً مضاداً ، وتدخل كيفرى مرات عديدة لكبح ما أطلق عليه الثأر البريطانى وفى النهاية فشلت الولايات المتحدة فى هذا الخصوص .

وهكذا فإن صانعى السياسة الأمريكية الذين ظلوا محجمين عن الضغط المباشر سواء مع المصريين أو البريطانيين ـ قد راقبوا الأزمات الأخيرة للنظام القديم بعد السبت الأسود بإحساس متزايد من الكآبة .

وأيما كان الأمر فإن الأمريكيين استمروا فى الضغط على لندن لاتخاذ الخطوة الأولى فى كسر الجمود الدبلوماسى فقط قبل حدوث انقلاب الضباط الأحرار بيوم قررت واشنطن الإقدام إلى مبادرة سياسية شاملة بيد أن الوقت كان قد ولى ويؤكد بعض الأمريكيين على أنه لو أن واشنطن حققت سيادة فاروق على السودان فلربما توافرت الرغبة لدى المصريين بعدم الإصرار على الاعتراف البريطانى كشرط مسبق على المفاوضات .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو هل علم الأمريكيون بأن الثورة كانت وشيكة فى يوليو ١٩٥١ ، يشير اقتراح (باى رود) فى اليوم السابق على الثورة بأنه لا هو ولا زملاؤه فى الإدارة الأمريكية كانوا يعلمون .

وكان هناك تساؤل عما إذا كان الجيش سوف ينجز فعلاً الثورة ضد الوفد إذا أمر بذلك ؟ وفيما دون ذلك فإن ثمة القليل من الدلائل التى تشير إلى أن السفارة الأمريكية أعارت الجيش انتباها حتى أواخر يوليو . عندما ساد الارتباك انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط وفى يناير أدرك كيفرى تضاؤل قدرة القصر على حفظ النظام .

كذلك قدم ميلز كوبلاند دليلاً إلى أولئك الذين شجبوا المؤامرة الأمريكية إذ رغم أن كوبلاند لم ينكر التقاء كرميت روزفلت بالضباط الأحرار ثلاث مرات فى مارس ١٩٥٢ إلا أنه يؤكد على أنه لم يلتقى بناصر نفسه وعلى الجانب المصرى استنتج البعض مثل حمروش عدم قيام اتصالات شخصية بين ناصر وروزفلت فى فترة ما قبل الثورة . كما ينكر أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار أى اتصالات بين حركتهم والمسئولين الأمريكيين فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو وليس من المعقول أن يكون ناصر قد رد على عروض روزفلت دون معرفة الآخرين .

المهم أنه بعد حركة يوليو ، كان لا بد أن يعلم الأمريكيون بها .. ففى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أوفدت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار اثنين من ضباط القوات الجوية هما على صبرى وعبد المنعم النجار لإبلاغ السفارة الأمريكية بأن الضباط الأحرار استولوا على مركز القيادة العام وكان اتصالهما مع مساعد الملحق الجوى الكولونيل ديفيد إيفانز ، الذى عرفاه من خلال العمل الرسمى وهكذا كان الأجنبى الأول الذى أبلغ بالثورة ومن ثم أصبح بمثابة الحامل الأساسى للمعلومات من نخبة الثورة إلى سفارة الولايات المتحدة فى الأسابيع التالية على الثورة .. ومن جانبهم كان دبلوماسيو الولايات المتحدة متباطئين فى معرفة توجهات أولئك الذين سيطروا على السلطة . وفى أواخر أغسطس عندما قررت السفارة لأول مرة أن تسعة ضباط يباشرون الأمور كان اسم السادات هو الوحيد الذى تم الاستشهاد به .

ورغم أن مسئولى الولايات المتحدة قد قدروا أن نجيب هو واجهة للضباط الشباب فإن ناصر لم يظهر كزعيم منظم إلا فى مرحلة تالية حين قُرر أنه أقوى عضو فى نخبة الثورة وأكثرهم اعتدالاً فى وجهات نظره .

السقوط مع الباشوات :

قبل أن يصبح أعضاء الثورة تنظيما بفترة طويلة أدرك المسئولون الأمريكيون والبريطانيون سريعا أن الضباط يمثلون القوة السياسية الوحيدة التى يمكن أن يتفاوض معها البريطانيون بخصوص جلاءهم من خلاله يتم الحفاظ على المصالح الغربية فى المنطقة . وقد رحب البريطانيون بثورة الضباط مع التفاؤل الحذر ، أما الأمريكيون فقد أمدوا الضباط بالتأييد المعنوى الذى عضد النخبة العسكرية خلال الفترة الأولى من الحكم .

ومنذ البداية لم تدع النخبة العسكرية سراً فيما يتعلق بتوجهاتها السياسية حيث عندما التقى كيفرى مع الضباط فى ٢٥ يوليو أكدوا له أن ليس لديهم طموحات سياسية وأنهم سوف يتركون الحكم لرئيس الوزراء على ماهر ، وأنهم سوف يقمعون الشيوعيين وسوف يرتقون بمصر إلى دور قيادى فى منطقة الشرق الأوسط .

وخلال الأسابيع الستة الأولى ونظرا لانشغالهم بتشكيل سياسة معينة تجاه الأحزاب السياسية والإصلاح الزراعى وعدم إمكانية عملهم مع على ماهر امتنع الضباط عن أية مبادرات دبلوماسية .

وفى شهر سبتمبر وتحديدا بعد فترة وجيزة من تنصيب نجيب زعيما للحكومة أخبرت نخبة الثورة سفارة الولايات المتحدة بأنها جاهزة لمناقشة الشئون الخارجية وفى هذا الخصوص وصفت الضباط أنهم كانوا أقل تعنتاً من أنظمة مصر السابقة بيد أنهم أصروا على الجلاء البريطانى كشرط مسبق لأية مناقشات عن الترتيبات الدفاعية المستقبلية وأن تقوم بريطانيا بإظهار حسن النوايا بإبداء تنازلات مبدئية أما فيما يتعلق بالتأييد الإيجابى للضباط من قبل البريطانيين فقد نما ببطء ليس بسبب الطبيعة

العدائية فى العلاقات الأنجلو ـ مصرية فحسب ، إنما أيضا بسبب الخلافات بين وزارة الخارجية وسفارة القاهرة وحينما وجد السفير البريطانى والأمريكى قد اكتسب ثقة الضباط على وجه السرعة قام هو بقصر اتصالاته على على ماهر وسعيا منه لكسب أفضلية لدى البريطانيين اشتكى ماهر من أن الروابط الحميمة من الأمريكيين والضباط شجعت الآخرين على الاعتقاد بأنهم يحظون بالتأييد الأمريكى فيما يتعلق بكل أنشطتهم وأفكارهم .

وفى ضوء ما سبق اقترح السفيران الأمريكى والبريطانى ـ مساعدات عسكرية موقوتة لمساندة الضباط على الصمود ومن ثم ضغط ستفنسون على لندن لتسريع وتنمية المساعدة العسكرية ..

وهكذا وأثناء ما كان صانعو السياسة البريطانية يتصرفون بحذر تحرك الأمريكيون لبناء علاقات مع نخبة الثورة وقد أثرت الأهداف السياسية للضباط على سفير الولايات المتحدة الذى وصف حكام مصر الجدد ومن عبارات متوهمة حينما أعلن "أن نخبة الثورة تهدف إلى ثورة اجتماعية سليمة للقضاء على التخبط واستئصال شأفة الشيوعية وإذا نجحت الحركة فى تحقيق ذلك ، فإن الآمال المعقودة على الاستقرار العربى فى مصر والشرق الأوسط سوف تضحى قابلة للتحقيق .

إن الاستقرار بالنسبة لكفيرى كان يعنى الإصلاح وقمع الحركات المعادية وكما حدث فإن الحكومتين البريطانية والأمريكية علمتا بخطط الإصلاح الزراعى بما كان لذلك من دلالة على سقوط الباشوات ونهوض الفلاحين كما تم إرسال المستشاريين على وجه السرعة للعمل مع المصريين ، بيد أن كلاً من كيفرى وستيفنسون حذرا الضباط بألا يتركوا توقعات الفلاحيين تذهب بعيدا وكما عارض كلاهما إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فى أواخر يوليو وكذلك نصحوا نخبة الثورة بالتصدى للشيوعيين ، وهو ما يظهر جليا بوضوح فى أنه حينما استثنى الضباط الشيوعيين من العضد العام قرر سفير الولايات المتحدة أن الضباط لم يطلقوا سراح ١٤ من رؤوس الشيوعيين لأنه طلب منهم القيام بفعل ذلك .

وأخيرا فإن الحكم العسكرى قد برر على أنه أفضل خيار ممكن لمصر ، حيث تحدثت رسائل كيفرى فى الفترة التالية على الثورة عن استمرار الوضع القائم من حيث تواجد الجيش كشريك فى الحكم وكذلك يرى السفير الأمريكى صحة المشاركة بين على ماهر ونخبة الثورة ، ومع ذلك بحلول منتصف أغسطس ـ وبناء على محادثة جرت بينه وبين الضباط ـ تنبأ بأن الجيش ربما يجد أن تولى السلطة مباشرة أمراً لا مفر منه بحلول نهاية الشهر حينما دفعت معارضة على ماهر للإصلاح الزراعى الضباط لأن يقرروا خلعه .

وحينما علم كيفرى أن نخبة الثورة يخططون لتعيين رئيس مجلس الدولة عبد الرزاق السنهورى رئيسا للوزراء أبدى اعتراضه الشخصى .

كذلك أبدى كيفرى اعتراضه على تعيين راشد البراوى مهندس الإصلاح الزراعى ووصفه بأنه شيوعى وبناء على نصيحة كيفرى رفضت نخبة الثورة سواء تعيين رجل القضاء أو رجل الاقتصاد وعينت محمد نجيب رئيسا للوزراء وعندما علم الأمريكيون بتعيين رجل عسكرى رئيسا للوزراء ارتأى كيفرى أن هذا التعيين يدعم استقرار النظام مقرراً "إن نموذج الإشراف العسكرى يعد ملائما للوجود على الأقل حتى يتم إجراء انتخاب وربما أطول " .

وفى هذا السياق قرر كيفرى بعد ثمانية أسابيع من الثورة أنه بات من الواضح أن النظام الجديد فى مصر فى طريقه للتبلور وإنه يواجه بمشكلات ماثلة وجماعات معارضة قوية لكنه صمم برنامجا وأسلحة ، وليس من السهل قلقلته أو إثنائه عن أهدافه وأصبح من الواضح أن ثمة مطلب وحيد موقوت يتمثل فى ضرورة اختيار الغرب إما تأييد أو معارضة النظام " .

قرر كيفرى "إن لدينا مهمة أساسية فى التعامل الدبلوماسى ، إذا كان لا بد أن تفهم كل الاقتراحات التى تبديها الحكومات الغربية بكل جدية ، يتم تقييمها بصورة مناسبة من قبل هؤلاء الضباط فيجب التعامل معهم كساسة تحت التمرين ليس لديهم فكرة عن حل المشاكل التى يريدون حلها " .

وفى الشهور التالية بدت العلاقات الأمريكية المصرية الخاصة ثابتة ، ففى خريف ١٩٥٢ وصل كرميت روزفلت إلى مصر ، وبعد فترة وجيزة أوفدت cia معلمين لتدريب ضباط المخابرات المصرية .

ولقد جعلت نخبة الثورة سفارة الولايات المتحدة على علم بالتطورات أولاً بأول ، حيث تم إبلاغ كيفرى بإلغاء الدستور وخلع يوسف صديق ، وتشكيل هيئة التحرير .. وقد كتب جون فوستر دالاس فى فبراير ١٩٥٣ "من الضرورى تماما بالنسبة لمصالحنا أن يبقى نجيب فى السلطة أو يتم تشجيعه للتعاون مع الغرب " .

نقص تام فى الثقة

نظرا لانعدام الثقة فى البريطانيين قاوم الضباط الضغط الأمريكى لإعادة الثقة فى البريطانيين عند إعادة المفاوضات خلال ١٩٥٢ وبدلاً من ذلك استداروا إلى قضية سيادة السودان وهى النقطة الثانية فى النزاع المصرى - البريطانى .

وكانت الحكومة المصرية قد وقعت اتفاقا مع السودان فى أكتوبر يختار السودانيون بمقتضاه إما الاستقلال أو الاندماج مع مصر .. وفى يناير ١٩٥٣ أبدت كل الأحزاب السودانية القيادية موافقتهم الضباط فى اتجاه تقرير مصيرهم ، وفى ١٢ فبراير عقدت مصر وبريطانيا اتفاقاً مماثلاً .

وبتوقيع اتفاق السودان بواسطة كل الأحزاب وافق مجلس قيادة الثورة على التحرك صوب قضية القناة ، وفى أواخر مارس سحب الضباط مطلبهم الخاص بالجلاء كشرط مسبق للمحادثات وكما استطابوا اللهجة المضادة للبريطانيين فى بياناتهم وفى أواخر إبريل عرض مجلس قيادة الثورة معادلة بدت بالنسبة للأمريكيين أنها تقدم خلاصة ما تريده القوة الغربية .. الاحتفاظ بقاعدة القناة والبدء فى وضع برنامج من أجل الدفاع عن الشرق الأوسط والذى سوف يتطور ليأخذ الصيغة الرسمية .

من خلال المخططين الأمريكيين والبريطانيين قد وافق الضباط على الاحتفاظ بالقاهرة مثلما وافقوا على منح بريطانيا فترة معقولة للجلاء .. كذلك وافقوا على

بقاء الفنيين لتدريب المصريين الذين سيحلون محلهم . أيضا أبدوا استعدادهم لمنح بريطانيا حق التدخل فى حالة تعرض مصر أو أى دولة عربية حليفة للعدوان ، وفوق ذلك عبروا عن رغبتهم فى مناقشة وسائل تنسيق الخطط العسكرية مع التلميح بالانضمام لمعاهدة أمنية أقليمية مشتركة .

وهكذا بدأت المفاوضات فى ٢٧ إبريل وتعطلت خلال عشرة أيام وقد أبدى الضباط تصلباً فى نقطتين هما : رفض النظام تركيا بوصفها أمة سوف تشجع مصالحها الأمنية على إعادة الاحتلال البريطانى ، والإصرار على عدم ارتداء الفنيين البريطانيين زيا عسكريا ، أما الأمريكيون الذين حاولوا التوسط فقد منيوا بالإحباط ، حيث صرح جون فوستر دالاس الذى زار مصر بعد فترة وجيزة من تعثر المفاوضات بالافتقار إلى الثقة بين الأطرف بما يعرقل أى تقدم كما عبر لسفيره عن غيظه من البريطانيين وعلى أثر ذلك اشتعل الموقف فى منطقة القناة وشن المصريون غاراتهم على القواعد البريطانية ورد عليهم البريطانيون .

وفى سبتمبر أقنع الأمريكيون مجلس قيادة الثورة بأن يحدد موقفه عبر ثلاث قضايا .. قواعد وشروط عبور قناة السويس .. ومدة الفترة الانتقالية للجلاء .. والشروط التى من أجلها يعيد البريطانيون احتلالهم للقاعدة .

ومن جانبهم شعر الضباط بأنهم أبدوا الكثير من التنازلات بالفعل وفى هذا السياق قال ناصر لكيفرى " لو ظللنا نتنازل فإننا سوف نشنق فى الشوارع يوما ما "

ومع ذلك ورغم ممارسة مجلس قيادة الثورة لخياره العسكرى فإنه اعتنى ببقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة حتى منتصف نوفمبر فوصف المفاوض العسكرى الجنرال بريان روبتسون ناصر بأنه مفاوض صلب لكن له كل احترام وأن حوالى ٨٥٪ من النقاط متفق عليها لكنه لاحظ أن هناك بعض المسائل البارزة من الصعب التوصل منها إلى نتيجة على أساس "أن بعض الناس فى لندن فشلوا فى إدراك أهمية التسوية لكل من البريطانيين والمصريين" وبعد مضى شهر وعد الضباط بتحجيم التوترات فى منطقة قناة السويس ووفوا بوعدهم ورغم عدم انقطاع الحوادث العدائية

حتى عودة المفاوضات الرسمية فى الربيع التالى إلا أنها كانت أقل انتظاما كما لم يعد النزاع المسلح يعرقل التقدم بإزاء الاستقرار أو التسوية الفعلية .

إلا أن العلمية سرعان ما اكتنفها التعطيل إذ بعد ثلاثة أيام من عودة ستيفنسون إلى مصر فى منتصف ديسمبر التقى ناصر وصلاح سالم بصورة غير رسمية .. وبعد لقائه الثانى بناصر فى ٢٨ ديسمبر وصف ستيفنسون مزاجه الشخصى بأنه أكثر كآبة عن زى قبل .. أما ناصر فقد اقترب من الطور الجديد بهلع كما احتاج إلى إبلاغ الأمريكيون بأن المحادثات مع بريطانيا ستستمر ، فقط احتاج النظام إلى الوقت لمعرفة ما ستفسر عنه الأحداث الداخلية .

وقد أضحى الوقت مناسبا للاتفاقية لا سيما أنه بعد انكسار الإخوان المسلمين بدأ النظام فى غاية قوته وقادراً على التصدى لأى هجوم من قبل الجماعات والمعارضة يهدف إلى تقديم صورة سيئة عن الاتفاقية للشعب .

أيضا قرر كيفرى - بعد أن انجلت أزمة مارس ، أن ناصر يعد الرجل الوحيد فى مصر الذى يتمتع بالقوة الكافية لعقد اتفاقية مع البريطانيين .

وعلى نفس الوتيرة ، قابل البريطانيون انتصار مجلس قيادة الثورة وإحلال ناصر محل نجيب بتفصيل .. ففى منتصف أبريل نصح رالف ستيفنسون لندن بفتح حلقة جديدة من المحادثات ، ورغبة فى مساعدة مجلس قيادة الثورة لكسب الثقة العامة بدأت وزارة الخارجية تحوم حول هذا الموضوع .

وبحلول منتصف مايو قرر سفير الولايات المتحدة فى لندن أن نجاح ناصر الواضح فى تثبيت مكانته وحفظ النظام يمثل عطية لصانعى السياسة البريطانية وأضاف أن مقدرة ناصر على إشاعة الاستقرار الداخلى له أهمية سياسية عظيمة فى إرساء اتفاقية . ونظراً لتعبير كل الأطراف عن اهتمامها الجاد من ناحية وعدم وجود أى عوائق سياسية فى الأفق من ناحية أخرى ، اكتسب التقدم بإزاء اتفاقية زخما إضافيا وفى أوائل يونية أخبر ناصر كرميت روزفلت أنه يريد اتفاقية بحلول ٢٣ يولية.. وخلال أسبوع تعشى ناصر وعامر وزكريا محيى الدين مع السفير البريطانى .

وعدد من مسئولى السفارة فى بيت تريفود إيفانز وفى أواخر يونيو أبلغ كيفرى واشنطن "لازلت على اتصال بالمصريين لعقد اتفاقية مع البريطانيين لكنهم أصبحوا أكثر جموحاً "

وفى ٢٤ يوليو طار وزير الدولة البريطانية للحرب إلى القاهرة ، بعد ثلاثة أيام توصل الممثلون المصريون والبريطانيون إلى رؤوس اتفاقية بجلاء البريطانيين خلال عشرين شهرا من التصديق على الاتفاق ومنح البريطانيين الحق فى إعادة التدخل حال تعرض تركيا أو أى دولة عربية حليفة للعدوان ، كذلك الحق فى بقاء المستشارين الفنيين البريطانيين تحت قيادة مصرية . أيضا أعلنت مصر الدفع السريع لكل الضوابط المفروضة على تحرك القوات البريطانية فى منطقة القناة . وفى الشهور الثلاثة التالية توصلت الوفود المصرية والبريطانية إلى المسودة النهائية .. ووقع الاتفاق فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

صفحة جديدة بيضاء

بعد التوقيع على الاتفاقية الانجلو ـ مصرية لاحظ كيفرى إمكانية قيام العلاقات بين الدولتين فى أجواء مزدهرة مقرراً "إن البريطانيين بإمكانهم فتح صفحة جديدة بيضاء لرسم سياستهم المستقبلية تجاه مصر كما أن باستطاعتهم عمل الكثير فى مصر من أجل المصالح الغربية " وأضاف " إن الخطأ العظيم الذى يمكن أن ترتكبه بريطانيا أو نحن يتمثل فى إجبار المصريين على المشاركة فى ترتيبات أمنية بالمنطقة تشمل على قوى غربية إننى على قناعة بأن ذلك سيتم لكن المصريين ، والمصريين وحدهم هم الذين بإمكانهم أن يقرروا ذلك حينما يكون الوقت مناسباً " .

حال استعداده للتقاعد ومغادرة مصر عبر كيفرى عن أمله فى أن يكون قد وضع الأساس للتقارب المصرى الأمريكى .. بيد أن تداعيات الأحداث التالية لم تمكن لهذا الأمل أن يعانق الواقع . خاصة فيما يتعلق بموضوع المساعدات العسكرية والاقتصادية التى أحجمت الولايات المتحدة عن إمداد مصر بما كانت تريده منها مما حدا بالأخيرة إلى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتى ..

وهكذا لا يمكن القول إذن كما قال منتقدو النظام بأن الضباط الأحرار كانوا خاضعين للمصالح الأجنبية أو مسيرين بواسطة قوى خارجية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة ، إذ ليس هناك دليل دامغ أو مقنع على ذلك ، وأن ما قرره البعض من أن الولايات المتحدة شكلت حركة الضباط الأحرار أو أنها عقدت أى اتفاق معهم بأن يستولوا على السلطة فهو أمر مشكوك فى مصداقيته ، إن الولايات المتحدة فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو راقبت انهيار النظام المصرى القديم عن بعد ، بيد أنها بعد أن صدقت بثورة لا مفر منها ، تحركت بسرعة لعمل روابط مع نخبة الثورة ، التى بدورها أظهرت أنها ستقدم أكثر من القصر والباشوات .

فماذا كان عسى الولايات المتحدة أن تفعل بين البريطانيين وبين المصريين وما صنعوه أنهم أعطوا الضباط الخبرة الفنية بصورة أكثر من التأييد المعنوى فى الفترة التى كانوا يواجهون فيها المستقبل بأهداف مخلخلة وطموحات غير مؤكدة وقد دعم ذلك من عنصر الثقة لديهم وكما كان أثر ذلك ملموس على رغبتهم فى السيطرة الواسعة على العملية السياسية وفى نفس الوقت التحرك نحو أرضية ثابتة وسط فى محادثات قاعدة السويس .

لقد ضغط الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون على الضباط لاتباع سياسات خارجية تتوائم والمصالح الغربية أو سياسات داخلية فيما يتعلق بتفعيل الإصلاح الاجتماعى "قمع الحركات الشيوعية والالتزام بمعاهدة دفاع أقليمى وبالقياس إلى الأهداف الأخرى بالنسبة للضباط الأحرار والولايات المتحدة والأصدقاء البريطانيين أضحى إرجاع المؤسسات الديمقراطية أمل أكثر إلحاحا وعائقا يجب تجنبه وإن كان الأمل قد ظل معقودا على تحقيق الديمقراطية .

الفصل العاشر

كل منكم يجب أن يكون جمال

أخيرا وبعد ثلاثة سنوات من حكم الضباط الأحرار بدأت ثورتهم تتشكل .. ففى الفترة السابقة على مارس ١٩٥٤ عرف الضباط ثورتهم فى ضوء الصراعات السياسية الداخلية وخارج هذه الصراعات تولدت الرغبة فى حكم مصر .. ونظراً لجواز الاعتقاد بأن مجلس قيادة الثورة وحده هو الذى بإمكانه منع الدولة من الانزلاق إلى هوة السياسات الحزبية للنظام القديم بعد أزمة مارس ، فقد ترك الضباط إصلاح الحياة الديمقراطية فى الأجل القصير ، كذلك فإن المعارضة التى لا تهمل من قبل الشيوعيين والإخوان المسلمين قد قاومت تركيزهم للسلطة .

ولم يتردد النظام فى استخدام البوليس لحفظ النظام كما أشارت محاولة اغتيال ناصر بواسطة أحد أعضاء الإخوان مجلس قيادة الثورة لقمع الخصوم بحدة ، ومع قمع الإخوان فى ١٩٥٤ نظف النظام الطريق من أجل حكم ديكتاتورى طويل الأمد .

وتمثل محاولة اغتيال ناصر والتى تعرف فى التاريخ المصرى بحادث المنشية بداية حكاية ناصر مع شعبه وتقدمه الخاص كرجل قوى فى مجلس قيادة الثورة ، إذ أن الفترة التالية على مارس وأثناء ما كان مجلس قيادة الثورة يحكم قبضته على أجهزة الدولة بدأ ناصر يبعد نفسه عن زملائه الأصليين ولم تمر حركاته على زملائه دون ملاحظة أو انتقاد .. بيد أن الصراعات المألوفة فى المفاوضات المصرية البريطانية بالإضافة إلى الدعاية المضادة جعلت مجلس قيادة الثورة يحفظ تماسكه .

المعارضة المدمرة

فى حين أنهى الإخوان المسلمين هدنتهم مع النظام فى يوليو ، شكل الشيوعيون معظم الصوت المعارض لحكم مجلس قيادة الثورة إذ بعد مارس ركزت كل الحركات الشيوعية انتقاداتها على مجهودات النظام للحصول على المساعدات المالية والعسكرية من الغرب ، وهاجم الشيوعون فى منشوراتهم وصحفهم السرية رد الإخلاص للمعسكر الأمريكى ، والخضوع الجديد للإمبريالية الأمريكية كما صورت صحفهم جيفرسون كيفرى والعم سام يحلون محل تشرشل وجون بول ، والدولار كعلامة على السيطرة الإمبريالية .. كذلك أبان كتيب الحركة الديمقراطية للتحرير

الوطنى والذى نشر فى أغسطس الخطوط العريضة للاتفاق كمعاهدة وللفضيحة والعار والغدر والإمبريالية والحرب" وحثت الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى الفلاحين والعمال على الإضراب والمظاهرات فى الشوارع وكل المواطنين لحمل السلاح والتحاق بالصراع .

ويتمثل التغير الذى طرأ على موقف الحزب الشيوعى المصرى فى أن زعماءه أثناء الأيام الأخيرة من مارس قرروا دخول المعركة ضد مجلس قيادة الثورة ، نتيجة لذلك فقدت الحركة أفضل عناصرها بسبب الاختراقات البوليسية بينما عكف فؤاد مرسى سكرتير الحزب على تجنيد أنصار جدد من قاعدته من الإسكندرية .

وأيما كان الأمر فإن الحزب بعد مارس وتحديدا أوائل أبريل راجع تفكيره مشجعا على حكومة وحدة وطنية تتكون من الوفديين والاشتراكين والشيوعيين والإخوان . ورغم محدودية التعاون بين الإخوان والشيوعيون وعدم إجازته من قبل زعماء الإخوان رسميا فإنه قاد إلى درجة من تغيير المشاعر فى نهاية أزمة مارس وحتى بعد أن وافق زعماء الإخوان خوض المعركة ضد السلطة السياسية بدا واضحا أن درجة التعاون غير الرسمى بين الإخوان والطلبة اليساريين غير كافية لتغيير التوجهات وإن كانت كافية لإبداء قدر من التوحد الفعال المضاد للنظام وجاء فى بيان بتاريخ ٨ يوليو بمناسبة احتفال تحالف مارس ما يلى : "فى الحقيقة وقف الإخوان الوطنيون جنبا إلى جنب مع زملائهم الشيوعيين فى خوض المعارك الوطنية التى حدثت فى نهاية مارس إذ وقف الإخوان فى ثلاث جامعات جنبا إلى جنب مع الشيوعيين ضد عبد الناصر وعصابته ، حقيقة لقد خاضوا المعركة فى جبهة موحدة".

وهكذا فقد تعاون الشيوعيين والإخوان فى قيام كل منها بتوزيع منشورات الآخر والتخطيط والتنسيق للمظاهرات ونتاجا لذلك مثل العديد من الإخوان أمام المحكمة العسكرية لسماع دعاوى قضايا الشيوعيين بتحدى النظام فى أواخر مارس من خلال الاستعداد المشترك للمؤسسة الليبرالية القديمة وعد ناصر الإخوان بالإعلان عن شرعية حركتهم وقد ترتب على ذلك أن بنى الإخوان إخلاصا سلبيا تجاه النظام

وبعد أن ظهر مجلس قيادة الثورة منتصراً أعاد حسن الهضيبى -المرشد العام- تأكيد رغبة الإخوان فى تنقية النظام البرلمانى وعدم عودة الأحزاب السياسية القديمة والدعوة إلى الصحافة الحرة ولكن المسئولة . فى حين أحبط الهضيبى وأنصاره مجهودات ناصر لتقييم أفراد النظام السابق من خلال الحركة .

وفى أبريل ودون إعلان قدم النظام عدداً من الضباط المنتمين للإخوان ـ الذين كان قد وعد بإطلاق سراحهم للمحاكمة وجاء فى مقدمتهم عبدالمنعم عبد الرءوف أحد الضباط المؤسسين لحركة الضباط الأحرار ذاتها وكرد فعل على ذلك وجه الهضيبى خطابا مفتوحا لناصر يطلب فيه من مجلس قيادة الثورة الرجوع عن وعده بإعفاء الإخوان من القضايا الموجهة ضدهم كما جدد دعواه بإصلاح الحريات المدنية والحياة البرلمانية .. ونظراً لعدم نشره فى الصحافة وجد الخطاب طريقه إلى الشارع كمنشور وقبل أن تحكم المحكمة على عبد المنعم عبد الرءوف هرب من السجن . ولقد كان الهضيبى يقامر بإعلان الاتفاق فى محاولة لأن يجبر ناصر على الوفاء بكلمته ، حينما فشل قرر أن يذهب للخارج بدعوى زيارة المجتمعات الإسلامية فى الدول العربية المجاورة .. وقبل رحيلة فى أواخر مايو رفض الهضيبى الالتقاء بعبد الناصر لكنه أخبر مجلس قيادة الثورة بأمله حال حضوره فى أن تسنح الفرصة لتحسن علاقات النظام بالإخوان .

وقد أشارت المعارضة اللفظية من قبل الإخوان إلى نهاية الحركة مع الحكومة حيث أعلن الهضيبى عن الاتفاق فى صحيفة لبنانية .. وقد ذكر الإخوان النظام أن معاهدة ١٩٣٦ سوف تنقضى فى غضون ٢٠ شهر أخرى بمنح بريطانيا الحق لمدة سبع سنوات أن تعيد احتلال قاعدة قناة السويس فى حاله حدوث عدوان على العالم العربى أو تركيا .. واتهم الإخوان الحكومة بأنها أمدت التزام مصر التعاهدى ٥ سنوات أخرى .

وفى أواخر شهر اغسطس شن مجلس قيادة الثورة هجوما مضادا ففى خطاب عبد الناصر فى ٢١ أغسطس وصف ناصر الإخوان والذين يتحدث عنهم لأول مرة مع

الشيوعيين والصهاينة بالمعارضة المدمرة وفى ٢٢ أغسطس بدأت الحكومة فى شن هجوم إعلامى يومى استمر لمدة ستة أسابيع وكررت الصحافة موضوعات تنادى بحظر الإخوان واتهامهم بالمتاجرة بالدين من أجل السلطة . كما ركزت على أن الهضيبى هو الجانى رقم واحد .

وسرعان ما ساد التوتر مخلفا من جديد أزمته ، حيث حاصر البوليس فى ٢٧ أغسطس مسجداً بالروضة (مركز نشاط الإخوان بالقاهرة) أثناء صلاة الجمعة وبعد الخطبة تحركوا لإلقاء القبض على الخطيب ويدعى حسن دوح ، بما ترتب على ذلك من تهور وشغب .. وقررت الحكومة أن الحادث إثارة متعمدة من قبل الإخوان بينما أعلن حسن دوح أن خطبته رغم كونها تنتقد الحكومة ، إلا إنها لم تكن مثيرة للاشتعال وثمة حادث مشابه فى طنطا فى ٨ سبتمبر ، بعد أن أعلنت الحكومة أنها ستتولى الإشراف على محتوى كل الخطب ، وفى حادث أكثر إثارة للاشتعال فى ٢٣ سبتمبر جردت الحكومة ٥ من الإخوان كانوا مبعوثين إلى سوريا من مواطنتهم .

ولأن تاريخ توقيع اتفاقية الجلاء كان قد اقترب فقد طوق الطرفان المشكلة وفى الفترة الفاصلة ما بين حادثتى الروضة وطنطا رجع الهضيبى من رحلاته واختبأ بالإسكندرية وأعلن مجلس الإرشاد أنه فى إجازة لمدة غير معروفة .. ناصر أيضا توقف عن الظهور حتى طمأنه المرشد العام فى خطاب آخر "يمكن أن تمشى بدون حارس نهارا أو ليلاً دون خوف من أن ترتفع أيد أحد من الإخوان المسلمين ضدك" .

وعلى هذا الأساس قام ناصر - غير المتجاهل للتحدى العام - باستعادة جدوله المعتاد ، لكن السلطات وضعت حراسة إضافية حول المبانى العامة والمساجد .

وفى أكتوبر بدأ مجلس قيادة الثورة يعيد تنظيم الوظائف الإدارية العليا ووظائف البوليس ، وأصدر قانوناً جديداً يمنح سلطات مباشرة أكثر للحاكم العسكرى لمصر ، تلك الوظيفة التى كان يشغلها ناصر حينذاك . وكان النظام قد اقترب من نهاية اتفاقية الجلاء دون أدنى درجة من درجات الهلع وقد وصفت المصادر البريطانية رد الفعل العام بأنه متبلد ، بينما وصفته المصادر الأمريكية على أنه

ارتياح ، وبينما احتشدت الجماهير فى مساء ٢٦ أكتوبر بالمنشية بالإسكندرية لمشاهدة ومتابعة خطب الاحتفالات تدافعت مجموعات هائجة مرددة أغانى مضادة لمجلس قيادة الثورة فأزاحها البوليس مفسحاً الطريق أمام العربات التى كانت تقل العمال المرددين لهتاف التأييد فاخترق رجل يدعى محمود عبد اللطيف من الإخوان المسلمين بالقاهرة الحشود حتى وصل إلى مقدمتها وما كاد ناصر يبدأ خطابه حتى أطلق عليه ثمانية رصاصات .

بيد أن ناصر استمر فى خطابه قائلاً : "رجال وطنى .. ومن فداء لكم وفداء لمصر ، أننى أعيش من أجلكم وأموت من أجل حريتكم وشرفكم دعوهم يقتلونى فإن ذلك لن يهمنى طالما أن ذلك يخلق منكم عزة وشرف وحرية وإذا مات جمال عبد الناصر ، فإن كل منكم يجب أن يكون جمال عبد الناصر" . وفى اليوم التالى قامت الحشود بتحية ناصر وإسداء أطيب التمنيات إليه بمجرد وصوله إلى محطة القطار بالقاهرة .

وعبر المدينة نظمت حشود الجنود لإطلاق النيران على مواقع الإخوان ثم شكل النظام محكمة الشعب لمحاكمة الجانى وزعماء الإخوان كشركاء فى الجريمة .

إن المسئولية عن محاولة اغتيال ناصر أثارت جدلاً واسعاً إذ قال الإخوان المسلمين وأصروا على أن مجلس قيادة الثورة رتبها كذريعة لشرخ حركتهم .. بيد أن حججهم تبقى بدون دليل ومكرسة للسرعة التى اكتنفت رد فعل النظام .

وفى عام ١٩٧٨ ألقى حسن التهامى ـ المقرب من ناصر والسادات من بعده ـ بالوقود على النار حينما أعلن أن وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) أمدت ناصر بصديرى واقى من الرصاص ، على خلاف ما قيل من أن الجانى تلقى تعليمات بعدم إصابة الهدف أو أن مسدسه كان لا يحتوى على رصاصات ، تبقى الحقيقة الأساسية بأن الجانى كان ينتمى إلى الإخوان وأن ناصر اتخذ احتياطات وأن مجلس قيادة الثورة وقف جاهزاً للضرب وأن ليس هنالك وسيلة للتثبت من أن النظام احتاج لصياغة الحادث بالصبغة المسرحية .

والتساؤل الحقيقى هو من فى الإخوان أمر عبد اللطيف بقتل ناصر ؟ ولماذا يثير هذا التساؤل بدوره العديد من الأسئلة الحيوية حول ليس فقط علاقة الإخوان بمجلس قيادة الثورة ضد الانقلاب وإنما أيضا عن طبيعة المشاكل الداخلية التى واجهت الإخوان منذ صعود الهضيبى ليشغل وظيفة المرشد العام فى ١٩٥١ وبمعنى أكثر تحديدا منذ تجميعه للسلطة فى يده فى ١٩٥٣ .

وللإجابة عن هذه الأسئلة يجب تمحيص الديناميكيات الداخلية للحركة على مستويين الجهاز الحاكم للإخوان متمثلاً فى مجلس الإرشاد والذى ثارت من خلاله المعارك المستمرة للإشراف على الحركة .. والتنظيم السرى الذى أعيد تشكيله بواسطة بعض الموالين للهضيبى فى يناير ١٩٥٤ بعد طرد عبد الرحمن السندى.

وفى نهاية السنة استمعت محكمتان فرعيتان لقضايا كوادر التنظيم السرى الأقل مستوى . وبالاعتماد على سجل المحاكمة ورغم شكلياته ، نجد أن محكمة الشعب تعاملت مع قضيتها دون تردد أو توخى للعدالة مقررة حقوق قانونية للحكومة الثورية لم يشهدها التاريخ المصرى وبقدر ما اتبعته المحكمة من وحشية حصلت بسهولة على اعترافات واستمالات أولئك الذين وقفوا أمامها لخيانة زملاءهم .. ويظهر سجل المحاكمة أن الصرعات الداخلية التى انتابت حركة الإخوان بعد مقتل حسن البنا كانت لصالح مجلس قيادة الثورة وحال عودة الهضيبى من الخارج واجه تحديا حادا من الخصوم فى مجلس الإرشاد والذين طالبوه بالإجابة على القضايا التى تمت تسويتها بواسطة النظام .

وأثناء سقوط ١٩٥٤ استهجنت مجلة الدعوة اللسان التقليدى للتكتل المضاد للهضيبى والتى ظلت صامتة عند وجوده بالسجن استهجنت هجوم النظام على المرشد العام . وتعتبر رحلة الهضيبى إلى الإسكندرية فى جزء أساسى منها استجابة لمعركته الداخلية وهى التى انتجت فراغ الزعامة وذلك الفراغ الذى شجع المنافسون للسيطرة على مجلس الشورى ففى الاجتماع السنوى للمجلس فى بداية سبتمبر حاول خصوم الهضيبى أن يحدوا من اختصاصات المرشد العام وكان لغياب الهضيبى أن ساعد على

التأجيل ثلاثة أسابيع بما سمح للمخلصين لـه أن يشنوا هجوما مضـاداً وفـى الجلسـة السرية التى كانوا يمثلون فيها أغلبية أقسموا له وأكدوا على مكانته مدى الحياة .

وتلى ذلك فترة أشبة بالفوضوية .. فالقوى المضادة للهضيبى أصدرت وثيقة تأييد لمجلس قيادة الثورة وأرسلت على وجه السرعة سلسلة من الوفود إلى الضباط، وفى المقابل توقف مجلس قيادة الثورة عن الغارة الإعلامية . ورغم أنـه بـدا واضحاً أن الهضيبى استعاد سيطرته علـى مجلس الإرشاد فـإن خميس حميدة الـذى سعى للتوفيق بين الهضيبى ومنافسيه مال إلـى المعسكر الأخير إذ فـى٢٠ أكتوبر قـام حميدة بالاشتراك مع عبد الرحمن البنا بتحريك تمرد داخل مجلس الإرشاد وشكل الاثنـان هيئـة جديدة سرعان ما حلت محل الهضيبى مما أثار ضجيجا من قبل الأعضاء الذين تـم طردهم فى أواخر ١٩٥٣ وتدافع الأمل خصوم الهضيبى أن يكونـوا صانعى سلاما بين الإخـوان والنظام ولكن سرعان ما ضاعت مجهوداتهم على أرضية محاولة اغتيال ناصر .

وأثناء المحاكمات التالية سعت المحكمة إلى تورط الهضيبى وإلقـاء المسئولية النهائية عليه فيما يتعلق بالتنظيم السرى ، ومن جانبهم أنكر أعضاء مجلـس الإرشـاد أى معرفة بوجود التنظيم واسم زعيمه باستثناء عضو واحد هو محمـد فرغلـى ويبـدو ذلك حقيقة .. إن الغالبية أشارت إلى أن الهضيبى هو المسئول النهائى بينمـا اعترف الهضيبى بهذه المسئولية فيما يتعلق بالجناح الخاص ولكنه أنكر أن لـه علم بتنظيمـه أو عمله وأصر على أنه أمر بتطهير صفوفـه مـن أعلـى إلـى أسفل كمـا اعـترف بـأن القوة بقيت مسلمة لمحاربة البريطانيين ويبـدو أن كـل ذلـك حقيقـة .. ومـع ذلـك قـرر الهضيبى أنه عين زعيما جديداً للجناح هو يوسف تيلات بناء علـى توصيـة الآخـرون وأصر علـى أنه لم يكن يعرفه من قبل .. وهو أمر واضح كذبـه وإن أمسـك الهضيبـى لسـانه أمـام المحكمـة عن اعترافـه بـالدور المسيطر الـذى لعبـه التنظيـم السـرى فـى الإخوان .. وحينما طرد السندى فـى أواخـر ١٩٥٣ أعـاد الهضيبـى تشـكيل الجهـاز السرى من خلال رجال التزموا بزعامته .

وقد عمل قادة الأجنحة الثلاثة .. تيلات (المدنى) وصلاح شادى (البوليس) وأبو المكارم (الجيش) بصورة مستقلة ذاتيا عن الهضيبى ومجلس الإرشاد .. وقد قبض على الثلاثة فى يناير ودفعهم السجن إلى تقرير المعركة مع النظام .

وبعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم شكلوا لجنة عليا غير رسمية للتنسيق بين أنشطة الأجنحة الثلاثة قامت بطبع ونشر المنشورات التى هيبت مجلس قيادة الثورة وأرعبت أعضاء مجلس الإرشاد الذين تم تصالحهم . وبحلول منتصف الصيف بدأ الأعضاء الأكثر حماساً فى التنظيم السرى تحويل أبصارهم عن الدعاية السرية والتوجه بصورة أكثر نحو التكتيكات المتعصبة وترنحت المناقشات بين المظاهرات السلمية وزيادة التسلح واغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن أبرز المظاهر الدالة على ذلك اقترح عبد المنعم عبد الرءوف اجتياح مجلس الوزراء بواسطة مجموعة كوماندوز ، وأثناء محاكمة الهضيبى اعترف يوسف تيلات بأنه أعطى عبوة المتفجرات إلى إبراهيم الطيب رئيس جناح القاهرة قبل ٢٦ أكتوبر ببضع أيام وأخبر تيلات المحكمة أنه تآمر على ناصر فعليا شارحاً أنه لم يعط أمراً نهائيا للقيام بمثل هذا الفعل . وألقى بالعبء على عبد الرءوف والطيب وبينما شهد الأخير بأنه تلقى الأوامر من تيلات أما هنداوى دوير قائد منطقة إمبابة والذى أعطى المسدس للجانى فقد قرر أن الطيب أخبره بأن الهضيبى هو المتسلط على عملية القتل .

ومن جانبها أكدت الحكومة أن المرشد العام شخصيا أمر بالاغتيال الأمر الذى أنكره هو ، فى حين عكف آخرون على أن محاولة الاغتيال تؤول بالأساس إلى زعماء التنظيم السرى المستقلين عن الهضيبى ومجلس الإرشاد وإن كانوا قد ألقوا بمسئولية انتهاج نهج العنف على الهضيبى .

وأثناء ما سعى خصوم الهضيبى لكسب السيطرة على مجلس الإرشاد تقهقر إلى التسلح بالموالين من الذين يديرون التنظيم السرى وحينما ذهب الهضيبى إلى الاختباء فى سبتمبر ١٩٥٤ أحاط نفسه بأناس ذوو ملامح مدافعة عنه . وأيما كان الأمر ، فإن موقف الهضيبى من العنف يكتنفه الغموض ويثير الكثير من علامات

الاستفهام خاصة وإنه لم يستطع أن يحجم أنصاره المتحمسين عن استخدام العنف كما ربط نفسه بأولئك الذين شنوا حربا على مجلس قيادة الثورة ضد أولئك الذين سعوا للسلام فى يأس .

بعد حادث المنشية تحرك النظام على وجه السرعة لتدمير الإخوان المسلمين ففى اليوم التالى على المحاولة تحركت المحافل المنظمة بواسطة هيئة التحرير للاعتداء على مقر قيادة الإخوان المسلمين بالقاهرة .. وفى الأيام التالية تعرضت المحلات والمكاتب المملوكة للمتعاطفين مع الإخوان المسلمين فى مدن القناة للهجوم وفى ٢٩ أكتوبر تحدث إلى الآلاف فى ميدان الجمهورية بأنه لا يشعر بحقد أو ضغينة تجاه من أراد اغتياله معتبرا إياه ضحية ومعلنا أن الهضيبى ـ الإخوان المسلمين ـ يقسم فى لهجة عدائية بأنه سوف يقدم على ثورة دموية قبل أن يرضى بالهزيمة .

كذلك أطلق النظام أداته الدعائية ضد الإخوان المسلمين ، والتى لم تركز على الهضيبى بالعدد الذى ركزت به على قوة التنظيم السرى ، والإعلان عن خطط الإخوان للإطاحة بالحكومة ، وفرض نظام إسلامى جامد على مصر .. أيضا صورت الحكومة الإخوان على أنهم متعصبون يكرسون على العنف والإرهاب ، معيدة بذلك إلى أذهان الأمة ما حدث خلال عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ . وفى ٤ ديسمبر أصدرت محكمة الشعب أحكاما بالإعدام على كل من الهضيبى وعبد اللطيف ، وعودة وتيلات ، وإبراهيم الطيب ، وهنداوى دوير ، ومحمد فرغلى كما تلقى اثنان أحكاماً بالسجن لمدة ١٥ سنة بينما تلقى عبد الرحمن البنا واثنان آخرون من أصدقاء النظام أحكاما بالبراءة إلا أن المحكمة سرعان ما خففت الحكم على الهضيبى بالسجن مدى الحياة على أنه كان واقعا تحت تأثير مستشاريه ، بينما اعترف صلاح سالم للمسئول بالسفارة الأمريكية بأن مجلس قيادة الثورة أنقذ حياة الهضيبى حتى لا يمكن اعتباره شهيدا وأن الضباط ناقشوا الحكمة من العقاب على مدار ثمانية ساعات قبل اتخاذ القرار النهائى .. أيضا قاموا بعدم تنفيذ الحكم الذى وقع على الجانى ، وإن ظل هذا الحكم قائما وكانت للنهاية فى ٩ ديسمبر حينما تم تطبيق أحكام الإعدام الستة .

وهكذا وبفاعلية نجح النظام فى تدمير القوة المسلحة للإخوان وقد قرر زكريا محيى الدين "إنها المرة الأولى التى تكون فيها قساة معهم" وجدير بالذكر إنه خلال ثلاثة أسابيع من محاولة الاغتيال طوق قرابة ألف من الإخوان ، فيما لا يشبه يناير السابق ، امتدت غارات النظام إلى ما وراء القاهرة والإسكندرية حيث مراكز الأقاليم بيد أن ناصر ومجلس قيادة الثورة قرروا وقف تدفق الدم انطلاقا من أن تعدد أحكام الإعدام أكثر خطراً فى الأجل الطويل من استعمال الرأفة .

وفى ١٣ ديسمبر أسقط النظام أحكام بالإعدام على ٥ من زعماء التنظيم السرى كانوا قد أدينوا وحكم عليهم فى اليوم السابق .

وأثناء ما كان النظام يقوم بتجريد الإخوان من تهديدهم المسلح تحرك أيضا لاستئصال جذور تأييدهم .. ففى ١٠ ديسمبر-اليوم التالى على أحكام الإعدام الستة- فرض وزير الشئون الاجتماعية رقابة إدارية على مراكز الترفيه الإخوانية بحجة أنها واجهة للأنشطة الإرهابية الخفية وقد أشار سفير الولايات المتحدة إلى الواقع الحقيقى متمثلاً فى قطع منابع تأييدهم ومصادر قوتهم فى المناطق الريفية وتحجيم شعبيتهم فى هذه المناطق .

إن محاولة الاغتيال كانت بمثابة فرصة للقيادة الثورية لتضيق الخناق على محمد نجيب ، لأنه كان لا يزال رئيسا ، لكن بعد مارس ١٩٥٤ اهتزت مكانته رغم ترددهم فى خلعه ، وفى بداية مايو قرر أحد مسئولى السفارة البريطانية أن "كل المظاهر تشير إلى أن اللواء ارتضى لنفسه دور الرئيس الشكلى" .. بيد أن صبر نجيب كان لابد وأن ينفذ .. ففى ١١ يونية ١٩٥٤ -الذكرى الأولى لإعلان الجمهورية- سمح له الضباط بعقد مؤتمر صحفى شريطة عدم اتخاذ صور وحينما حاول نجيب أن يسلخ نفسه عن موضوع الجمعية التأسيسية أعاد صلاح سالم التأكيد على سلطة الرئيس النهائية فى صنع القرار وإلا أن الحادث لم يتم تغطيته بأى حال فى الصحافة المصرية .

وفى ١٥ نوفمبر أعلن مجلس قيادة الثـورة إعفـاء محمـد نجيب من كـل مهـام منصبه وانطلق هذا الإعلان من شهادة أدلى بها أمام محكمة الشعب قررت أن نجيب على علاقة بالإخوان وفوق ذلك اعترف أفراد قياديون فى التنظيم السرى بـأنهم كـانوا سيسلمون السلطة إلى محمد نجيب بعد تنحية مجلس قيادة الثورة بيد أنه بعد أسـبوع من خلعه أعلن النظام أنه لن تتم محاكمة نجيب .

وأيا كان الأمر فإن الإنكسار الأخير فى مصر قد سبب رد فعل قليل الوضـوح حيث ذهب نجيب إلى فيلا صحراوية بضواحى القاهرة كـانت مملوكـة لزوجـة النحـاس وظل هناك جليسا قرابة ٢٠ عاما ، ونظرا لأن مجلس قيادة الثورة كان مازال قلقا من رد الفعل العام فقد عرض الرئاسة على لطفـى السيد بيد أن الفيلسوف والمعمـر والمثقف وأبو القومية المصرية تمايل فى ضوء ظروفه الصحية تاركاً المنصب شاغراً وعلى هذا الأساس منح مجلس قيادة الثورة السلطات التنفيذية لناصر .

وفى منتصف ١٩٥٤ بدأ النظام يدين العدو الصهيونـى بصورة متزايدة بغيـة تعبئة الجماهير غير الراضية عن اتفاقية الجلاء المقترحة وأن أنشطة عملاء إسـرائيل الهادفة إلى قلقلة استقرار الحرب الكلامية بين القاهرة والقدس .

وفـى يوليـو أدت ثـلاث حـوادث متفرقـة إلـى القبض علـى ثلاثـة مـن اليهـود والمصريين اتهموا بأنهم عملاء لإسرائيل ففى ٢ يوليو انفجر طردان بريديـان بمكتب بريد الإسكندرية ، وفى ١٤ يوليو وجدت عدة قنابل فى عبوات كتب تم اكتشافها فـى سـفارة الولايـات المتحدة والقنصلية بالإسكندرية ثـم فـى ٢٣ يوليو ألقـى البوليـس القبض على رجل يجرى خارجا من سينما الإسكندرية كان يحمـل بجيبـه جهاز تفجير وتبين أنه كان له شـريكان وهكذا وفـى اكتوبـر اتهـم ٣٠ يهوديـا فـى قضايـا تجسس وخيانة عظمى . وقـد استغلت الحكومـة الإسـرائيلية القضية لتصوير نـاصر بوصفـه تهديـدا خطـيراً لليهـود المصرييـن والأمـن الإسـرائيلى ومـن جـانبهم ارتـأى مراقبـو السـفارتين البريطانيـة والأمريكيـة أن المحاكمـة كـانت عادلـة حيث أولـى اثنـان مـن المتهمين باعترافات تافهة ، بينما انتحـر الثـالث فـى السـجن وخـلال المحاكمـة التقـى

ناصر بأعضاء يهوديين من مجلس العموم البريطانى الذين أشادوا بتعاطف الزعيم المصرى مع الاهتمامات الدولية .

وفى ٢٧ يناير ١٩٥٥ حكم على اثنين من المتهمين بالإعدام ، وتلقى اثنان أحكاما بالبراءة بينما تلقى الآخرون أحكاما بالسجن لمدة تتراوح ما بين ٧، ١٥ سنة . لقد كان اكتشاف شبكة تجسس إسرائيلية نذيراً أمد النظام بالعذر المناسب لتعبئة المعارضة ضد تهديد دائم وفى الوقت الذى تزداد فيه حساسية الانتقاد لاتفاقية الجلاء وهكذا كان لابد من نفاذ القرار الخاص بأحكام الاعدام فى ٣١ مايو وربما كان ذلك راجعاً فى أهم محدداته إلى إخماد مؤيدى الإخوان والذى خشى النظام إدانتهم .

أعلن مجلس قيادة الثورة أن الانتخابات البرلمانية ستجرى فى يناير ١٩٥٤ وفى نفس الوقت أعلنوا أنه من الصعوبة بمكان أن يعودوا للتكتيكات وفى منتصف اكتوبر أخبر مجلس قيادة الثورة السفارة الأمريكية أنهم سيقيمون هذه الانتخابات بعد التعامل مع الإخوان المسلمين كذلك أعطى الضباط شعورا بأنهم سينضوون تحت لواء حزب جمهورى ويسمحون للأحزاب الأخرى بالتواجد أيضا فى ديسمبر ١٩٥٤ وعد ناصر بالدستور بحلول يناير ١٩٥٦ لكنه لم يقل شيئا عن الانتخابات وتعتبر محاولة اغتيال ناصر نقطة فارقة فى حياته حيث انطلاقا من الثقة فى مقدراته وإحباطه المتزايد من عبء عملية صنع القرار بصورة جماعية بدأ ناصر يعزل نفسه عن رفاقه فى مجلس قيادة الثورة خلال الأيام الشاقة من مارس .

ولأول وهلة فإن هيمنة ناصر الشخصية على السلطة سببت قيودا خطيرة على أعضاء مجلس قيادة الثورة ، فها هو بغدادى يعلن أنه أنجز العديد من المشروعات التى منحت القاهرة وجها حديثا سواء فيما يتعلق بكورنيش النيل وميدان التحرير وكذلك فإنه اكتسب شهرة كإدارى متمكن ومع ذلك عوقب بإقصائه عن مركز عملية صنع القرار .

أما صلاح سالم فقد نشبت مشاكل حادة بينه وبين ناصر على خلفية أنه فى شهر أغسطس ١٩٥٤ عارض تدخل ناصر فى وزارته وزارة الإرشاد القومى وهدد

سالم بالاستقالة وأثناء محادثات أجراها مع الزعماء العراقيين فى بغداد فى أوائل سبتمبر بالغ سالم فى معاهدة عربية أمنية وحال عودته كان مزمعاً إقصائه ولكن بعد مؤتمر استمر ٤ ساعات مع ناصر استعاد سالم مهام منصبه .

ثم فى أواخر ديسمبر وفى تصريحات للصحفيين السوريين أخذ سالم على أن مصر لن تقيم سلاماً مع إسرائيل إلا أن وزير الخارجية سرعان ما أنكر التصريح .

وبوجه عام وخاص فإن ناصر قد زرع صورة أنه على خلاف زملائه ففى سبتمبر نشر فلسفة الثورة وفيه أظهر رؤيته لمصر كدولة كانت تبحث عن بطل ذلك الدور ارتأى نفسه يشغله الآن ورغم الانتقادات التى وجهت لفلسفة ناصر الثورية لاسيما من قبل أناس مثل رالف ستيفنسون (السفير البريطانى) فإن العديدين لا ينكرون الرؤية الواسعة والإنسانية والمثالية . التى استكملت بها هذه الفلسفة . وفى سلسلة الأعمدة التى نشرتها الجمهورية فى يناير ١٩٥٥ أشار السادات إلى مجلس قيادة الثورة بصورة روتينية على أنه "عبد الناصر ورفاقه" وقد عكس هذا الوصف نفسه على علاقات ناصر الشخصية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حيث استنكر صلاح سالم الذى كان بصحبة ناصر إلى مؤتمر دول عدم الانحياز فى باندونج فى إبريل ١٩٥٥ اعتماد ناصر على على صبرى ووزير الخارجية محمود فوزى كذلك ، فإن جمال سالم الذى عينه ناصر للقيام بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه تلقى هجوماً حينما فشل فى تلقى مذكرة مناسبته .. وتظل رحلة باندونج فى الذاكرة الجمعية لرفاق ناصر محورية إذ بعد عودته لم يعد جمال حتى بالنسبة لشركائه المقربين فإنهم أصبحوا ينادونه أن (ياريس) ثم أصبح يشار إليه بـ(سيدى الرئيس) وهكذا فإن الصدف التافهة قد صنعت فجوة بين ناصر ورفاقه ، وأثناء ما كانت الفرقة الموسيقية تعزف السلام الوطنى وهو يعلو منصة الخطابة أثناء الاحتفالات بالعيد الثالث للثورة أقلع ناصر على أن يطلب من رفاقه التصدى للقبول الجماهيرى ومنذ ذلك الحين أصبح ناصر يسعى ليس فقط إلى تثبيت مكانه كزعيم منفرد للدولة وإنما أيضا على إعادة صياغة .. المجلس الثورى .. إذ بعد فترة وجيزة من مؤتمر باندونج بدأ ناصر مناقشاته مع مجلس قيادة الثورة حول مستقبل المجلس ومن المعروف أن

ناصر قد حدد يونيو ١٩٥٦ تاريخا لإنهاء الفترة الانتقالية وعلى هذا الأساس نمى النزاع بين أولئك الذين سعوا للحفاظ على استمرارية المجلس وبين أولئك الذين ساروا فى فلك دعوة ناصر إلى إلغائه ومن جانبه فإن ناصر الذى ظل يعتبر قيمة مجلس رفاقه القدامى فقد أبدى رغبته فى أنهم سوف يبقون كمستشارين ووزراء وفى خريف ١٩٥٥ أبدى الاهتمام بالشئون الخارجية إلى تنحية المناقشات عن مجلس قيادة الثورة جانباً وفى يناير من نفس العام اخترع ناصر لجنة دستورية وألغت المسودة التى رؤى طرحها للاقتراح العام ـ مجلس قيادة الثورة ، وفى نفس اليوم لقيت مذكرة إعلان ناصر رئيساً قبولاً وعبر توصيفه على أنه مجدد للديمقراطية شن ناصر حملة دعائية ضد رفاقه الذين علموا أنهم يمكن تصويرهم للجمهور على أنهم أنصار لاستمرار الديكاتورية وباستثناء صلاح سالم الذى ترك الحكومة فى أغسطس السابق قبل الآخرون دعوة ناصر للانضمام إلى حكومته ، وطبقا لما يقضى القانون استقالوا من الجيش .

وبوجه عام فإن ناصر حكم مصر كما كان يحكم اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار من خلال قوة شخصيته والذين عرفوا ناصر فى شبابه يصفونه بأنه شخص لم تكن يتكلم كثيرا وإنما كان مستمعا جيداً يستدرج من يتحدث معه حتى يخرج كل ما عنده ونادرا ما كان ناصر يسوق رفاقه من خلال تنحية وجهات نظرهم وإنما كان يشعرهم بأنهم شاركوا فى عملية صنع القرار وفى أواخر ١٩٥٣ كانوا يسعون لصنع قرارات تنفيذية فناصر دوما كان يقدر مشورة الآخرين ومع ذلك كانت لديه رغبة ضئيلة فى عرض المسائل للتصويت العام .

ونظر لبراجماتية ناصر بعد الثورة فقد تحرك الذين كانت تتدافعهم الكاريزما والعاطفة ومال بصورة متزايدة صوب أصحاب الأعصاب الحادة وغير المتشبثين بالأحلام وأخبر إلى أولئك الذين ارتضوا السلطة دون جدال ثم كان حدث تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، الذى أصبح ناصر على أثره سياسيا تاما ولكن عضوا فى طريقه للديماجوجية .

خاتمة

الناصرية

الماضى - الحاضر - المستقبل

فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٥٤ علق جيفرسون كيفرى بأن ثورة الضباط الأحرار لم يعد بالإمكان وصفها بأنها مرحلة انتقالية ، حيث تطلع الضباط للمستقبل بتفاؤل وجدية فى التحرك وارتأى سفير الولايات المتحدة إنه لم يكن متوقعاً على الإطلاق وأقدار الثورة التى قطعت شوطا طويلاً فى تنمية مصر . وبعد بضع شهور من قمع الإخوان المسلمين انتهج الضباط بنصرهم -كذلك صور غلاف روز اليوسف- شنق زعماء الإخوان فى الأسبوع التالى على عملية الشنق بأنه موت للإرهاب مجسداً ذلك فى جثة حسن البنا وطربوشه ولحيته من ناحية ومن ناحية أخرى وقف المصرى أفندى بوصفه رمزاً للأمة خلال الحقبة البرلمانية ولكنه الآن يرتدى زيا عسكريا .

كما رأينا فى متن الكتاب فإن الجماهير الغاضبة صرخت معترضة فى نوفمبر ١٩٢٤ على تدخل القصر فى الشئون البرلمانية مرددة (سعد أو الثورة) وقد غرس هذا الإحساس والذى تزايد أواخر عام ١٩٤٠ بأن الثورة شبحاً لعدم الاستقرار وزيادة حدة السخط الاجتماعى والميل إلى الشيوعية وهو الإحساس الذى غرس لدى التقدميين أو المحافظيين ولعل هذا هو السبب الأساسى الذى جعل الضباط الأحرار يتجنبون استخدام مصطلح الثورة قبل وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إذ لمدة ستة شهور قضوها فى السلطة أطلق على الضباط "القيادة العامة" ووصفوا حركتهم بأنها حركة الجيش أو "الحركة المباركة " وكذلك ركز الضباط فى بيانهم على "التطهير - الاصلاح - التنظيم" دون التركيز على مفهوم الثورة .

وكان من الطبيعى أن يثير ذلك جدلاً واسعا بين أولئك الذين يرون أن حركة الضباط الأحرار تمثل ثورة وأولئك الذين يرونها لا تعدو كونها انقلاباً عسكريا . وحتى حينما أعلن الضباط عن حركتهم كثورة فى أوائل ١٩٥٣ فإن المفهوم لقى تطبيقا أقل بكثير من ترسيخ قاعدة الحكم العسكرى وإلغاء الأحزاب السياسية وذلك رغم تأكيد مجلس قيادة الثورة على الحرية والتقدم صوب إصلاح الحكم الدستورى .

بيد أنه فى مارس ١٩٥٤ وحينما أشار مجلس قيادة الثورة إلى أن الثورة تمثل بديلا للنظام الرجعى السابق ثار الصياح بخصوص البرلمان والديمقراطية وفى خضم

هذه الأزمة سعى الضباط هذه المرة للتحريك فيما وراء البيان الدفاعى الذى سيطر على دعواهم طيلة الفترة السابقة والمرتكز بالأساس على جرائم النظام القديم ومهاجمة القوى الرجعية مركزين الآن على الحديث بتأكيد أكبر على المشروعات الكبيرة مثل السد العالى فى أسوان واستصلاح مديرية التحرير والبنية الأساسية الحديثة فى القاهرة والدستور الجديد ومع كل ذلك ظل حكام مصر ينظرون بعصبية فوق أكتافهم مضطرين للإجابة بصورة بطيئة على القضايا التى أثارها المثقفون والخصوم .

لقد تحدث الضباط عن الأمن والثورة البيضاء فى حين حذروا خصومهم من الدموية والثورة الحمراء .. كذلك اعترف ناصر فى فلسفة الثورة الذى نشر فى خريف ١٩٥٤ ، بأنه لم يقدم فلسفة معينة ولا برنامجية محددة وإنما تحدث عن الثورات المصرية الجارية .. الثورة السياسية التى ساعدتهم على حكم أنفسهم والتخلص من الطاغية الذى فرض نفسه عليهم والثورة الاجتماعية والصراع الطبقى الذى انتهى بالعدالة الاجتماعية لكل السكان فى الدولة كذلك ارتسم ناصر دوراً لمصر فى دوائر التأثير الثلاث الأفريقية والإسلامية دون تقديم تفاصيل أو برنامج محدد فى هذا الخصوص . أيضا وصف ناصر مصر بأنها تبحث عن بطل ومع ذلك اعتقد هو وزملاؤه أنهم أبطال يبحثون بوضوح عن ثورة محددة .

وفى سلسلة المقالات التى كتبتها أنور السادات فى الجمهورية فى أوائل ١٩٥٥ سلط الضوء على أن الثورة كانت بلا دماء وكما أكد على أنها لم تنهض بالأساس على أيديولوجية معينة ووصف السادات الثورة على أنها كانت خطوة نحو الديمقراطية ، تلك الديمقراطية التى سوف تستقر طبقا لرؤية السادات حينما حكم الناس أنفسهم وليس بواسطة الهضيبى أو البدراوى أو النحاس أو سراج الدين أو أى شخص آخر أو مجموعة من الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى البيان الناصرى مثلت الخلفيات السابقة أساسا للتاريخ الرسمى للنظام عبر التحكم فى وسائل الإعلام وقمع خصوم السياسة بما فيهم الجماعات المخربة فى الجيش بدعوى الاستقرار والتأكيد على أنه فى مصر على الأقل لا يجب أن تنتشر المعارضة بصورة واسعة . بالإضافة إلى ذلك فقد سيطرت على الخبرة الناصرية عدة قضايا حيوية

تتمثل فـى التوجـه بإزاء الوحدة العربيـة والوحـدة الأفريقيـة وسياسـة عدم الانحياز والاشتراكية العربية وذلك بغرض كسر عزلة الماضى السياسية .

نتيجة هامة أخرى تم التوصل إليها تتمثل فى أن السيطرة على النظام السياسى بواسطة الجيش بالتعاون مع مدنيين غير مسيسين لم يكن أمراً حتمياً أو إلزاميا حيث بالمقارنة امتلك الجيش زمام المبادرة السياسية فى الدول العربيـة المجـاورة (العراق فى منتصف ١٩٣٠ وسوريا فى أواخر ١٩٤٠) وعندما تعـاون مـع أحـد فلـم يتعـاون مع مدنيين غير منتمين سياسيا وإنما تعاون مع الأحزاب السياسية القائمـة أو القـوى الجديدة الأكثر راديكالية مثل البعث .

كما اقترح الكتاب أيضا أسبابا مختلفة للكيفيـة التـى تمكـن مـن خلالها الضبـاط الأحـرار مـن الاسـتيلاء علـى السـلطة وتركيزهـا فـى أيديهـم مـن خـلال قلبهم للنظـام البرلمانى وجعلهم من أنفسهم نواة النظام السياسى الجديد وأن انهيار الليبراليـة فـى مصـر خلـق حالـة مـن الاضطـراب فـى الدولـة وصراخـا مـن أجـل الإصـلاح السياسـى والاجتمـاعى وأن الاقتصـار علـى المعارضـة القويـة جعـل مـن الجيـش القـوة الوحيـدة المؤهلة للاستيلاء على السلطة حينما وجد نفسه مضطراً بأخذ وحداته للشوارع .

أما العامة وعلى نطاق واسع فمن جراء استشراء الفساد والعنف السياسى فـى أواخر ١٩٤٠ وأوائل ١٩٥٠ ألقوا بتأييدهم الإيجـابى وراء الضبـاط الأحـرار مقتنعين بمصداقيتهم كمصلحين كما أن التأييد النشط مـن قبـل الشـباب الصـغير شـجع الضبـاط على تأمين إمساكهم بالحكومة والدولة .

وفيما يتعلق بالأدوار الخارجية فيمكن القول بوجـة عـام إن القوتيـن الأجنبيتيـن المسـيطرتين فـى مصـر حينـذاك (بريطانيـا والولايـات المتحـدة) قـد سـاعدتا الضبـاط الأحرار على إنه من العسـير علـى المصريين أو الدارسيين فـى مصـر أن يعلمـوا أن الولايات المتحدة ساندت مساعى الضباط الأحرار وسوف يجدون صعوبة فـى البرهنـة على أن الضباط الأحرار كانوا مرتبطين CIA (وكالة المخابرات الأمريكية) فـى الفـترة السابقة على الثورة ولكن ما يظهر بوضوح من خلال السجلات بالإضافـة إلـى عنصـر

المصلحة ويعتبر دليلاً على مدى ما قامت به السفارة الأمريكية من مساندة للضباط الأحرار وتدعيم لحكمهم وتأييد لنفسيتهم مع بريطانيا والمثير للدهشة بالنسبة للعديدين سوف يكون مدى انصياع البريطانيين وقبولهم لضغوط واشنطن ودبلوماسيها بالقاهرة حتى تم التوصل إلى اتفاقية جلاء ، تلك الاتفاقية التى اعتبرها الضباط هدفهم الأول حين اعتبرها العديدون تنازلاً.

إن الضباط إذا كانوا قد استولوا على السلطة دون أجندة محددة فإنما فعلوا ذلك لإحساسهم بالعبث وقد قوت مواجهتهم للقوى السياسية المناوئة قناعتهم بأن النظام السياسى يحتاج إلى تطهير وأن ستة شهور من الحكم العسكرى ليست كافية .

وإنهم أحسنوا التحول إلى الديمقراطية كذلك فإن رفضهم لأية أيديولوجية قد سمح لتوجههم السياسى الخاص بأن ينمو إلا أنه لكون هذا التوجه قد نما بإزاء السيطرة العسكرية على الدولة منذ كانت النتيجة هى العرض السريع والانفكاك عن حركة الضباط الأحرار بل والاستياء الشعبى كما حدث فى مارس ١٩٥٤ الأمر الذى دفع الضباط الأحرار لاتخاذ الخطوات لاستعادة النظام والسلطة وبعد ١٩٥٤ اطمئنت السلطة بصورة متزايدة إلى القائمين على الأمن الداخلى والجدير بالإشارة أن الضباط الأحرار كانوا قد أحجموا عن تحويل ثورتهم إلى ثورة حمراء ورغم ذلك أعدم النظام ١٤ مواطنا بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و٣١ يناير ١٩٥٥ (عاملان من كفر الدوار و٤ لمساعدتهم البريطانيين فى قناة السويس و٦ من الإخوان المسلمين و٢ من الجواسيس الصهاينة) وقد ترصد مجلس قيادة الثورة الرأسماليين المتعاملين مع النظام القديم بالمحاكمة الثورية والإخوان المسلمين بالمحاكمة الشعبية وعبثا بقيت السجون المصرية مليئة بخصوم النظام ففى الشهور الأولى من سنة ١٩٥٥ ظهر حوالى ٨٦٧ من الإخوان المسلمين أمام ثلاثة أفرع لمحكمة الشعب وقدم ٢٥٤ للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية . وأول أكتوبر ١٩٥٥ وطبقا لمصدر مقرب من النظام كانت المعتقلات المصرية تضم حوالى ٢,٩٤٣ سجينا سياسيا وواقع الحال ، فإنه إذا كان الجيش قد أصبح أرضية تدريبية للنخبة الجديدة فإن جسده بقى معزولاً عن السياسة .

وأثناء أزمة السويس ولد نظام سياسى جديد وعلق مراقبون أمثال إحسان عبد القدوس بأن الثورة دخلت مرحلة جديدة سيطرت فيها الشئون الخارجية وفى ١٩٥٦ صدق المصريون على دستور جديد واحتفظ ناصر بالرئاسة بعد أن حقق شهرة شعبية كاسحة وكان على أعداء النظام أن يصنعوا سلاما مع الثورة بل الأصدقاء والزملاء القدامى . مثل إحسان عبد القدوس وخالد محيى الدين وثروت عكاشة وأحمد حمروش أصبحوا مرة أخرى أشخاصا بارزيين فى النظام بينما تقاعد اثنان من الزملاء المثيرين للمشاكل عن الحياة هما عبد المنعم أمين ويوسف صديق ، ومن جانبهم أعاد الشيوعيين فى السجن تقييم موقفهم وألقوا بتأييدهم للنظام بعد السويس وكان من نتاج ذلك أن إطلق سراح العديدين منهم .

خلال العقد التالى اختار اليساريون التعاون على أمل التأثير على عملية التحول الاجتماعى فى مصر . وبالنسبة للإخوان المسلمين فقد أيد العديدون من مؤسسى الحركة النظام بل إن الشيخ الباقورى كانت له باع طويلة فى تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية فى حين بقى الإخوان الذين تعرضوا للمحاكمة بالسجن حتى بعد وفاة عبد الناصر بفترة وجيزة .

أما معظم سياسى الحرس القديم والذين قبض عليهم فى أواخر ١٩٥٣ فقد ظلوا فى السجن حتى أواخر ١٩٥٥ وإن كان مجلس قيادة الثورة قد أفرج عن ذوى المشاكل الصحية مثل إبراهيم فرج وحافظ عفيفى وفؤاد سراج الدين .

وأثناء أزمة السويس وما تلاها من الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة حاصر النظام العديد من الحرس القديم كبعد احتياطى ثم أطلق سراحهم بعد فترة فى حين بقى النحاس متحفظ عليه حتى وافته المنية ١٩٦٥ .

وفى السياق ذاته بقى صديقان سابقان استثناء لقاعدة التعاون أو رد الاعتبار هما رشاد مهنا ومحمد نجيب ، حيث أطلق النظام سراح رشاد مهنا قبل حرب السويس ثم أصيب بالضعف والهزال وظل حبيس منزله حتى أوائل ١٩٧٠ ، أما نجيب فقد شكل مصدر للخجل أكثر من كونه كان مصدر تهديد لأولئك الذين حكموا

مصر . واليوم يدور الجدل بين المصريين بشأن طبيعة حكم ناصر وما إذا كان يتسم بالديكتاتورية أم لا . وأيا ما كان فإن الناصرية أشارت إلى الحكم من خلال حزب مركزى واحد ونظريا تحررت الطليعة الثورية من القيود التى تفرضها تعددية النظام .

ولقد خلق ناصر أحزاب جماهيرية متتالية تمثلت فى جبهة التحرير (١٩٥٣) والاتحاد القومى (١٩٥٧) والاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢) ومع كل منها قام بتصفية النظام والحفاظ على قبضته القوية على الدولة.

لكن فى نفس الوقت يحاول البعض القول إن الناصرية كان لها أكبر الأثر فى تغيير وجه المجتمع المصرى عبر اقتلاع الطبقة القديمة المالكة لمساحات شاسعة من الأراضى وإعادة توزيع الثروة وزحزحة النفوذ الأجنبى وتوفير فرص تعليم لكل المصريين والتعجيل بالتحول إلى الصناعة ومنح مصر السيادة على مواردها .

كذلك فإن قمع الخصوم السياسيين كالإخوان وتحويل الأزهر إلى جامعة مدنية إنما كان الغرض منه عدم الربط بين الأنشطة السياسية والدين وضرورة فصل الجامع عن الدولة .

وبخصوص الوحدة العربية وعدم الانحياز واستعداء الامبريالية فمنها أمور ساعدت إلى حد كبير فى تغيير الطريقة التى كان المصريون ينظرون بها لأنفسهم ولجيرانهم إذ أصبحت مصر تحت حكم ناصر زعيمة العالم العربى وحاملة لواء التحرير بين الاستعمار والحكم الملكى والصهيونية وهكذا مازال الجدل بشأن الفترة الناصرية مستمراً حتى الفترة الراهنة وهو الجدل الذى يلقى بآثاره دون شك على مصر الماضى والحاضر والمستقبل .

ملحق الوثائق

من الفريق (أركان حرب) محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول

إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته.

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج.

فريق أركان حرب
محمد نجيب

الإسكندرية في يوم السبت
٤ ذو القعدة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو ١٩٥٢ ميلادية

تسلمت الصورة الأصلية لمكتب معالي رئيس مجلس الوزراء
في تاريخه

■ صورة للوثيقة الأولى للثورة

J 1025

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and ~~not passed on~~]

[CYPHER]

CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Bowker
No. 425

8th March, 1946

D. 5.39 p.m. 7th March, 1946.
R. 6.21 p.m. 7th March, 1946.

777

IMPORTANT

[Following from Lord Killearn]

I had my farewell audience with King Farouk who kept me one and a quarter hours this afternoon.

2. It was as always extremely amicable.

3. I informed His Majesty of my representations to Egyptian Prime Minister this morning (see my telegram No. 416) and expressed the hope that His Majesty would reinforce what I had said. He promised that he would. He also wished to associate himself with Sidki Pasha's expressions of profound regret. To him personally the events of ~~May (sic)~~ March 4th had been the greatest shock and he deplored them.

4. We discussed local politics on the broadest lines and I expounded once more my fears regarding an ultimate clash of ideologies. If I might say, these popular movements (which were national and in themselves wholesome) required wise canalisation and true leadership. It had always been my ardent hope that under His Majesty's inspiration that leadership would be forthcoming from the throne which ought

to

to be a true buttress and bulwark for the best interests of Egyptian people I had not always felt that the late Hasanein Pasha, Allah rest his soul, had given His Majesty the wisest counsel. His Majesty admitted that might have been so: but he did not necessarily take his lines from any of his counsellors. He made his own decisions and carried them out. He believed that Sidki Pasha was the best, if not the only man, now available with sufficient strength. His Majesty was at pains once more to express his most loyal sentiments to Great Britain. He believed that in days to come it was more than ever essential that our two countries should keep together.

5. As to the treaty revision he shared my view there was no real need for pessimism. And he had [grp. undec. ? from] sources of information (unknown even to His Government) [grp. undec. ? material] anticipating that my view was correct that the British desiderata would be found surprisingly moderate. He alluded then to something he himself might [grp. undec. ? in that case] do to help the matter.

6. On leaving His Majesty I drove straight to farewell tea party with Sidki Pasha. Shortly after leaving the latter Nur Pasha telephoned that King Farouk had arrived at Sidki Pasha's house expecting to find me still there but unfortunately I had just left.

OTP.

Egyptian ...

Secretary of State

CONFIDENTIAL

With reference to S/S's minute on the draft telegram below:

Flag A

When instructing Lord Killearn to raise with the King the question of a possible reconstruction of the present Government, we told him that the King must "deal with the personal problem presented by Nahas", and that the most we could do was to undertake not to hinder His Majesty by "any form of intervention on Nahas' behalf", the point being that Nahas would expect to lead any new government and that the King will never tolerate him again as Prime Minister. It is a question of political antagonism and personal antipathy. In his reply Lord Killearn deprecated mentioning Nahas by name on the grounds (1) that to do so would encourage the King to be unduly tough with Nahas and (2) that Nahas and the public would both think (on the assumption that the matter would leak out) that we were "jettisoning the man who had stood by us". We had no objection to Lord Killearn's proposal, but did not like his reasons - the more so as everyone in Egypt, rightly or wrongly, regards Lord Killearn as predisposed in favour of Nahas and against the King. Hence the present draft, which is designed to cross the t's and dot the i's, in case there is any misapprehension.

R. C. Howe

4th February, 1946.

Telsent

WAS/GB
No.602
(22/4/45G)

TOP SECRET

BRITISH EMBASSY,
CAIRO.

24th April, 1945.

J1531

Sir,

I have the honour to transmit herewith an extract from a secret report received from an agent regarding the penetration into the Palace by a woman named Leila Cherine, and the scandal caused by Queen Farida's discovering her there.

2. An agent in close touch with the Palace and generally very reliable, confirms nearly all the facts of this report but states that King Farouk, who was absent in the Fayyoum at the time, is really quite innocent in this matter. According to this agent, Leila Cherine is a Greek woman, who married an Egyptian, and is a lady of easy virtue. She is, moreover, subject to attacks of dementia. Some months ago she was treated for dementia by Dr.Gelat, who has a clinique for mental disorders at Maadi. The report of Dr.Gelat on her illness at that time was fortunately available and produced to the Procureur-Général, to whom the present case has been referred. Leila Cherine is now again being looked after in the clinique of Dr.Gelat.

3. Our agent in touch with the Palace referred to above, reported further as follows:-

As a result of this incident, Queen Farida demanded either a divorce or permission to retire from the scene and live alone with her children. King Farouk was very incensed and inclined to agree to a divorce, but Hassanein Pasha intervened energetically against this proposal and succeeded in securing its abandonment for the time being. However, King Farouk is likely to return to the idea of a divorce owing to the fact that Queen Farida refuses to live with him any longer, thus depriving him of the possibility of having a son and heir. She adopted this attitude in view of King Farouk's alleged intimacies with other women, including the Nabila Fatma Toussoun. If the King ever decides on a divorce, it is probable that he will make a communication to Parliament, explaining that he has had recourse to a divorce owing to the Queen's refusal to live with him and give him the opportunity of having an heir.

4. It has long been current report that King Farouk would like to marry the Nabila Fatma Toussoun, who would in that event have to secure a divorce from her husband. Such a scandal in the Royal Family would have such a damaging effect on King Farouk's reputation that every attempt would no doubt be made to deter him from such a project, if really he were to consider it seriously.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant,

Killearn

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.

/00

5407/39/16

OUT FILE

[CYPHER] DEPARTMENTAL NO.1.

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO(AMBASSADOR)

No.209.

8th February 1946. D. 12.05 p.m. 8th February 1946.

2 2 2

IMPORTANT.

Your telegram No.117 [of January 28th] paragraph 2.

You had of course discretion to interpret these instructions in the light of local exigencies; but I should like to make clear my view that we have discharged our debt to Nahas Pasha by giving him support while in office until late in 1944 and that, we are ready that King Farouk should have his head so far as internal situation is concerned. As you know, I have consistently stated, in public and in private, that His Majesty's Government will not interfere in Egyptian internal affairs.

[Copies sent to M.E. Secretariat.]

O.T.P.

EGYPT AND SUDAN. February 10, 1946

CONFIDENTIAL. Section 1.

Copy No. 61

Lord Killearn to Mr. Bevin.—(Received 10th February.)

(No. 203.)
(Telegraphic.) *Cairo, 10th February, 1946.*

WEEKLY appreciation.

Week under review has been entirely dominated by Egyptian reactions to the publication of Egyptian and British notes regarding treaty revision negotiations.

2. Reception of British note has been almost universally unfavourable. Wafd have come out with great violence in a manifesto alleging that the Egyptian note amounts to acknowledgment that the new treaty should impose permanent military fetters on Egypt, despite guarantee of her security provided by her participation in U.N.O. Reference in the British reply to the Sudan is alleged to indicate that the present Egyptian Government have made a considerable concession to British imperialism in the Sudan. Government newspapers have endeavoured to present the British note in an optimistic light. Independent newspapers, though more reserved than Wafdist ones, are very critical and *Ahram* definitely states that Egypt should demand a modification of the basis of negotiations, failing which it would be wiser for the Egyptian Government to refuse to negotiate at the present moment. Makram Ebeid's organ has adopted its usual extremist line and criticised our reply. In Parliament, however, Makram Ebeid was more reserved and contented himself with saying that Egyptian negotiators would enter into negotiations without any restrictions. Moslem Brothers have likewise come out with an attack on the British note on line similar to that of the Wafd. Demonstrations have taken place in the religious institution and Coptic school at Tanta and in Azhar against our note. Police are expecting an attempt at demonstrations (mainly Wafd organised) by university students on their return on the 9th February after the holidays.

3. It is also reported that a strike is being organised in protest against the British decision to seal immigration temporarily into Palestine. Director-General of Public Security states that police have been given orders to stop forcibly any demonstrations.

4. In the Senate Sabri Abu Alam criticised the acceptance in Egypt's note to His Majesty's Government of the principle of alliance with Great Britain on the ground that an alliance was unnecessary in view of the United Nations Charter. He finally submitted a motion to the effect that the Senate should decide that Egypt's note and the British answer could not serve as basis for conversations or negotiations.

5. Anti-British extremism is mounting over this treaty issue without the Government making any effective attempt to control either in direct public opinion or the press. Prospects of the success of treaty revision negotiations in such an atmosphere seem slender.

6. Meanwhile, Hassanein is reported to be exploring the ground for a widening of the Cabinet and inspired press statements indicate that King Farouk is taking an interest therein. It is suggested that an independent Prime Minister may be appointed to form a coalition Government to which the Wafd would be invited to contribute members, to the exclusion, however, of Nahas Pasha. Little progress has so far been made in these explorations.

7. Between twenty and thirty individuals are now in custody in connexion with the murder of Amin Osman Pasha; Aziz Al Masri has, according to the press, been released without bail.

8. Last number of Young Egyptian's newspaper has been suppressed for violent anti-British matter and Ahmed Hussein was arrested but has been released on bail. It is reported that other members of the Young Egyptian have been arrested. Generally the Young Egyptian is playing an active part with the Wafd in endeavouring to promote demonstrations.

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

DIPLOMATIC SECRET

[EN CLAIR]

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 88 Saving.
29th March, 1945.

D: By bag 29th March, 1945.
R: 2.20 p.m. 3rd April, 1945.

" " " " " "

CONFIDENTIAL

My telegram No.87 Saving of March 28th.

I omitted to record something else that Sirri Pasha said several times with marked emphasis during the conversation yesterday.

2. Namely, that I would remember that when he was in office he had repeatedly informed me that King Farouk was at heart an arrant coward. That he would bluster and splash about up to a certain point but that he would always collapse finally. (He did not say so, but it was quite evident that he had February 4th, 1942 in mind as an example of his "pricked balloon" theory about the boy). Sirri would have me know that the position was the same today. King Farouk remained just as much of a coward as ever. He would always cave in if we showed our teeth.

3. This seems to me worth recording. It tallies with my own belief.

Egyptian Dept please note for future reference

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[EN CLAIR] WAR CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 91. SAVING

D. By Bag 31st March 1945.

31st March 1945.

R. 11.55. a.m. 7th April 1945.

....

Abboud asked to see me urgently this morning. He had first seen Hassanein Pasha and told him he understood I was not particularly happy about the new Governmental team. Hassanein Pasha seemed of the same mind. Was there anything, asked Abboud, in regard to which I was in particular uneasy? and in regard to which he could serve as my intermediary with Hassanein?

2. I thanked the Pasha for this suggestion but added firmly that there was no way in which I could profitably take advantage of his offer. Position was that new Egyptian Prime Minister seemed to be gaining experience in regard to the difficulties of his new and heavy responsibilities. We all knew he was no Ahmed Maher, but wise attitude was to "wait and see", in short, follow the principle "by their deeds ye shall judge them."



فهرس الموضوعات

المؤلف والكتاب



المؤلف: جول جوردون

من أبرز الخبراء البريطانيين في شئون الشرق الأوسط.

الكتاب:

هذا أول كتاب يكشف خفايا وأسرار ثورة ٢٣ يوليو من وراء الكواليس والوثائق السرية التي لم تنشر من قبل ويعرضها على النحو التالي: إعادة كتابة الثورة/ علاقة الضباط الأحرار بالمخابرات البريطانية والأمريكية/ دولة الفشل/ الفقة الثورى/ علاقة الضباط الأحرار بالإخوان المسلمين/ السادات وليلة الثورة/ ماذا حدث للملك فاروق فى قصر الإسكندرية؟/ محاكمة النظام القديم/ ارفع راسك/ جيش الشعب/ ثورى وليس سياسي/ موقف مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين من ثورة يوليو/ المؤامرة الكبرى/ سر التسعه/ أزمة مارس ١٩٥٤/ أسرار اجتماع ٦ ساعات بين عبد الناصر وسلاح المدرعات/ الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر/ علاقة عبد الناصر بحسن الهضيبى المرشد العام [...] المسلمين/ماذا قال عبد الناصر لعبد الرحمن البنا عند قبر حسن ال[...] المنشية/الديكتاتورية العسكرية/ قصة اعتقال محمد نجيب/هل أساء [...] الدين للثورة؟/ محمد حسنين هيكل وأزمة المثقفين.